غيض من فيض

تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام

غيض من فيض

تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات وبناء السلام

©جميع الحقوق محفوظة لمعهد الولايات المتحدة للسلام.

بيروت. حزيران ٢٠١٧

الفهرس

التمهيد	ص. ٤
المقدمة	ص. ٦
الحالة رقم واحد: مُخيّم سبايكر والنّزاع المذهبي في العراق - العراق	ص. ٩
الحالة الرقم اثنان: النّزاع الطّائفي في سهل نينوى - العراق	ص. ١٥
الحالة رقم ثلاثة: دور عمليّة التّيسير في الحوار الوطني الشّامل في اليمن - اليمن	ص. ٢٢
الحالة رقم اربعة: المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس - تونس	ص. ٢٨
الحالة رقم خمسة: قصّة النبيّ يُوسُف مع إخوته كمعيار قِيَمِي لحل النّزاع - فلسطين	ص. ٣٢
الحالة رقم ستة: مُقارنة بين الوساطة التّقليدية والوساطة الحديثة – منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	ص. ٣٧
الحالة رقم سبعة: تَرِكَة الماضي بعد الحرب الأهليّة اللُّبنانيّة وعودة المُهجّرين - لبنان	ص. ٤٣
الحالة رقم ثمانية: ربط تنمية مهارات أطفال اللّاجئين الحياتيّة ببناء السّلام - لبنان وسوريا	ص. ٤٨
الملاحق	ص. ٥٢
معجم المصطلحات	ص. ٥٥
السير الذاتية لأعضاء المنتدى الإقليمي للميسرين	ص. ٥٩

التمهيد

يُشكّل كلّ من ترسيم حدود الدول المشوَّه والسياسات الاستعمارية وتأسيس دولة إسرائيل بالإضافة إلى عوامل أخرى أحد الأسباب التي أدّت إلى الوضع المروِّع الحالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فحتّى الدول التي نجت من بلاء العنف المستوطن، ترزح تحت نير حكّامٍ طغاة فاسدين بعضهم يختبئ وراء قناع القومية العلمانية بينما تعيش مجتمعاتهم تحت وطأة حالة مزمنة من عدم الاستقرار والاضطراب المدني والقمع والعنف والانقلابات العسكرية والتشتت والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة. تمكّنت الأنظمة التي تأسست في القرن العشرين والشخصيات التي تقف ورائها من التسويق لفكرة أنّها تمكّنت من تحقيق الاستقرار ولكنّ قمع النزاعات الداخليّة خاصة في المجتمعات ذات التعدد العرقي أو الطائفي جاء على حساب حقوق الانسان والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتداول السلمي على السلطة.

يبرهن كل من سياسات ما بعد «الربيع العربي» والاضطرابات السياسيّة المعاصرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن انهيارٍ فعلي لمفهوم العقد الاجتماعي وسط تعمق التشققات المجتمعية. فيما تنزلق المنطقة نحو أزمةٍ عميقةٍ على المستوى الاجتماعي والسياسي من ناحية وعلى مستوى الهويّة الثقافيّة من ناحية أخرى، تحتل إعادة صياغة هياكل الحوكمة ذات المشروعية صدارة الأولويّات. ولكن قد تصطدم الدولة في عمليّة بناء السلام بالعديد من التحديّات في ظرفٍ يشتدّ فيه الاستقطاب المذهبي. ومن الأمثلة التاريخيّة على ذلك (لبنان والعراق وجنوب السودان واليمن، إلخ...) والتي تُبيّن أنّ التوصّل إلى اتفاق على تقاسم السلطة لا يُشكِّل بالضرورة ضمانة للاستقرار والسلام المستدام. وحتى عندما تتغير الوجوه أو الأسماء، فإن تحقيق السلام الدائم يبقى مشروطاً بتحقيق تغيرٍ فعليٍّ في كيفيّة إنجاز الأمور حالياً بدلاً من كيفيّة إنجازها ماضياً.

تظهر تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصًا منذ العام ٢٠١١، أن التغيير السياسي يجب أن يكون مشفوعاً بتغيير «اجتماعي» وبتطوير الأنماط الاجتماعية. تثني غالبية لا يُستهان بها من الأشخاص في المنطقة على العنف وسيلة شرعية لتحقيق الأهداف الشخصية أو الجماعية (العائليّة، القبليّة، السياسيّة، الطائفيّة، العرقيّة...) ويعني ذلك أنه حتى وإن كان الشعب متجانساً عرقيّاً أو دينياً، يظل العنف الأداة المفضّلة لممارسة السياسة. يدلّ الفشل في تغيير الأنماط الاجتماعيّة خاصةً عند تسخير العنف وسيلةً لإحداث التغيير على أنّ المنطقة لن ترسو يوماً على برّ الأمان والسلام.

غالبا ما تقوم المسارات الناجحة لبناء السلام على اتجاهين: من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى وهو ما يقتضي تحديد وتمكين الفعاليّات الحاليّة لفضّ النزاعات ناهيك عن الهيكليّات والمناهج المتبعة على المستوى الوطني والمحلّي والمجتمعي. في هذا السياق، يستطيع الميسّرون المجتمعيون فهم الديناميكيّات المحليّة وأسباب النزاعات وبالتالي تراهم قادرين ثقافيًا وتقنيًا على تحليل ظروف العنف والتوتّر وتصميمها والوصول إليها وإدارتها. وتحتاج هذه الباقة من الفعاليّات المتمرّسة إلى الدعم لكي تتُابع عملها في سبيل تمكين المجتمعات المحليّة على الوقاية من مفاعيل النزاعات والتلطيف منها وإدارتها.

يُعدّ التدخل في سبيل الحد من التصعيد أو الانتقام أو تسوية الخلافات وتيسير التسويات عادةً راسخةً ومتأصلةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعتبر العديد من هذه الاستراتيجيّات وتكتيكات تسيير الحوار، إرثاً منتقلاً أضاف إليه أصحاب الممارسة التقنيّات والمفاهيم المستلهمة من المقاربات والمدارس الغربيّة. ولكن على الرغم من التبادل بين المجتمعات الغربيّة والشرقيّة في هذا المجال، لا زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتمتع بخصوصية تميزها عن غيرها للاستجابة للحاجات الطارئة التي يجب المحافظة عليها والترويج لها على أنّها نتائج السياق الفعلي. يجب دراسة الأطر المفاهيمية لبناء السلام من زاوية الأمثلة الواقعية لأن هذه الأخيرة هي التي تساهم في تدقيق الأطر وتطويرها. بالتالي، يجب

أن تساهم مساعي الميسرين الإقليميين والتحديات التي تعترضهم والإنجازات التي يُحققونها في إحياء النظريّات وتوضيح المهارات المعاصرة التي يتم تدريسها وهي ضروريّة للنجاح في تيسير حلقات الحوار حتى لا تفقد المنطقة قيمتها ولا يتلف موروث بناء السلام.

أمّا القناعة بأنّ الحلول داخليّة الصنع، وتثمين الإرث المحليّ في فضّ النزاعات فهي المحرّك الذي يدفع بعجلة الشراكة بين الشرق والغرب وما يجب أن يُشكِّل إطار التفاعل بين أدوار الفعاليّات الدوليّة والمحليّة.

نجح معهد الولايات المتحدة للسلام من خلال عمله في المنطقة بتحديد مجموعة من الميسرين المتمرسين الذين نمّوا خبراتهم في الجمع بين أطراف النزاع لحل اختلافاتهم عن طريق الحوار منذ ثمانينات القرن الماضي هذا واضطلع عدد من الميسّرين من لبنان وفلسطين واليمن والعراق وتونس وسوريا وليبيا وسواها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأدوارٍ فاعلة في تيسير الحوار في بلدانهم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى خارجها في العديد من الحالات. قام الميسرون بتصميم مبادراتهم والتي كان البعض منها قائماً على الرصد المسبق لعلامات الانذار المبكر مع مراعاة الأوساط المحيطة بهم. كما قاموا في أغلب الأحيان بتوظيف مواردهم الخاصة لتوجيه جهود الفاعلين الدوليين في المسارات السياسية في بلدانهم. استلهم أغلب الميسرين مبادراتهم من حالات النزوح المطوّلة ومن القيم الدينية والثقافية كما طوّروا وحدات تدريبية قاموا باعتمادها أو توظيفها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، حرص الميسّرون من خلال تلك السيناريوهات على التفكير والاستفادة من الدروس التي استقوها بأنفسهم.

تكشف دراسة الحالات المتضمنّة في هذا الكتاب المرجعي عن وجود منهل من القدرات العضويّة في تيسير الحوار وبناء السلام في المنطقة وهو ذخيرة من شأنها تعزيز النمو عبر قنوات التشبيك وتبادل المعارف وتحديد الجيل المقبل من الميسرين الشباب الذين بإمكانهم المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات والأفراد والبحث عن طرق بديلة لحل النزاع.

قام معهد الولايات المتحدة للسلام، في إطار سعيه إلى تعزيز ممارسات التسوية السليمة للنزاعات وتقويتها، بدعم عمليّة إنشاء المنتدى الإقليمي للميسرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa Regional Facilitators Forum) والذي يُعدّ آليّة إقليميّة جامعة للميسرين المختصين في بناء السلام. يعتبر المنتدى منبرًا يستعرض فيه الأعضاء الجوانب المشتركة بينهم والتحديات التي تواجههم في عمليات تسيير الحوار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلاً عن التعلّم من بعضهم البعض باعتماد أمثلة حقيقية. يهدف المنتدى إلى إضفاء الشفافيّة على عمل أعضائه وإلى تعزيز القناعة المشتركة بأنّ الحوار الميسّر هو أفضل طريقة لجمع الأطراف حول طاولة الحوار.

د. ايلي أبو عون

مدير برامج
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
معهد الولايات المتحدة للسلام

منال عمر

مساعدة نائب رئيس برامج
الشرق الأوسط وأفريقيا
معهد الولايات المتحدة للسلام

المقدمة

اكتب جروحك على التراب وإنجازاتك على الرخام.

(قول مأثور عربي)

في الوقت الذي تعيش فيه معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرحلةً انتقاليّةً سياسيّة عنيفة، تبذل مجموعة من الأشخاص من الدول نفسها قصارى جهدها، متحديةً كلّ الصعاب، من أجل الوقاية من النزاعات العنيفة والتلطيف منها عبر مجموعة من المبادرات. الا أنّ أثر هذه الجهود الفردية لا تقلّ أهميّةً أو قيمةً عن سائر النشاطات التي غالباً ما تحظى بالتغطية العلنيّة.

وفي هذا السياق، يتشرف معهد الولايات المتحدة للسلام بتقديم ما يقل عن قطعة رخام ويعلو على مجرد كتابة على التراب وذلك في إطار جهوده المتواضعة لتسليط الضوء على نشاطات بعض الأفراد الملتزمين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قام المعهد في خلال السنوات الأربع الماضية، بفضل مساهمةٍ من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، بدعم مجموعة من المتمرسين الناشطين في مجتمعاتهم في مجال الوساطة والتفاوض وتيسير الحوار وغيره من النشاطات بهدف الوقاية من حدة النزاعات العنيفة في المنطقة والتخفيف منها.

تخلل المشروع فعاليات في مجال التدريب والمرافقة والتعلّم من الأنداد وفرص التشبيك بين أعضاء «المنتدى الإقليمي للميسرين» المدعوم من قبل المعهد. وفي إطار الاعتراف بخبرة أعضاء المنتدى وروح الابتكار لديهم، تضمّن المشروع مجموعةً من دراسات الحالة المتصلة بالتدخلات وتولّى نشرها على شكل كتاب مرجعي يستعرض تجارب مختبرة ميدانياً ونابعة من المتمرسين المتحدّرين بدورهم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين ساهموا في تحليل النزاعات وإدارتها لفترةٍ طويلةٍ. هذا، ويستعرض الكتاب ثماني دراسات حالة يعرضها من وجهة نظر الأعضاء نفسهم بهدف توفير مرجعٍ تهتدي به سائر التدخلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حيث يعكس هذا الكتاب تحليلاً شخصياً لكلّ حالةٍ فهو لا يهدف الي تقديم حقيقةٍ مطلقةٍ بل يسعى الي فتح نقاش أوسع حول الركائز وقابلية التطبيق وأطر العمل والظروف التي مرّت بها المسارات والأدوات المستخدمة. يؤمن فريق المعهد أن إشراك جمهور واسع من بناة السلام والعاملين في حقل إدارة النزاعات والمدرّبين والأكاديميين والباحثين في مثل هذا النقاش من شأنه أن يثري نظريّات بناء السلام وإطار العمل المفاهيمي في منطقة الشمال الأوسط وشمال إفريقيا تحقيقاً لمزيدٍ من التآزر.

تعتبر هذه المحاولة الرامية إلى دعم ونشر أفضل الممارسات في المنطقة جزءاً من جهود معهد الولايات المتحدة للسلام لاستعراض التحديات التي يواجهها بناة السلام في المنطقة والتعقيدات المتصلة بها ناهيك عن كيفيّة توظيف الحوارات الميسّرة في آليات حل النزاع سواء كانت تلك الآليات مستلهمة من التقنيات الحديثة أو التقليدية أو كليهما.

دارين الحاج

مسؤولة برامج إقليمية
برنامج شمال افريقيا

كتاب الموارد

اهداف الكتاب:

يندرج كتاب الموارد ضمن الأهداف العامة للمنتدى الإقليمي للميسرين. وهو بالتالي يهدف إلى:

أولاً، توثيق وايصال مجموعة من التجارب المبتكرة في مجال بناء السلام وحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ثانياً، تقديم مورد باللغة العربية لينضم إلى الموارد المهمة المستعملة في المنطقة في مجال بناء السلام وحل النزاعات، والتي تصدر عادة باللغة الإنجليزية.

ثالثاً، إظهار الدور الإيجابي الذي تلعبه، أحياناً، البنى التقليدية في المنطقة كالعشائر والقبائل والطائفية في مجال بناء السلام وحل النزاعات.

رابعاً، تقديم دراسات حالات يمكن الاستفادة من عبرها في سياقات جغرافية مختلفة.

المنهجية المعتمدة:

اعتمد كتاب الموارد على منهجية تشاركية.

ففي مرحلة أولى، قدم عدد من الميسرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسودة دراسات حالات تتعلق بتجارب رائدة ومبتكرة، كانوا قد عملوا من خلالها على حل النزاعات وذلك من أجل مناقشها وتطويرها. وفي مرحلة ثانية، تم العمل على تطوير هذه التجارب وتقديمها من قبل كل ميسر\ة، وتم مناقشتها مع باقي أعضاء الشبكة وذلك من خلال ورشتي عمل عقدتا خصيصاً لتطوير الأفكار وتقديمها ومناقشة العبر والخلاصات من كل حالة وكيفية الاستفادة منها للمساهمة في حل النزاعات، وتمكين العاملين في هذا المجال من الاستفادة من هذه الخبرات أيضاً. إضافة إلى ذلك، قام فريق بحثي بإجراء مقابلات مفصلة مع الخبراء من أجل تطوير الأفكار واستخراج أهم العبر والدروس المستسقاة من التجارب المقدمة.

الفئة المستهدفة:

يتوجه هذا المورد إلى ثلاث فئات أساسية:

١- الفاعلين من خبراء ومدربين وميسرين وعاملين ميدانيين أفراداً ومؤسسات؛

٢- الباحثين في مجال بناء السلام وحل النزاعات؛

٣- الرأي العام والمهتمين بحل النزعات بشكل عام، إضافة الى صناع القرار من جهات دولية ورسمية وطنية أو محلية والمرتبط عملهم بمجال تمكين بناء السلام الوطني والمحلي.

الجهات المساهمة في انجاز الكتاب:

فريق الميسرين أصحاب دراسات الحالات

السيد عبد العزيز الجربا – العراق
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيدة سُعاد المراني – اليمن
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيدة خديجة الصّرحي – اليمن
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيد امين الغالي – تونس
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيد زغبي الزغبي – فلسطين
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيد علي شاهين – لبنان
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيد فادي ابي علام – لبنان
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

السيد أسامة الصفا -لبنان
عضو بالمنتدى الإقليمي للميسرين

الدكتورة مي عون – لبنان
أخصائية في علم النفس
ومستشارة في الدعم النفسي الاجتماعي

الفريق المساعد في البحث والتحرير

الدكتور عمر عبد الله
باحث في مجال تحليل وحل النزاعات
ومدير التحليل والتقييم بالمعهد الدولي للفكر الإسلامي

السيد فارس ابي صعب
مدقق لغوي

السيدة غلواء سبعلي
مترجمة

فريق معهد الولايات المتحدة للسلام

السيدة منال عمر
مساعدة نائب رئيس برامج الشرق الأوسط وافريقيا

الدكتور ايلي أبو عون
مدير برامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا

السيدة دارين الحاج
مديرة برامج إقليمية، شمال افريقيا

السيدة سهير الشعري
أخصائية برامج اقليمية

الجهة المانحة

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل،
التابع لوزارة الخارجية الأمريكية

تصميم الغلاف والاعداد الفني

السيدة فيدال الحاج
مصممة جرافيك

الطباعة

شركة هبر للطباعة ش.ذ.م.م

مُخيّم سبايكر والنّزاع المذهبي في العراق

الدكتور إيلي أبو عون والأستاذ عبد العزيز الجربا

أولاً: الخلفية

في حزيران/يونيو ٢٠١٤، وعقب سيطرة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام - داعش[١] ، على مدينة تكريت في العراق، وبعد يوم من سيطرته على مدينة الموصل، قامت عناصر مُسلّحة تابعة لهذا التنظيم بخَدْعِ عدد من طُلّاب الكُليّات العسكريّة والمُتطوّعين الجُدد في الجيش العراقي - الذين كانوا عُزّل بالزيّ المدني- واختطافهم وقتل عدد كبير منهم، قُدر وفق بعض الروايات غير الرسميّة بألف وسبعمئة شخص، مُعظمهم من الشّيعة بحسب تقديرات تعداد القتلى. وقعت هذه المجزرة في منطقة القصور الرئاسية في مدينة تكريت[٢]، في مُحافظة صلاح الدّين[٣]، قريباً من القاعدة العسكرية المعروفة بـ«مُخيّم سبايكر».

شابَ هذا الحادث الكثير من الغُموض، إذ لم تتمكّن وزارة الدفاع العراقيّة من تحديد هُويّة القتلى نظراً إلى وقوع الحادث خارج المُخيَّم أثناء إعادة تمركُز عناصر الجيش العراقي في بغداد. وما زاد الأمر حدّة عدم وجود قائمة بأسماء عناصر الجيش الموجودين في المُخيَّم أثناء وُقوع المجزرة. أحدثت هذه الواقعة احتقاناً غير مسبوق في المنطقة برُمّتها، إذ أخذت بعض العشائر الشّيعيّة في توجيه أصابع الاتّهام إلى العشائر السُّنيّة بالوُقوف وراء المجزرة؛ الأمر الذي هدَّد بنُشوب نزاع مُسلَّح وعنيف على أساس مذهبي، وازدادت الأمور سُوءاً عقب نشر داعش مقطع فيديو يُظهر ضحايا المجزرة مُدّته تخطّت الثلث السّاعة. كشف هذا الفيديو عن عمليّات إعدام رمياً بالرّصاص، تلاها دفن جُثث القتلى في مقابر جماعيّة، بينما نُفّذت بعض عمليّات القتل على شاطئ وألقيت جُثث الضحايا بعدها في نهر دجلة، وسط صيحات تكبير من جانب عناصر التّنظيم لحظة تغيُّر لون مياه النّهر إلى اللّون الأحمر من جرّاء كثرة الدّماء التي سالت فيه. كما تضمّن الفيديو بعض المُحادثات مع مُعتقلين تحت الأسر قبل إعدامهم، وعمليّات لإعدام أسرى تمّت في السيّارات التي حملتهم من المُعسكر الذي استولت عليه داعش؛ وأُخرى داخل حُفر صُنعت خصّيصاً لتكون قُبوراً جماعيّة، ووضع الجُنود الأسرى بداخلها ثم أُطلقت النّار نحو رُؤوسهم، ثم ظهرت جرّافة في صُور ليليّة وهي تجرف أكواماً من الجُثث.

١ ظهر ما سُمِّيَ تنظيم «الدولة الإسلاميّة في العراق والشّام» - داعش أول مرة في نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وهُو تنظيم تكفيري قُدّم على أنه نتيجة دمج تنظيمَي «دولة العراق الإسلاميّة» التّابع لـ«تنظيم القاعدة» و«جبهة النُّصرة السُّورية»؛ إلا أنَّ هذه الأخيرة رفضت هذا الدّمج على الفور، الأمر الذي تسبب في اندلاع معارك بين الطرفين في كانون الثّاني/ يناير ٢٠١٤. للمزيد حول هذا الموضوع؛ انظر موقع صحيفة الحياة www.alhayat.com.

٢ تقع مدينة تكريت، وهي عاصمة مُحافظة صلاح الدّين، على الضفّة اليُمنى لنهر دجلة. وهي مسقط رأس الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين؛ لذلك هي تضم عدداً كبيراً من مناصريه ومن أعضاء وحزب البعث.

٣ تُعد محافظة صلاح الدين إحدى مُحافظات وسط العراق، وقد ذاع صيتها بسبب مدينة تكريت التي تقع ضمن حُدود المحافظة، والتي كانت أيضاً مسقط رأس مُؤسّس الدّولة الأيُّوبيّة في مصر والشّام صلاح الدين الأيُّوبي.

ثانياً: التّدخُّل

في إثر هذه الواقعة قرَّرَ فريق من شبكة الميسرين العراقيين المبادرة عن طريق مؤسسة سند المدعومة من قبل معهد الولايات المتحدة للسلام إلى التّدخُّل في مسار يُؤدّي إلى التّخفيف من حدة الاحتقان الحاصل هُناك، تفادياً لأعمال عُنف جديدة قد تنشب بين طرفين؛ شيعة وسنّة. كانت أُولى خُطوات ذلك التدخل قيام الميسّرين بدراسة حيثيات المجزرة للتعرُّف إليها من كثب، من أجل تصميم منهج واضح للتدخُّل.

واجهت هذه الدراسة العقبات والتّحديّات التّالية:

١- الشّائعات:

تمثّلت هذه العقبة بغياب رواية واحدة حول هذه المجزرة تكون محل إجماع حول حقيقة ما حدث، الأمر الذي أنتج روايات مُتناقضة. مثّل هذا التّناقُض في الروايات عقبة حقيقيّة أمام مسار الحل، حيثُ خلق صُعوبة في تركيب الصُّورة الكاملة وطبيعة العمل مع الأطراف المُتنازعة على أساس رواية واحدة. وسادت في هذا المناخ روايتان متناقضتان:

الأولى: تُفيد أنَّ قائد المُعسكر اتّصل بالعشائر السُّنية وحصل على ضمانات منها تمُكّنه من التوجُّه مع عناصره بأمان نحو بغداد من دون أن يتعرّض لهُم أحد؛ لكنّه - أثناء ذلك - ضُلّل وغُدِرَ به؛ وهو ما أدّى إلى قتل العناصر العسكريّة على أيدي العشائر نفسها لا على أيدي تنظيم داعش.

الثّانية: تُفيد أنَّ قائد المُعسكر تهوَّر أو تسرَّع في عمليّة إخراج الجُنود وتوجُّههم إلى بغداد، فتمَّ القضاء عليهم في مُحيط المُعسكر من جانب مُسلّحي تنظيم داعش.

خلقت هذه الحالة تحدّياً خاصاً أمام المُيسّرين، بحيث عملوا على التعامل معها من دون الإضرار بالمسار المُتّخَذ نحو الحل. وعليه، تمَّ التركيز على ما هُو مُتوافَق عليه من الروايتين، أي حُدوث المجزرة في حد ذاتها وبالتّالي ضرورة تفادي تفاقُمها من خلال أعمال ثأر عشائريّة تعقب ذلك.

٢- تحديد الأطراف:

تضم المنطقة التي حدثت المجزرة فيها عشيرتين، هُما عشيرة البو ناصر وعشيرة البو عجيل[٤] ، وهما عشيرتان سُنّيّتان. . كما و توافرت مؤشرات غير مؤكدة إنّ بعض الأحزاب الشيعيّة المُؤثّرة، تدخّلت لدى عدد من العشائر الشيعية المُتضرّرة من أهالي الضّحايا لدفعها إلى اتّهام العشيرتين السُّنيّتين المذكورتين، الأمر الذي ترتَّبَ عليه إطلاق تهديدات بالثأر والانتقام ضد أفراد هاتين العشيرتين. وبناءً على هذه الدراسة، تمّ تحديد أربعة أطراف:

- مُمثّلون عن العشائر المُتّهمة (البو عجيل والبو ناصر).
- مُمثّلون عن عشائر من المنطقة (سُنّة) غير مُتّهمة كالجبور وشمّر (كطرف مُباشر للاتّصال بالطّرف الشيعي لكونهم مقبولين لديهم، وغير مُتّهمين وعلاقاتهم جيّدة بهم).
- شخصيّات شيعيّة عامّة.
- مُمثّلون عن عشائر شيعيّة مُقرّبة للضّحايا وعوائل الضّحايا المُباشرين.

٣- الاتّهام الجماعي للعشيرتين:

كان من الصّعب في هذه الحال تحديد الضّحايا ومعرفة العشائر أو الجهات التي ينتمون إليها، نظراً إلى الغُموض حول أعداد العناصر الذين قُتلوا وأسمائهم. كذلك الأمر بالنّسبة إلى مُرتكبي الجريمة نفسها، إذ كان من الصّعب أيضاً تحديد الانتماء العشائري للمتهمين بتنفيذ المجزرة؛ وبالتّالي فإنَّ السّمة الأساسيّة التي ميّزت هذه الحالة هي الاتّهام الجماعي الذي ساد ضد العشيرتين السُّنيّتين؛ بل في بعض الحالات ضد أهالي مدينة تكريت أو مُحافظة صلاح الدّين أو حتّى ضد عشائر السُّنة بأكملها، وتحميلها المسؤوليّة الكاملة عن الجريمة. هذا الاتّهام بُنيَ على معلومات غير دقيقة، تطوّرت في ما بعد إلى اتّهامات عامّة شملت الجميع. كُل هذا أعطى أبعاداً مُؤجّجة للنّزاع نتيجة استبعاد دور داعش من الاتّهام، وتوجيه أصابع الاتّهام إلى العشائر أو المُحافظة أو حتّى إلى مذهب بأكمله.

٤- شُيوع الغضب:

أحدث ارتكاب تلك المجزرة حالة من الغضب غير المسبوق بين الأهالي، الأمر الذي خلق صُعوبة في تواصُل فريق المُيسّرين معهُم، وتحديداً مع أهالي الضّحايا الذين تم التأكد من مقتلهم بالفعل. فكما ذُكر سابقاً، بدأ فريق المُيسّرين بالعمل بعد شهرين من وقوع المجزرة في عام ٢٠١٤، وذلك من أجل التّدخّل في النّزاع القائم والتوصُّل إلى منع عمليات النتقام، في حين لم يحدث تواصُل فعلي مع أهالي الضّحايا إلا بعد عدة أسابيع من المجزرة، ريثما هدأت موجة الغضب التي سادت آنذاك.

[٤] عشيرتان عراقيّتان سُنيّتان من عشائر تكريت.

بناءً على ذلك، مرّ مسار التدخل في النزاع في هذه الحالة بثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة تشخيص الأزمة وتصميم المسار، تلتها مرحلة التّحضير والتّواصُل، ثمَّ مرحلة التّنفيذ والنّتائج.

المرحلة الأولى: تشخيص الأزمة وتصميم المسار

١- تحديد الأطراف: تمَّ تحديد دائرتين كُبرى وصُغرى من المعنيِّين في تحديد طرفي الأزمة:

- **الدائرة الصُّغرى:** ضمّت كُلَّ مَن هُو على عَلاقة مُباشرة بالضّحايا (من بعض العشائر الذين تُوُفيِّ لهُم أشخاص) أو على علاقة بالمُتهمين من عشيرتي البو ناصر والبو عجيل.

- **الدائرة الكُبرى:** ضمّت الأطراف غير المعنيّين مُباشرةً بالجريمة، لكنهم يُشتبه في كونهم على صلة بأعضاء الدّائرة الصُّغرى، وهُم عشائر سُنية غير مُتهمة، وعشائر شيعيّة لا تمُت بصلة قرابة بالضّحايا.

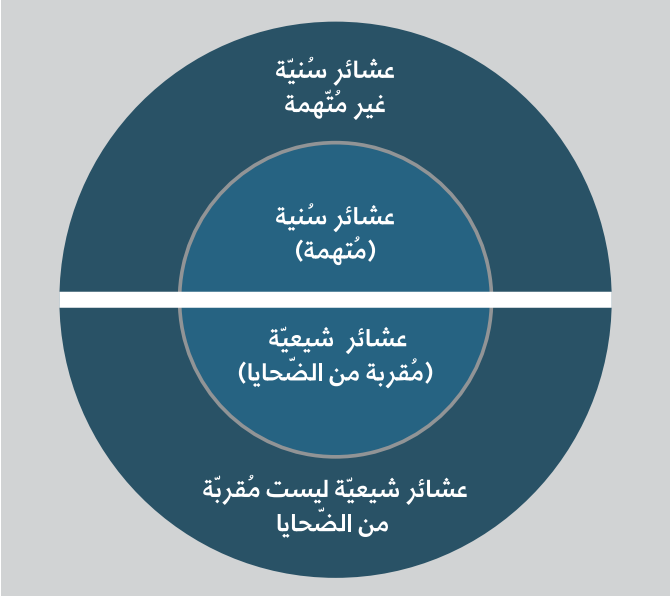

٢- تقييم إمكان التّدخُّل:
لضمان نجاح تيسير الحوار[٥] ومعرفة مدى استعداد الأطراف للدُّخول في مسار تفاوُضي، تمَّ نسج علاقات ثُنائيّة بين فريق الميسرين وكِلا الطّرفين (في الدائرة الكُبرى). ففي هذه المرحلة كان من المُهم تجنُّب التواصُل المُباشر مع أهالي الضّحايا والمُنتمين إلى الدّائرة الصُّغرى، حرصاً على عدم تأجيج مشاعرهم من جرّاء ما حدث. وعليه، اتخذت المُبادرة للتعاوُن المُشترك والمُباشر بين الطّرفين في الدائرة الكُبرى؛ تلتها مُبادرة أُخرى للقيام بدور وساطة[٦] من أجل التّواصُل المُباشر مع الدّوائر الصُّغرى، بهدف تأمين شبكات أمان مُعيّنة لإنجاح لمسار.

٣- تحديد الهدف: من أجل التوصُّل إلى نتيجة واضحة وتحقيق نجاح ملموس للمسار، كان لا بُد من تحديد هدف يمُكن تحقيقه. وبالتّالي لم يكُن الهدف المنشود هُو تحقيق المُصالحة[٧] بين الطّرفين، وإنّما الحد من نشوب عُنف متبادل بينهما وعدم تفاقُم الأمر أكثر مما كان عليه. الجدير بالذّكر هنا أنَّ هذا الهدف أمكن تحقيقه، إذ وجد صدىً لدى الطّرفين واقتنعوا أنّ التهدئة تصب في مصلحتهما نظرا لكلفة السقوط في دوامة الثأر و الثأر المتبادل.

٤- تقديم ضمانات/ التزامات وتطمينات لكِلا الطرفين:
من جهة الضّحايا: عن طريق تقديم تطمينات إلى الطرفين بأنَّ مسار تيسير الحوار والجُلوس إلى مائدة تفاوُض ليس بديلاً أو نقيضاً لمسار العدالة، لكنه يعمل بالتّوازي معه لتفادي تفاقُم النّزاع فقط، ريثما يأتي القضاء بالتّعويضات اللازمة ويُحاكِم الجُناة. فدعوتُنا إلى المُصالحة ليست بديلاً من المسار الطّبيعي للتّقاضي ولا تنازُلاً عن حق من حُقوق الأطراف.
من جهة المُتهمين: إعلانُ الالتزام المسار القانوني وعدم التّشكيك فيه، وكفالة الحُكومة العراقيّة حُقوق المُتّهمين في مُحاكمة عادلة؛ سواءٌ في ما يخُص مرحلة التّحقيق أو ما يخص مرحلة الاتّهام والنظر في الدّعوى أمام القضاء.

المرحلة الثّانية: التحضير والتواصل

١- اجتماعات فرديّة: نتيجة حالة الغضب التي اجتاحت العشائر المعنيّة، وصُعوبة التّواصُل مع أيّ منها في ذلك الوقت؛ اتّجه فريق الميسرين إلى عقد اجتماعات فرديّة مع أفراد الدّوائر الكُبرى لتقييم الموقف والوقوف على مدى استعدادهم ورغبتهم في المُضيّ قُدُماً في المسار. تمَّ تسليط الضّوء على مدى خُطورة الاتّهام الجماعي[٨] وما يمُكن أن ينتجه من عُنف؛ وعلى هذا الأساس تحرَّكَ فريق المُيسّرين. وقد أثّر ذلك في وضع فريق العمل استراتيجيّة واضحة واقترابه من الدوائر الأكثر قُرباً من النّزاع، حيثُ لم يتم التّواصُل مع أهالي الضّحايا الّذين كانوا في ذلك الوقت تحت تأثير صدمة مقتل أبنائهم؛ فأصبح لهذه الاجتماعات الفرديّة مع أفراد الدوائر الكُبرى معنىً، نظراً إلى كونها سمحت بالتّدخُّل من دون إضاعة الوقت.

٢- اجتماعات المجموعات: عُقِدت اجتماعات للمجموعات الكُبرى الخارجيّة، كل مجموعة على حدة، لمُناقشة الآليّات المُشتركة والتحرُّك باتّجاه المجموعات الصّغيرة المُتهمة، وفقاً لتصديق كُل منها لروايتها عن الواقعة. وعليه، عُقدت اجتماعات مُنفصلة لكُل مجموعة - أي اجتماع للمجموعة

السُّنية وآخَر للشيعيّة - من غير المُتضرّرين من الأزمة، لكي تتمكّن كُل منها من تطوير نظرتها وموقفها الواضح من المُشكلة من دون أن تتأثّر بموقف الطّرف الآخَر.

٣- لجنة التّواصُل: في إثر ما سبق عرضه تمَّ الاتّفاق على تأليف لجنة تواصُل تمثّل طرفي المجموعات الكُبرى، على أن يُعْقَد اجتماع مُشترك بين الطرفين في ما بعد. كما تمَّ التّوصُّل إلى اتّفاق بين مُمثّلي الدّوائر الكُبرى على تقديم ثمانية مُمثلين من كُل مجموعة للتّباحُث حول الأزمة، وقد كان هذا العدد كافياً لتمثيل أكبر تنوُّع مُمكن.

المرحلة الثّالثة: التّنفيذ والنتائج

باشرت لجنة التّواصُل العمل على مسارين اثنين:

١- كُل مجموعة تعمل مع مجموعتها الصّغيرة، بحيثُ تتواصَل المجموعة السُّنية الخارجيّة مع المجموعة الداخليّة؛ سواء كانت سنة او شيعة.

٢- يُوضَع تصوُّر مُتنوّع لإجراءات التّهدئة والصّيغة المطروحة، مع الدوائر الصُّغرى.

أسفرت عمليّة التّواصُل هذه عن وضع خُطوط عريضة تمَّ تبنّيها لاحقاً، وهي:

- التبرُّؤ من القاتل وإدانة الجريمة نفسها: تم ذلك عن طريق عقد مُؤتمر صحفي[٩] من جانب عشيرتي البو العجيل والبو النّاصر المتهمتين، تدينان عبره الجريمة، وتتنصّلان من حماية أيّ شخص يَثبُت تورُّطه بها، وتتعهّدان أيضاً بتسليمه إلى القضاء.

- التخلّي عن مبدأ الاتّهام الجماعي: يتم ذلك من جانب المجموعة الشيعيّة الداخليّة، فتتوقف عن توجيه أيّ اتّهام إلى طائفة أو عشيرة بأكملها.

- التعهُّد بالمُحاسبة: احترام مبدأ المُحاسبة لكُل مَن يظهره التّحقيق الرسمي شريكاً في المجزرة؛ أي التمسُّك بأحقيّة الاتّهام الفردي بناءً على ما تُسفر عنه نتائج التّحقيقات.

وفي مسار مُوازٍ، تمَّ العمل كذلك مع أطراف خارجيّة أُخرى لضمان وُجود شبكات أمان[١٠] على الصّعيد الوطني للمسار والأطراف المُؤثّرة فيه، وهُم طرفان أساسيان في هذه الحالة:

الطّرف الأوّل: الحُكومة العراقيّة

بناءً على توصية لجنة التّواصُل، تمَّ إشراك الحُكومة في المسار لما يُمثّله اشتراكها من مصلحة لدى الطّرفين. فبالنّسبة إلى الشّيعة تمثّل الحُكومة ضماناً لحماية المسار القضائي الرسمي، بما يشمله ذلك من مُحاكمة الجُناة وتعويض أهالي الضّحايا. أمّا بالنّسبة إلى السُّنة فإشراك الحُكومة كان يمثل ضمانة لهُم كونها مسؤولة عن أمنهم في حال حُدوث أيّ أعمال ثأر. وعليه، بادرت الحُكومة العِراقيّة إلى القيام بالدور المنوط بها؛ فأوفَدَت لجنة تقصّي حقائق إلى المنطقة بهدف جمع المعلومات حول المجزرة، وذلك إثباتاً لحُسن النيّات وتحمُّل المسؤولية، إلى أن يأتي المسار القضائي بأحكامه. وقد تواصل فريق الميسرين مع مستشار الأمن القومي العِراقي السيّد فالح فيّاض[١١]، الذي وافق على القيام بدور حلقة الوصل بين فريق الميسرين والحُكومة العراقيّة، كما فتح باب الحوار مع رُؤساء العشائر وأرسل مُمثّلين عن الوزارة لحُضور بعض الاجتماعات، بهدف تأكيد التزام الحُكومة تأمين المسار.

٥ تيسير الحوار هُو آليّة للمُحافظة على تدفُّق الأفكار والرُّؤى حول موضوع مُحدَّد، من دون فرض سُلطة على أيّ من الأطراف، وذلك من خلال إدارة النّقاش ووضعه في إطاره السّلمي الإيجابي، الأمر الذي يتطلّب انخراطاً طوعيّاً من الأشخاص المُشاركين فيه وتشجيعهم على الاجتماع لمُناقشة وجهات نظرهم المُختلفة سلمياً؛ إضافةً إلى أنّه يضع الأطراف أمام مسؤوليّة الوُصول إلى حل وسَط بأنفسهم. انظر: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل مبسّط في تقنيات الحوار وبناء التوافق: الحوار كوسيلة لتفادي العنف ودعم الحلول السلمية** (تونس: البرنامج، ٢٠٠٥). متاح على الرابط:
http://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/library/democratic_governance/guide-facilitation.html

٦ طرف أو شخص ثالث يتوسّط قُطبَي النّزاع، سواءٌ كانا شخصَين أو جماعتين. فالوساطة تهدف إلى نقل القُطبين من حالة «الخُصومة إلى المُحادثة»، أي الوُصول بهما إلى التفات كُل منهما نحو الآخر لإيجاد تسوية عادلة.

٧ تحصُل المُصالحة بين أبناء المُجتمع الذي عانى أزمات في العلاقات بين مُكوناته الاجتماعيّة أو العرقيّة أو الدينيّة، وحتّى الطبقيّة، خلال تاريخه الحديث، وهي تعني إنهاء حالة العداء والعُنف وانعدام الثّقة بين أفرقة في المُجتمع والانتقال بالجميع إلى مُجتمع جديد قائم على الوئام والتّفاهم وفق قوانين وأُسُس جديدة. انظر: حميد الكفائي، «المصالحة الوطنية تصلح ما أفسدته الدكتاتورية،» الحياة، ٢٠١٥/٢/١٧. انظر الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/7464108/المصالحة-الوطنية-تصلح-ما-أفسدته-الدكتاتورية

٨ توسيع دائرة الاتّهام بحيث يكون من العُموميّة بمكان بحيث تُفقده جديّته عن طريق اتّهام فئة كاملة بالتسبُّب في وُقوع جُرم ما أو ارتكابه أو فشل إمكان حلّه وتعويض المُتضررين منه.

٩ يرجى الاطلاع على البيان الصحفي بالملحق الاول

١٠ شبكات الأمان هي العوامل الماديّة المُطمئنة في ضمان أن يُؤدّي مسار التدخُّل من أجل تسوية النّزاع القائم دوره المنشود، بأن يكون لهذا التدخُّل أكثر من غِطاء يضمن له البقاء أوّلاً وعدم التأثير فيه ثانياً.

١١ فالح فيصل فهد فيّاض، مُستشار الأمن الوطني العراقي، كُلّف من جانب الدولة العراقيّة عدداً من الملفّات، منها: ملف المُصالحة الوطنيّة، والملف الخاص بعلاقات الدولة العراقيّة بدول الجوار، والعلاقة بين الائتلاف العراقي المُوحّد والحُكومة العراقيّة عام ٢٠٠٥. انظر سيرة فالح فياض على الموقع الرّسمي لمُستشاريّة الأمن الوطني العراقي:
http://nsa.gov.iq/السيرة-الذاتية/

الطّرف الثّاني: المرجعيّات الدينيّة

تـمَّ التواصُـل أيضـاً مـع المرجعيّـات الشـيعيّة الوطنيّـة، وبالتّحديـد مـع مكتـب سـماحة المرجـع الدينـي الأعـلى السـيّد عـلي الحُسـيني السيسـتاني، لما لديـه مـن مصداقيـة وتأثير لـدى شـيعة العـراق، وذلـك من أجل تأمين شـبكة أمـان معنويّة ودينيّـة. وبالفعـل كان لمكتـب السـيّد السيسـتاني موقـف إيجـابي مـن المبـادرة بشـكل عـام و مـن المؤتمـر الصّحـافي -الـذي بـادرت إليـه العشـائر المتهمـة و نـأوا بأنفُسـهم فيـه مـن حمايـة مُرتكبـي الجريمـة- بشـكل خـاص، الأمـر الـذي سـاعد عـلى تسـهيل المسـار ودفـع المجموعـة الشـيعيّة إلى التّعـاون بإيجابيّـة أكـثر مـع الطّـرف الرّاهـن.

أدّى هـذا الأمـر إلى تحقيـق الهـدف الأسـاسي مـن المسـار وتحقيـق إيجابيّـات أُخـرى غـير مُتوقّعـة:

- تحقيـق الهـدف الأسـاسي مـن المسـار: وهُـو الحـد مـن تزايُـد أعـمال العُنـف مـع الإبقـاء عـلى المسـار القضـائي الـذي يُحاكـم المسـؤولين والمُرتكبين ويقـدم تعويضـات إلى الضّحايا. ولَم يوثَّـق حُـدوث أي واقعـة عُنـف أو ثـأر عقـب هـذا المسـار.

- تحقيـق أهـداف غـير مُتوقّعـة: تمثّلـت بتعديـل آليـة التدقيـق الأمنـي التـي تسـبق عـودة النّازحـين. فمـع تزايُـد أعـمال العُنـف في محافظـة صلاح الديـن، نـزح عـدد مـن العشـائر السُّـنية إلى مناطـق مُختلفـة. في مرحلـة سـابقة للمسـار قـرّرت الحُكومـة العراقيّـة اتبـاع معايـير مُعيّنـة للتدقيـق الأمنـي، تسـمح عـلى أساسـها للنّازحـين بالعـودة إلى قُراهـم. لكـن المعايـير كانـت شـبه تعجيزيـة لـذا كانـت سـتؤدي الى منـع عـودة أغلبيّـة هؤُلاء.

ومـن خـلال مبـادرة الميسريـن الخاصـة بمجـزرة معسـكر سـبايكر, فتحـت قنـوات التواصـل بـين ممثلـين العشـائر في المحافظـة و مستشـار الأمـن القومـي في الحُكومـة العراقيّـة؛ نتـج عنهـا مُراجعـة شُـروط العـودة ومعايـير التدقيـق الأمنـي مـما سـهل تأمـين عـودة دفعـة أولى مؤلفـة مـن حـوالي٢٥ ألـف عائلـة نازحـة الى بعـض المناطـق المحـررة حديثـا و اعتـماد الآليـة نفسـها لتسـهيل عـودة النازحـين الآخريـن بعـد اسـتكمال تحريـر المحافظـة مـن تنظيـم داعـش.

ثالثاً: الدُّروس المُستفادة

١- الفَهـم الحقيقـي لـدور مُيسّـر الحـوار: لا يمُكـن الادّعـاء بـأنَّ دور المُيسّريـن أو المُجتمـع المـدني يقـوم عـلى تسـوية النّـزاع فقـط[١٢] ، وتصميـم برامـج عـلى هـذا الأسـاس؛ فمـن أهـم النتائـج التـي أمكَـنَ اسـتخلاصها مـن التجربـة هـي الحاجـة إلى تطويـر مفاهيـم جديـدة للتّعامـل مـع الواقـع وفـق هـذه الأدوار الفاعلـة في عمليّـة التّسـوية، سـواءٌ في مراحـل الإعـداد أو في تنظيـم منهجيّـة التّدخُّـل.

٢- تحديـد مفهـوم وجـدوى «احتـواء/ تخفيـف حـدّة النّـزاع» كهـدف واقعـي قابـل للتنفيـذ: في هـذه الحالـة يمُكـن القـول إنَّ الهـدف كان احتـواء النّـزاع؛ فربـط النـزاع يسـتهدف - ويعنـي في المقـام الأوّل - التّخفيـف مـن النّتائـج السّـلبيّة المُحتملـة مـن الأزمـة وارتداداتهـا عـلى المُجتمـع - كالثـأر في هـذه الحالـة - وهـذا بحـد ذاتـه إنجـاز كبـير، مـن دون أن يكـون هـدف التدخُّـل هُـو حـل النّـزاع في حـد ذاتـه.

٣- إشـراك الجهـات الحُكوميـة في المسـار بهـدف تأمينـه واسـتمراره: في هـذه الحالـة تحديـداً، كان مـن الواجـب إبقـاء الجهـات الرسـميّة عـلى علـم بالجُهـود المبذولـة في عمليّـة تيسـير الحـوار، وربمّـا إشراكها بمسـارات التّهدئـة أيضـاً، عـلى الرغـم مـن أنَّ مَـن بـادر إلى فـرض آليّـة احتـواء النّـزاع كان جهـة مدنيّـة غـير رسـميّة أساسـاً، فقـد جـرت العـادة أن المُبـادر المـدني وحـده لا يمكـن أن يُقـدّم ضمانـات كافيـة إلى الأطـراف المُتنازعـة، فهـو يمُكنـه العمـل عـلى بنـاء الثّقـة، إنمّـا الـدور الرسـمي فيبقـى دوراً محوريـاً في تقديـم ضمانـات لتعويـض المُتضرريـن أو لحمايـة المُتهمـين. هُنـا يقـع عـلى عاتـق فريـق التّدخُّـل عـبء تحديـد الميعـاد الأنسـب لهـذا الاتّجـاه، حيـث لا ينطبـق هـذا بالـضرورة عـلى كل الحـالات.

٤- اللُّجـوء إلى الأطـراف المُؤثّـرة في وجـدان طـرفي النّـزاع: تمثَّـلَ ذلـك باللُّجـوء إلى المرجعيّـات الدينيّـة بهـدف كسـب ثقـة الأطـراف، والعمـل عـلى تأمـين المسـار بصفـة دائمـة ومُسـتمرة، لا مـن المنظـور الرسـمي فقـط، بـل مـن المنظوريـن الدينـي والمعنـوي أيضـاً.

[١٢] تسوية النّزاع أو فض النّزاع أو حل النّزاع؛ جميعُها مُترادفات لمعنى إنهاء حالة النّزاع العَرَضيّة القائمة بين طرفين فأكثر.

٥- مُراعاة اختيار الأطراف الواجب التّواصُل معهم في كُل مرحلة من مراحل التدخُّل: يجب اختيار الأطراف بناءً على الحاجة والقُدرة على التّأثير، كما أنَّ اختيار التّوقيت مهم جداً، وبخاصّةٍ في حال وُجود مشاعر حُزن أو غضب شديد. مثلاً، لو بادر المُيسّرون في حالتنا تلك إلى التّواصُل مع أهالي الضّحايا أو الجُناة، لزاد ذلك من غضبهم وأثار حفيظتهم، وهو ما كان سيؤدي حتماً إلى نتائج عكسيّة.

٦- أهمية ألا يُؤثّر مسار التدخُّل لتهدئة النزاع أو ربطه في المسار القضائي: للمسار القضائي أهميّة كبيرة في تأكيد التزام مُعاقبة الجُناة، وهو ما سيُساعد أهالي الضّحايا على تخطّي الذّكرى السّيئة وعدم التّفكير في العودة من جديد إلى أعمال الثّأر العشائري المُعتادة، التي تقوم عليها ثقافتهُم. ونتيجةً لذلك أفضَى المسار القضائي في حالتنا تلك إلى إدانة نحو ٣٥ - ٤٠ شخصاً، وتمَّ بالفعل تنفيذ حُكم الإعدام في حقّهم.

النّزاع الطّائفي في سهل نينوى

الأستاذ عبد العزيز الجربا

أولاً: الخلفية

تقع منطقة سهل نينوى في مُحافظة نينوى العراقيّة ، وهي منطقة غنية بالتنوع الثقافي، إذ تقطنها جماعات دينية وعرقية متعددة. وهي جماعات تمتّعت عبر التّاريخ بالحُريّة في مُمارسة شعائرها في دور العبادة التّابعة لها، الأمر الذي ساهَم في تأصيل ثقافة العَيش المُشترك بين مُختلف الطّوائف الدينية والجماعات العرقية في العراق. ومُنذ عام ٢٠٠٤، أي بعد عام واحد من إسقاط نظام حُكم الرئيس العراقي الأسبق صدّام حُسين[١]، وما صاحب ذلك من عنف واضطراب أمني وعدم استقرار- تميّزت منطقة سهل نينوى بكونها ملاذاً آمناً - نسبياً - لمختلف الجماعات الدينية والإثنية، التي نزح بعضها إليها بحثاً عن الأمن، على الرَّغم من بعض التَوتُّر الناتج من حوادث عَرَضية تعرّضوا لها من جانب الجماعات المُتطرّفة كتنظيم القاعدة أو من جانب جماعات أخرى. كما زاد من حدة التّوتُّر فكرة التّنافُس على الموارد، وبخاصّة الأرض؛ الأمر الذي سبَّب الكثير من الاحتقان والانقسام بين هذه الجماعات. فرغم أن الشّبك، الشيعة في معظمهم[٢]، والمسيحيون[٣]؛ كانوا يعيشون معاً في مكانٍ واحد لعقود من الزمن، الا ان نزاعات عديدة نشَبت بينهم. من هُنا يحمل الحديث عن هذه الحالة ضمن كتاب الموارد أهميّة خاصة، نظراً إلى غنى التّجربة بعدد من الدُّروس المفيدة، الصّالحة للتّطبيق في مناخاتٍ مُختلفة من الشّرق الأوسط على اختلاف النّزاعات الدّائرة فيها.

[١] صدّام حسين عبد المجيد التّكريتي، وُلد في ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٣٧ وعاش حتى ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦. يُعد رابع رئيس جُمهوريّة في العراق، وقد حكم في الحقبة من عام ١٩٧٩ وحتّى ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ، ونائب رئيس الجمهورية العراقية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩. انظر تقريراً مُطوّلاً لجريدة موريتانيا اليوم تحت عُنوان «صدّام حُسين من المهد إلى اللّحد،» على الرابط:

http://www.rimtoday.net/?q=node/3151

[٢] اسم يُطلَق على جماعة سكّانيّة تقطُن في عدد من القرى المُنتشرة في مناطق متنوعة في شمال العراق وبالتحديد في منطقة سهل نينوى. أغلبيتهم (نحو ٧٠ في المئة) يتبعون المذهب الشيعي والبقيّة تعتنق المذهب السُّني. ومعظمهم يعمل حالياً بالزراعة. المصدر: Minority Rights Group: http://minorityrights.org/minorities/shabak ولمزيد من التفاصيل حول الشبك انظر: محمد الشبكي، «العراقيون الشبك،» على الموقع: www.alshabak.net، نقلاً عن جريدة **الصباح**، ٢٠١١/٦/٧، ونجاح العلي، «من هم الشبك،» **الحوار المتمدن**، ٢٠٠٨/١/٩

[٣] الديانة المسيحيّة هي ثاني أكبر الديانات انتشاراً في العراق من حيثُ عدد الاتباع بعد الديانة الإسلاميّة، يتوزّع أبناؤها على عدّة طوائف وتتحدث نسبة منهم اللُّغة العربيّة، في حين تتحدّث نسبةٌ أخرى اللُّغة السريانيّة بلهجاتها المختلفة، فضلاً عن اللُّغة الأرمنية. مسيحيُّو العراق هم من أقدم التجمُّعات المسيحيّة في الشّرق الأوسط، إذ إن أقدم كنيسة في العراق وهي من أقدم الكنائس في العالم، وهي موجودة آثارها في مُحافظة كربلاء قُرب بلدة عين تمر. للمزيد حول هذا الموضوع راجع موقع المعرفة: www.marefa.org

ويمُكن تلخيص أسباب النّزاع القائم في هذه الحالة بأربعة:

١- امتلاك الأراضي: نصّت القوانين العراقيّة على استحقاق الموظف العام امتلاك أرض في حيّز منطقته الإداريّة بعد مرور خمس سنوات على عمله بوظيفته في تلك المنطقة؛ فامتلك الكثير من العاملين في القطاع العام (بمن فيهم الشبك الشيعة) أراضي كثيرة في مناطق ذات أغلبية مسيحية، الأمر الذي خلق لدى المسيحيين شعوراً بالتهديد خاصة مع تواتر معلومات عن خطة لدى بعض الأحزاب الشيعية في تمويل و تشجيع شراء الأراضي من قبل الشبك, فسعوا لوضع حد لهذه الظّاهرة، وهو ما أحدث بطبيعة الحال مزيداً من التوتُّر في العلاقة بين الطّوائف في المنطقة.

٢- المُمارسات الدينيّة: كان لكُل طائفة أماكنها المُخصَّصة لمُمارسة الشّعائر الدينية، لكن بسبب تزايد نسبة تملُّك الأراضي وسط الشّبك الشيعة مقابلة بالمسيحيين، ونظراً إلى رغبة هؤلاء الشّبك في بناء المزيد من دُور العبادة على أراضيهم، شعر المسيحيُّون نتيجةً لذلك بتّهديد هوية المدينة.

٣- الأمن: شعرت كلتا الجماعتين، الشبك والمسيحيون، بالتّهديد من جرّاء تَنامي التّنظيمات المُتطرّفة؛ فوضع المسيحيُّون – الذين كانوا موجودين بكثرة في المدن، على عكس الشبك الشيعة الذين كانوا موجودين كثر في القرى المحيطة، قواعد صارمة تَحُدُّ من دُخول الوافدين الجدد إلى المدينة. واتخذت هذه الإجراءات مع الشّبك الشيعة، الأمر الذي تسبَّب في شُعورهم بالإهانة، كونهم من أبناء المنطقة ولا تتم معاملتهم على هذا النحو.

٤- الخدمات: مع تزايد النزوح إلى المنطقة، رأى المسيحيُّون في الشّبك الشّيعة مُنافساً قوياً لهُم في الحُصول على الخدمات المُتاحة، كالوظائف والخدمات الحُكوميّة والعلاجيّة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة حدّة التوتُّر والعُنف بين الجماعتين.

ومع تراكُم هذا الكَم من حالات التّوتُّر، وفي أحد حوادث العُنف المُتبادَل بين الطَّرفين، هاجمت مجموعة من الشّبك الشيعة عام ٢٠٠٩ بعض الكنائس؛ فقُوبل ذلك بهجمات معاكسة من جانب شُبّان مسيحيين استهدفت مَركَبات للشّبك الشيعة وحطّمت بعض واجهات محالّهم التجاريّة ومنعوا من الدُّخول إلى المناطق ذات الأغلبيّة المسيحيّة. زاد ذلك بطبيعة الحال من خِطاب الكراهية والتخوين والتحريض بين الطّرفين، عبر وسائل التّواصُل الاجتماعي، وأسفر هذا النّزاع الجَديد عن عرقلة الاتّفاق داخل المجالس المحليّة على المشروعات المُختلفة من جانب أعضاء الجماعتين.

ثانياً: التّدخُّل

انقسَمت منهجيّة التّدخُّل في هذه الحالة إلى ثلاث مراحل أساسيّة:

المرحلة الأولى: بحث إمكان التدخُّل:

انطلق البحث في إمكان التدخّل من عدة خطوات منهجية وعملية، أهمها:

- استشعار المُشكلات من خلال وسائل الإنذار المُبكّر[٤]: تُعدّ آليّة الإنذار المُبكّر من الأساليب المهمة التي تُؤدّي إلى الإقرار بجدوى التّدخُّل بهدف حل النّزاعات، إذ تقوم وسائل الإنذار المُبكّر النّاجحة على العَلاقات القويّة وعلى الثّقة بين مُنظّمات المُجتمع المدني المُمثّلة في هذا النزاع فريق الميسرين - سعياً للسيطرة على العُنف المُتبادَل هُناك - وبأفراد المُجتمع نفسه الذين يثقون بوُجود حُسن النيّة من وراء هذا التّدخُّل؛ فأعضاء الفريق الذين قاموا بالتّدخُّل كانوا معروفين من أبناء المنطقة، إذ سبق لهم على مدى سنوات أن قاموا بأعمال أخرى في خدمة المُجتمع والأهالي، وبالتالي كان لديهم رصد يومي ومُتابعة وتحليل لأخبار الأحداث والاشتباكات البسيطة في المنطقة، وهو ما ساعَدَ على إمكان التنبُّؤ بما سيحدث قبل وُقوعه، واستشعار ورصد مُسبّبات ودوافع النزاع من خلال تزايد مظاهر النزاع بين الشّبك الشيعة والمسيحيين آنذاك.

- تأليف فريق التدخُّل: تمَّ اختيار ثلاثة مُيسّرين للتدخل وذلك بمساندة من قبل معهد الولايات المتحدة للسلام، مع مُراعاة هُوية هؤلاء المُيسّرين العاملين على التّواصُل مع أطراف النزاع وبينهم، إذ اختيروا من خارج الهويات المذهبية لطرفي النزاع - أي من غير المسيحيين والشّبك الشيعة - وذلك بهدف تحقيق منهجيّة ومسار عام يَرضَىْ به طرفا النزاع، ومن أجل خلق مناخ تعاوني ضروري لتحقيق الهدف المنشود من التدخُّل.

- إعداد دراسة تحليليّة للوضع القائم بناءً على المحاور التّالية:

١- إعداد تقرير وافٍ بالأحداث الجارية هُناك.
٢- استعراض البيئة وتاريخ التّعايش بين الطّرفين.
٣- تحديد أطراف النّزاع وأهم الجهات التي يمُثّلونها.
٤- البحث في إمكان التدخُّل من عدمه والهدف من التدخُّل بعد الاطّلاع على تفاصيل النّزاع.
٥- تحديد المدة الزمنية اللازمة لإتمام جمع المعلومات من جانب الطّرفين، والوُقوف عند مدى استعدادهم للمُشاركة في هذا المسار.

[٤] نقلاً عن: برنامج التّعليم المفتوح في جامعة قناة السُّويس المصريّة، وموقع جامعة الملك فيصل في المملكة العربيّة السَعوديّة:
https://www.kfu.edu.sa/ar/Departments/safty/Pages/crises-disasters-concept.aspx

الإنذار المبكر:
يُعد مفهوم الإنذار المُبكّر من المفاهيم الحديثة التي تقوم على التنبُّؤ بالحالات السّلبية قبل وُقوعها، من خلال رصد علامات الخطر وتفسيرها وإرسال تقارير بذلك إلى مُتّخذي القرار والمُنفّذين. ويمُكن تعريف نظام الإنذار المُبكّر على أنه «أداة تُعطي علامات أو إشارات مُسبَقة لاحتماليّة حُدوث خلل أو أزمة قبل حُدوثها وتفاقُمها».

- تصميم المنهجيّة: وضع خُطة عمل وتحديد الهدف منها المتمثل بـ«التّخفيف من حدّة النزاع» حيثُ تنص المنهجيّة على:

١- عقد اجتماعات فرديّة مع الأشخاص المُؤثّرين لدى كُل طرف، وينقسم هؤلاء إلى قسمين: مَن يحظى بقَبول وشعبيّة لدى المُجتمع المحلي، نظراً إلى تاريخه في التّعامل الجيّد مع النّاس أو الدّفاع عن قضاياهم، أو أن يكون رجُلَ دينَ معروفاً باعتداله، أو شيخَ عشيرة مُهاباً، أو أكاديمياً ذا سيرة طيّبة بين الناس وغير ذلك من الشخصيّات المُجتمعيّة. أمّا القسم الثاني فهُم أُولئك الأشخاص الّذين لهُم تأثير في حياة النّاس بمُستويات مُختلفة سلباً أم إيجاباً، بسبب مناصبهم الحُكوميّة أو الحزبيّة أو كانوا أعضاء في مجالس مُنتخَبة، ممن لديهم موارد وسُلطة للتّأثير في مُجتمعاتهم بمعزل عن فائدة تلك السُّلطة أو ضررها على المُجتمع.

٢- عقد اجتماع عام لكُل من الأطراف على حدة لمعرفة مواقفهم ومصالحهم.

٣- عقد اجتماعات مُشتركة بهدف زيادة الوعي والثّقة لدى الأطراف، والتأسيس لحوار هادف يُؤدي إلى التخفيف من وطأة النّزاع، والاطّلاع من كثب على المواقف الحقيقيّة للأطراف. وكان من أهداف الاجتماع أيضاً تعيين لجنة تمُثّل الطّرفين، مؤلفة من سبعة أشخاص من كُل طرف، تكمُن مهمّتهم الرئيسيّة في بحث صيغ الحُلول المُقترحة والتّوصُّل إلى اتّفاقات في شأنها.

المرحلة الثّانية: عمليّة تصميم الحوار

تتضمن هذه المرحلة عدة خطوات بدورها، هي:

- اختيار مَن له الصّفة والمصلحة في الحل.

- حماية المسار من مُعرقلي عمليّة الحوار: تمَّ تقسيم الأفراد من كُل طرف إلى «صُقور» وهم الفئة التي لديها أفكار ومواقف حادة بعض الشيّء تجاه الآخرين، و«حمائم» وهم الذين لديهم آراء مرنة تجاه الآخرين بصفة عامّة؛ تمَّ التّواصُل مع الصُّقور وإشعارهم بأنَّ رأيهم مُهم جداً، من باب الحرص على عدم وجود مُعارضين ومعادين لمشروع التدخُّل. لكن، من جهة أخرى، تمَّ تجنُّب إشراكهم في الحوارات المُباشرة مع الطّرف الآخر.

تجذر الإشارة هنا إلى وجود مُستفيدين ومُتضرّرين من عمليّات التّحوُّل التي تشهدها مُجتمعات حل النزاع؛ فبعض الجهات السياسيّة أو الإداريّة أو الاقتصاديّة، وغيرها من الجهات قد تتأثّر مصالحها على نحوٍ سلبي في حال تحسّن العَلاقات بين الأطراف نتيجة اعتماد الحوار للتّفاهُم، فبطبيعة الحال هُناك أطراف خاسرة ومُتضرّرة إذا ما تمَّ تقريب وجهات النّظر والتوصُّل إلى حُلول وآليّات على الأرض من شأنها تخفيف حدّة النّزاع والتّقليل من مداه السّيئ. ومعرفة تلك الأطراف أثناء تحليل النّزاع وتحديد منهجيّة التّدخُّل بوضع ما يُبدّد المخاوف من تأثير المُعرقلين المُحتملين، هو من شُروط نجاح عمليّة التّدخُّل لإدارة النّزاعات أو حلها.

- تحديد الأشخاص المرغوب، وغير المرغوب، في وجُودهم: أثناء المُقابلات الفرديّة مع الطّرفين تمَّ رصد مَن يُرغَب ومَن لا يُرغَب في مُشاركته من كلا الطّرفين، الأمر الذي ساهم في الوصول إلى هؤلاء وأُولئك بصُورة مُحدّدة وفاعلة أثناء عمليّة التّدخُّل.

- الفريق الواحد ليس «واحداً» كما يبدو: كان كُل طرف مُنقسماً إلى مجموعة من التوجُّهات، سواءٌ كانت دينيّة أم أيديولوجيّة، وكان من الصّعب إشراك طرف من دون آخَر؛ لذا تمَّ إشراك أطراف حزبيّة وسياسيّة من دون الإشارة إلى توجُّهاتهم وانتماءاتهم والاكتفاء بالإشارة إلى مكانتهم الاجتماعيّة فقط. ولهذه التقنيّة فوائد، منها الظُّهور بمظهر الحياد، وقطع الطريق أمام الجهات المُعرقلة، وضمان عدم وُصول بعض المعلومات والأحداث عن طريق أطراف غير مُشاركة قد تسهم في نشر إشاعات أو تصوُّرات غير حقيقيّة عن فريق عمل مشروع التدخُّل وأهدافه، وبذلك قُطع الطّريق أمام الأحكام المُسبقة وسُوء الظّن تجاه

فريق التدخُّل.

- أهمية إشراك الأطراف غير المُباشرين التي يجب عدم تجاهُلهم مهما كانت آراؤهم، لكي لا يقومون بعرقلة سير تطبيق منهجيّة التدخُّل؛ فهؤلاء الأطراف لا يقلُّون أهميّة عن الأطراف ذوي المصلحة المُباشرة، لما لهُم من نُفوذ؛ وإشعارهم بتقدير أهميتهم يكون له تأثير إيجابي في سير العمل. على سبيل المثال، وفي إحدى السنوات، أصَرَّ كُل طرف على منع الطّرف الآخَر من مُمارسة شعائره الدينيّة رغم بدء الحوار بالفعل، واستدعى ذلك ذهاب فريق التدخُّل لمُقابلة أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني[٥]، وبعض الأحزاب الكردية والشيعية الأخرى، لما لهم من نفوذ أمني وسياسي في المنطقة. وهو ما عاد بالفعل بنتائج إيجابية على دعم الحوار وتسهيل إجراءات وعمليات الاتفاق التي تم التوصل إليها بين الأطراف المباشرين في هذا النزاع. ونتيجة لهذه الاستراتيجية احتفلَ المسيحيُّون بعيد الميلاد المجيد و أحيا الشّبك الشيعة ذكرى عاشُوراء، وهُما مناسبتان تَصَادَفَ تزامُنهما معاً في ذلك الوقت وتحديداً في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ دونما مُحاولة لإثارة الفتنة، حيثُ كان هذا المشهد من أنجح التجمعات المُشتركة التي تمَّ فيها ترسيخ مبدأ حُريّة الاعتقاد ومُمارسة الشّعائر فيها.

المرحلة الثّالثة: تصميم استراتيجيّة التدخل

تضمنت هذه المرحلة الخطوات التالية:

- عقد اجتماع عام: تم عقد اجتماع عام لكُل طرف من طرفي النزاع على حدة، ليتم من خلاله التعرُّف إلى مواقف ذلك الطّرف ومصالحه على نحو واسع، وصوغ هذه المواقف بصورة نهائية بعد استنتاجها من خلال مُقابلات فرديّة، حيثُ تمَّت إعادة صوغ أسباب المُشكلات ومصالح ومواقف طرفي النّزاع.

- صوغ المواقف: تمّ صوغ مواقف كُلّ طرف من طرفي النّزاع، المُتمثّلة بمطالبه والغايات التي أدخلته في هذا النّزاع؛ بهدف تعميق فهم كُل طرف الحاجات الحقيقيّة له وللطّرف الآخَر، ولمُحاولة إبعاد الأحكام المُسبَقة وتفادي سُوء الظّن الناتج من فُقدان الثقة. فكان لا بُد من احتواء الصيغة على قدر كبير من المصداقيّة والواقعيّة في الوقت نفسه.

ففي ما يخُص النّزاع على الخدمات على سبيل المثال، جلس فريق التّدخُّل مع كُل طرف وأعاد صوغ[٦] موقفه الرّافض من الآخَر؛ وبعد ذلك تمَّ عرض حاجات كُل طرف ومواقفه، فكانت النّتيجة على خلاف ما كان يتوقَّع فريق التّدخُّل؛ تبدَّل رد الفعل عما كان عليه في البداية وتفهّم كُل طرف حاجات الآخَر ومُتطلباته بل لم يرفضها.

- الاجتماعات المُشتركة لزيادة مُستوى الثّقة بين الأطراف: وذلك عن طريق إيجاد خلفية مُشتركة تجمع مصالحهم على الرغم من اختلافاتهم، كمصلحتهم المُشتركة في عودة الأمن والحُصول على الخدمات. وهكذا تمَّ التّأسيس لحوار يهدِف إلى تخفيف وطأة النّزاع بين الشّبك الشيعة والمسيحيين في سهل نينوى، والاطلاع من كثب على المواقف الحقيقيّة لكُل طرف، ومُحاولة الحُصول على مخرجات ونتائج أوّليّة تكون محل توافُق من حيث المبدأ في ما بينهم.

- اختيار لجنة حوار تمُثّل الطّرفين: تمثّلت هذه الخُطوة بالاتّفاق على اختيار لجنة حوار تمُثل كُلا الطرفين، وتتألف من ٧ شخصيّات مُؤثّرة؛ مهمّتها الرئيسيّة بحث صيغ الحُلول المُقترَحة ومُحاولة التّوصُّل إلى اتّفاقات في خُصوصها.

- ورقة مبادئ[٧]: تمَّ توقيع ورقة المبادئ من جانب جميع الأطراف، وهي أُولى الخُطوات العمليّة لتحقيق هدف التدخُّل [تخفيف حدّة النّزاع بين الطّرفين]. احتوت هذه الورقة على مجموعة مبادئ وسُلوكيّات من شأنها بناء الثّقة بين الأطراف والتوصُّل إلى حُلول مُشتركة للقضايا ذات الصّلة ومُسببات النّزاع.

- **تأليف لجنة تواصُل:** هذه اللجنة داعمة للجنة الحوار، تتألف من قيادات وشخصيّات من المُستوى الثّاني يتم اختيارها بناءً على التنوُّع الجُغرافي؛ ما يضمن ديمومة التّواصُل وتنفيذ ما يتم الاتّفاق عليه على أرض الواقع، استجابةً لمُخرجات الاجتماع الثّاني للجنة الحوار (٧+٧).

٥ حزب قومي ليبرالي وأحد الأحزاب الكردية الرئيسية في العراق.

٦ آليّة مُنَبَّعة في تيسير عمليّة الحوار، يقوم المُيسّر بمُقتضاها بإعادة الأفكار والآراء المُختلفة التي تحمل أيَّ طابع عدائي أو غير واضح أو مُحدَّد بما يكفي -وبعد التأكُّد من المعنى المُراد من قائله - وصوغها من جديد بحيث تقع على مسامع المُشاركين في الحوار على نحو جيّد وبعيد معن أيّ إساءات أو تعديّات قد يحمله النّص الأصلي. نقلاً عن برنامج هيئة سُوليا لتيسير عمليّة الحوار.

٧ انظُر المُلحقات.

توصيف اللّجنة

كان للوقوف على أهميّة عمل هذه اللجنة، وتحديد أهدافها ومهمّتها والأدوار الرئيسيّة المنوطة بها، مغزىً خاص؛ حتّى يتسنّى لنتائج الاجتماعات المُختلفة أن تنعكس على أرض الواقع وألا تظل حبيسة الأوراق. وقد كان توصيف اللّجنة محل اهتمامٍ من الأطراف والمُيسّرين على حدٍ سواء، لأنه حدَّد خط سير العمل من أجل وقف العُنف، ووضَعَ الجميع على الطّريقِ الصّحيح لتطبيق الاتّفاقات كافّة النّاتجة من الاجتماعات المُكثّفة، وبصُورة فاعلة وجادّة.

مهمّة اللّجنة

تمثّلت مهمة اللجنة بإنجاح عمليّة التّواصُل بين طرفي النزاع من الشّبك الشيعة والمسيحيين في مُحافظة نينوى، وذلك من خلال العمل المُباشر في الميدان.

أهداف اللّجنة

١- تفعيل القرارات والتوصيّات الصّادرة من لجنة الحوار.
٢- إيجاد حلقة وصل مَيداني بين طرفي النزاع الشّبك الشيعة والمسيحيين.
٣- التّواصُل مع فريق الميسرين لمناقشة خُطط العمل والاتّفاق عليها.

الأدوار الرئيسيّة للّجنة

١ - تنفيذ خُطّة العمل المُقرّرة من جانب لجنة الحوار.
٢ - تحسين عمليّة التّواصُل بين طرفي النزاع، الشّبك الشيعة والمسيحيين، بتبادل التّهاني والتّعازي بين الطّرفين بصُورة وديّة بنّاءة، تُساهم في بناء بيئة سلميّة يسودها الاحترام المُتبادَل.
٣ - التّنسيق وإقامة الفعاليات المشتركة والمُؤتمرات ذات الطّابع الديني، وكذلك المحافل التي من شأنها الإسهام في تحسين وبناء بيئة خالية من العُنف.
٤ - استخدام وتفعيل وسائل الاتّصال المُناسبة التي تَدعَم عمل لجنة الحوار بشكل خاص، وبناء علاقات وديّة وسِلمية في المنطقة
٥ - تحديد ودراسة وتنظيم خُطوات عمل استباقيّة لتفادي نُشوب أيّ عُنف تستشعر لجنة التّواصُل إمكان حُدوثه.

بناء على ذلك، تم تصميم استراتيجيّة مسار التدخل على أساس ثلاثة محاور رئيسية يُعزّز كُل منها الآخَر، وهي:

١- الحرص على منع وقوع العنف

حرصاً على منع وقوع عنف بين طرفي النزاع تم العمل على المحاور التالية:

- مُراقبة البيئة المُحيطة بالنّزاع أثناء عمليّة التدخُّل: الاستمرار في مُتابعة الظُّروف المُحيطة بالنّزاع من جانب المُيسّرين، حيثُ يعمل الفريق على مُتابعة وسائل الإعلام المُختلفة من الجانبين وما تنقله عن تطوُّرات الأحداث حول النزاع القائم.

- استشعار الأزمات ومعرفة الفُرص: ضرورة مُتابعة التحوُّلات والأحداث والمُناسبات المُتوقّع حُصولها في المُستقبل من أجل تمكين المُتدخّلين من تحديد خُططهم وفق هذه المُتغيّرات المُتوقّعة، ولحساب المُؤثّرات السّلبية أو الإيجابية المُتوقّعة.

٢- اختيار الأطراف المشاركة وتنظيم الجلسات

- توسيع دائرة التأثير بالانفتاح على الأطراف غير المُباشرين للنّزاع: أولَيْنا للمُقابلات واللّقاءات مع قادة الأحزاب التي يرتبط بها عدد من القيادات والنُّخب الاجتماعيّة للأقليّات، بمن فيهم الشّبك الشيعة والمسيحيون، أهميّة خاصّة، فهم يمثّلون تحوُّلاً واضحاً في مسار مشروع التدخُّل في سهل نينوى، وذلك من خلال الانفتاح على الأطراف غير المُباشرين المؤثّرين في النّزاع في المنطقة، وبالتّالي توسيع دائرة تأثير هؤلاء الأطراف في الجهات المُباشرة في النّزاع.

- توسيع دائرة التأثير أثناء تنفيذ المشروع وتأمين «شبكة أمان» للمَسار: هذه تقنيّة تهدِف إلى إشراك أطراف جدد غير مُباشرين في النّزاع في عمليّة ابتكار الحُلول

أو استخدام النُّفوذ والتّأثير في الأطراف المُباشرين بصُورة فاعلة.

- الاهتمام بلُغة جسد الأطراف في الاجتماعات ومُراعاة الشُّعور بالذّات وعدم التّمييز:

- مُراعاة التّوازُن النّوعي والعددي، إذ أصبح يوجد عدد متساوٍ من الأشخاص والمُمثلين لأطراف النّزاع.
- صيغة الجلسات لا بُد من أن تتم بطريقة عادلة ومُحفّزة، بحيثُ لا يتم تمييز عضو من الأعضاء المُتحاورين عن الآخر سواءٌ في صيغة الجلسة أو في طبيعة سيرها.
- توزيع المُشاركين بطريقة ذكيّة يكون فيها كُل عضو إلى جانب عُضو من الطّرف الآخَر وذلك لمنع الشُّعور بالنّدية بين الفريقين، وتنمية عامل ضبط النّفس لكلاهُما.

٣- تقنيات التدخل الحديثة والتقليدية:

- الاهتمام بتصميم خُطّة تدخُّل يتم فيها مزج الأساليب القديمة - المُتوارثة في تسوية النّزاعات، التي طالما حقّقت نجاحاً في خلق روح التّعايش السّلمي بين الجماعات - **مع التقنيّات الحديثة** المُستَمَدَّة من عُلوم السّلام ودراساته. إلى جانب ذلك تمَّ الاستعانة بذوي النُّفوذ من الطّرفين والأطراف غير المُباشرين المؤثّرين في سير الأحداث، كما تمَّ الاعتماد على التّقاليد المُتوارثة مثل مُشاركة كُل طرف في أفراح الطرف الآخر وعيادة مرضاهم وتشييع جنازاتهم.

- التّعامُل مع المواقف الصّعبة: استدعى التّعامُل مع المواقف الصّعبة حِكمةً في التصرُّف واستشعاراً لروح المسؤوليّة، الأمر الذي ساعد - إلى حدٍّ كبير - في تحقيق النّجاح بالوُصول الى أهداف الطّرف الثّالث - الوسيط - في التّدخُّل.

- تجزئة المُشكلات وترتيبها بحسب الأولويّة والأهميّة: البدء بالمُشكلات البسيطة المُمكن حلها وإرجاء المُعقّدة والمُتشعّبة إلى أسفل سُلّم الأولويّات، فمثل هذا التّدرُّج له دور كبير في إحداث تقدُّم في عمليّة التّدخُّل، ودفعها لإحراز نجاحات تُنبئ بوُجود اتّفاقات نهائيّة حول قضايا رئيسيّة تُعد ضمن مُسبّبات النّزاع.

- العمل بمبدأ «لا ضرَر ولا ضرار»[٨]، فهو قاعدة مهمة تمَّ تحديدها من جانب فريق التّدخُّل مع بدء التّنفيذ؛ وذلك بأن يتم ضمان خُلو أيّ تخطيط أو نشاط من أيّ إضرار بالعَلاقات بين الأطراف، عبر اعتماد سُبُل كفيلة بذلك خلال المراحل المُختلفة.

- إعادة صوغ الحلول بطريقة النَّص الواحد: يتم ذلك عند تلخيص مصالح الأطراف المُختلفة ومن ثم نقلها إلى الطّرف الآخر، بحيثُ يتم اعتماد لُغة غير مُستفزّة من كِلا الطّرفين. ففي مشروع التدخُّل في النّزاع بين المسيحيين والشّبك الشيعة تمَّ صوغ مواقف نهائية تتضمّن حاجات ومصالح كُل طرف بطريقة واضحة وبلغة مبسطة ومُحدَّدة. على سبيل المثال مُشكلة تملُّك الأراضي بين الجانبين، كان الموقف الأوّل للشّبك هُو الإصرار على التملُّك في مناطقهم، وكانوا يرون أنّهم ممنوعون من التملُّك من دون سبب رغم كونهم سُكّاناً أُصلاء في منطقة سهل نينوى. تمَّ تغيير الموقف بعد إعادة صوغه واتّفق الطّرفان على أنَّ «حق التّملُّك مكفول دُستورياً للجميع؛ على أن يكون توزيع الأراضي للفئات المُستحَقَّة التي حدّدها القانون بما يضمن عدم إحداث عمليّات تغيير ديمغرافي مُنظَّم؛ فيُراعَى في ذلك فقط خُصوصيّة الأحياء عند التملُّك».

كذلك في تخوُّف المسيحيين من رغبة الشّبك الشيعة في بناء مدارس دينيّة وحُسينيّات في مناطقهم؛ حيثُ ظنَّ المسيحيُّون أن الشُّبك الشّيعة مدعومون من إيران في سبيل تحقيق مَد إيراني في سهل نينوى، بينما تُزوّدهم الأحزاب الشّيعية في بغداد بالعتاد والدّعم اللّازمين. وقد تبدَّل الموقف بعد إعادة صوغه بالنّص على كون مُمارسة الشّعائر الدينية حقاً مكفولاً للجميع على ألّا يتعارض مع حُريّات الآخرين وحُقوقهم الدُّستوريّة، ومع احترام حُرية مُمارسة الشعائر الدينية وضرورة بناء دور العبادة في الأماكن التي يمُثّلون فيها أغلبيّة، مع مُراعاة الخُصوصيّات الاجتماعية والدينيّة للآخَرين والابتعاد من المُمارسات الاستفزازيّة من جانب الأطراف كافّة، وحث رجال الدين على عدم استخدام المُناسبات الدينيّة والمنابر العامّة في التّشجيع على العُنف أو تبريره في حال قيامه، والالتزام بالخطاب المُعتدل ونشر الفِكر المُتسامح بين جميع الطّوائف.

- تصميم خُطط قابلة للتّعديل (مرونة خطّة العمل): يجب ألّا يكون هُناك خطّة واحدة شاملة من بداية التدخُّل إلى نهايته، وإنما يجب اعتماد منهجيّة مُقسَّمة إلى مراحل مُختلفة، تأتي بناءً على تقييم للأعمال السّابقة ومن ثمَّ تحديد الخُطوات القادمة في اجتماعات الفريق بعد نهاية كُل مرحلة.

- اعتماد جدول أعمال ذي تصميم مُناسب ومُتّفَق عليه لكُل الاجتماعات: مراعاة اعتماد قواعد عادلة للجلسات، من شأنها الحفاظ على الهُدوء اللازم في التّعاطي مع القضايا والالتزام بفقرات جدول الأعمال.

[٨] نص حديث نبوي شريف، يُرسّخ فكرة عدم الإضرار بالنّفس ولا السّماح بالإضرار بالغير، فلا ضرر للنّفس ولا إضرار بالغير.

- العمل على إيجاد التزام لدى الأطراف: ضرورة تحقيق التزامات واضحة من جانب الطّرفين، كالاتفاق على مجموعة سُلوكيّات ومبادئ من شأنها تخفيف حدّة النّزاع، والمُساعدة على خلق أجواء تفاهُم وثقة بين الأطراف، يعقبها كتابة ما تمّ الاتّفاق عليه وتوقيعه من جانب مُمثّلي الطّرفين. وهُنا يجب تذكير المُوقّعين بضرورة الالتزام بتلك الوثيقة.

- استخدام مهارات تيسير للحوار في الشّق الديني: بما أنَّ الفُرقاء ينتمون إلى أديان مُختلفة، فمن المفيد استخدام تيسير حوار مُلائم يتم من خلاله استخدام مفاهيم خاصّة وإعادة استعراض تاريخ التّعايش الإيجابي بين الطّرفين.

- التحضير لاجتماعات ناجحة: توضيح جدول الأعمال والمكان وطبيعة الحُضور، والمواد اللازمة والمحاور الخاضعة للحوار والنّقاش والهدف من هذه الاجتماعات، كُل ذلك بطبيعة الحال من أجل إبعاد عُنصر المُفاجأة من طرفي النّزاع.

- إيجاد حليف في كُل مجموعة: ضرورة بناء علاقة أو استثمار علاقة سابقة مع أحد الأفراد من كُل فريق ليكون قريباً من الجميع، يقوم بدوره بالتّعاون مع المُيسّرين ويتدخّل لتخفيف الاحتقان الحاصل أثناء الحوارات بين الأطراف. وفي إمكانه أيضاً إيصال رسائل مُعيّنة لفريقه أو للفريق المُقابل أو يكون بمنزلة مُساعد على الترّويج لأفكار مُعيّنة تُفيد في تقدُّم الحوارات الجارية أو جُهود بناء الثّقة بين الأطراف.

- المُتابعة والتّقييم: بعد الانتهاء من أيّ فعالية أو نشاط، توجد حاجة إلى التّقييم من قِبَل فريق التدخُّل، بحيثُ يشمل معرفة مدى مُلاءمة النّشاط في تحقيق الأهداف الموضوعة له سلفاً وكيف كانت الحال مع التحديّات التي أنتجها الحوار. على هذا الأساس يتم تحديد الخُطوات المقبلة وفق أُسلوب علمي ناجع لتكملة أنشطة سابقة.

ثالثاً: الدُّروس المُستفادة

تتعدد عناصر النّجاح في هذه الحالة؛ أوّلها الحد من النزاع بين الطّرفين والعمل قدر الإمكان على منع نُشوب نزاع جديد. وقد اعتمد ذلك إلى حدٍ كبير على الأطراف أنفُسهم، الذين تعهَّدوا بمُراقبة مظاهر العُنف البادية وحصارها؛ بل منع نُشوبها من جديد. كما كان لإحياء بعض العادات القديمة أهميّة، حيث ساعدت هذه الأخيرة على إعادة روح التّعايش بين الأطراف، كالمُشاركة في الأفراح وتشييع الجنازات... إلخ. فهذه العادات القديمة المُتوارَثة، إلى جانب أساليب التّدخُّل الحديثة من وسائل الإنذار المُبكّر وخلافه؛ يكونَ لها أثر واضح في عمليّة حفظ الأمن والتّعايش السّلمي بين الجماعات. ويُشكّل عامل الثّقة في هذه الحالة -وبخاصة الثقة التي يعمل المُيسّرون على بنائها - حجر أساس في عمليّة بناء السّلام والتّعايش. لكن هذه الثقة مُعرَّضة للاهتزاز لعدة عوامل خارجيّة. ويجب ألّا يتحمّل المُيسّرون في هذه الحالة مسؤوليّة تَزَعْزُعِها. من هُنا، فإنَّ وضع استراتيجيّات سلام على المدى الطّويل له أهميّة كبيرة، لكنّه لا يعتمد حصراً على رغبة المُيسّرين - على الرغم من وجودها - بل يعتمد على رغبات الأطراف كأساس؛ فالمُيسّر يعمل على المدى القصير ونجاحه محصور بهذا المدى؛ أمّا رغبة الأطراف في الحل فهي العامل الأهم.

١- الأخذ في الأساليب التقليديّة التي جرت عليها العادة إضافة إلى الأساليب الحديثة: يتم هذا الأمر من أجل تصميم مسار تدخُّل شامل ومقبول من الطرفين؛ فالأساليب الحديثة التي تعتمد على مبادئ التدخُّل لتهدئة النّزاع أولاً ومن ثمَّ مُواصلة السّعي نحو حلّه لا تنجح وحدها؛ وبالذات في مُجتمعاتنا العربيّة، إذ جرت العادة على احترام رأي الكبير وتوقيره والاستماع إلى ذوي النُّفوذ من جانب الطّرفين.

٢- إدراك أهميّة الأطراف غير المُباشرين ذات النُّفوذ في المُعادلة: هؤلاء هم الأطراف الذين يؤدون دوراً مُهمّاً في حل النّزاع، فنُفوذهم - رغم كونهم غير مُباشرين - قد يُؤثّر في الأطراف ذوي المصلحة المُباشرة؛ الأمر الذي سيؤثّر بدوره في سير المسار أو عرقلته.

٣- أهميّة التّركيز على المصلحة المُشتركة ونبذ ما يزيد من هُوّة الخلاف: لا بُد من إيجاد عناصر يُجمع عليها الفُرقاء تكون بمنزلة أرضٍ مُشتركة تتّحد فيها مصالحهم، وهو ما سيُمثّل بالنّسبة إليهم عامل ضغط على نبذ العُنف والاصطفاف نحو تحقيق نفع عام.

٤- الوجود على الأرض والثّقة والمصداقيّة التي تتمتّع بها المؤسَّسة التي تقوم بالتّدخُّل: لا يستطيع أيّ أحد نيل عامل الثّقة بسهولة؛ فهُو نِتاج عمل كبير في خدمة المُجتمع، إذ لا بُد من أن تكون الجهة التي تسعى للتّدخُّل معروفة ومقبولة لدى الأطراف، وذات ثقة تولّدت من مُجمل أنشطتها السّابقة.

٥- الحرص على حُسن اختيار المُشاركين من الطّرفين والتأكُّد من قَبولهم العام: قبل الجُلوس على مائدة حوار لا بُد من «غربلة» مَن يُشاركون فيه حتّى لا تتكوّن انطباعات سيّئة في نُفوس المُشاركين منذ البداية، فإضافة إلى الثّقة في النيات الطيّبة كحَجَر أساس يقوم عليه الحوار، لا بُد من إحكام السّيطرة على مُسبّبات عدم المُشاركة الفاعلة في الحوار نظراً إلى سُوءٍ غير مقصود شابَ عمليّة اختيار المُشاركين فيه، أو لخلل عارض لم يتم الانتباه إليه على نحوٍ جيّد أثناء جلسات الحوار.

دور عمليّة التّيسير في الحوار الوطني الشّامل باليمن

الأستاذة سُعاد المراني وخديجة الصّرحي

أولاً: الخلفية

عقب الحراك الشّعبي في اليمن عام ٢٠١١، الذي انتهى بتسوية أَسفرت عن انتقال سلمي للسُّلطة، تمَّ الاتّفاق على عقد مُؤتمر للحوار الوطني الشّامل، ضمَّ كُلاً من الرئيس السابق علي عبد الله صالح[١] ومُمثّلين عن المُعارضة، بمُبادرة خليجيّة وتحت إشراف الأُمم المتّحدة، وذلك من أجل التوصُّل إلى اتّفاق سلام في البلاد. جاء المُؤتمر ضمن استحقاقات المرحلة الانتقاليّة في إطار التّسوية السياسيّة التي اتّفق عليها اليمنيُّون والتي تضمّنت تأليف حُكومة وفاق وطني أيضاً وإجراء انتخابات رئاسية مُبكّرة ووضع دُستور جديد للبلاد. تم التّحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشّامل من خلال مراحل تمهيديّة بدأت بتأليف الرئيس المُنتخب لجنةَ التّواصُل؛ المعنيّة بالتواصُل مع جميع الأطراف المُمكن اشتراكها في المؤتمر، ثم تأليف اللّجنة الفنيّة، المعنيّة بإعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وموضوعاته ونظامه الداخلي، وتحديد مكان انعقاد المؤتمر وإعداد ميزانية عملية للحوار الوطني الشّامل. حدّد رئيس الجُمهوريّة موعداً لانعقاد المؤتمر نهاية العام ٢٠١٢، لكن تأجّل انعقاده لأسباب سياسيّة واقتصاديّة إلى أن تمَّ تحديد ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ موعداً نهائياً لذلك.

دام مُؤتمر الحوار الوطني من آذار/مارس ٢٠١٣ حتّى يناير ٢٠١٤، مُنتجاً وثيقة مُخرجات الحوار الوطني التي تضُم ما يُقارب الـ١٨٠٠ مخرَج، توافقت عليها الأطراف المُشتركة في الحوار وحظيت بدعم إقليمي ودولي كبيرين. كان الهدف من الحوار الوطني هُو «الخُروج بتوافُقات حول قضايا أساسيّة ليتم صياغتها لاحقاً في مُسوّدة الدُّستور الجديد»، كما نصّت اللائحة الداخليّة للحوار، وذلك عن طريق مُناقشة مُعمّقة وتحليليّة للقضايا الوطنيّة المطروحة ورسم خارطة طريق مستقبلية، للانتقال باليمن من دولة بسيطة ذات نظام حكم مركزي إلى دولة مركبة ذات نظام فدرالي مُتعدّد الأقاليم. استمر المُؤتمر نحو عشرة أشهُر مُتجاوزاً بذلك المدى الزمني المُخطَّط له والذي كان محدداً بستة أشهر فقط، بسبب انسحاب أطراف رئيسيّين من الحوار، إضافة إلى حُدوث اختلافات في ما يخُص القضيّة الجنوبية[٢].

من هُنا، يُقدِّم هذا النّموذج قراءة للحوار الوطني اليمني من خلال تسليط الضّوء على التيسير كأداة من أدوات الحوار الوطني، مع الإشارة إلى أبرز التحديّات التي واجهت المُيسّرين، واستخلاص أهم الدُّروس المُستفادة التي يمُكن أن يُبنَى عليها ويُستفاد منها في حوارات وطنيّة أُخرى، وعلى المغزى والجدوى والدّور التي يؤديها تيسير الحوار في عمليّات التّدخُّل المُختلفة بهدف الحل.

١ رئيس الجمهورية اليمنية الأول (٢٢ مايو ١٩٩٠ – ٢٧ فبراير ٢٠١٢)

٢ خضع شمال اليمن لحُكم صالح مُنذ العام ١٩٧٨، وقد كان جنوب اليمن الدولة «الشيوعيّة» الوحيدة في العالم العربي، ومع أن كلا الحكومتَين جهدتا لدمج اليمن في دولة واحدة، كانت العلاقات متوتّرة والمناوشات الحدودية سائدة. وفي العام ١٩٩٠ وضعت الدولتان اتفاقية وحدة غداة التّوحيد. لكن اشتكى بعض الجنوبيين لاحقاً أن الوحدة صبّت لمصلحة الشمال. وفي العام ١٩٩٤، أُحبطت محاولةُ يمنية جنوبية للانفصال، الأمر الذي أدّى إلى تجذّر أكبر لنظام صالح في الشمال، الذي اضطهد الجنوبيين الانفصاليين في ما بعد. في العام ٢٠١١، عُلِّقَت الآمال على أن هذه الدعوات إلى الانفصال سيجري التخلّي عنها لمصلحة انفتاح سياسي جديد في اليمن. لكن مع التطورات التي حصلت، قُوطِع مؤتمر الحوار الوطني من جانب عدد من القادة الجنوبيين، الأمر الذي زاد في تقويض الأمل في التوصّل إلى تسوية للقضيّة الجنوبيّة. انظر: فارع المسلمي، «القضية الجنوبية في اليمن: حرب داخل الحرب،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٧/٨. متاحة على الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/61205

ثانياً: التّدخُّل

أدرجت لجنةُ الأُمم المتّحدة في البدء، موضوعَ تيسير الحوار المزمَع إجراؤه ضمن إطار الدعم الفني المُمكن تقديمه إلى فرق عمل مُؤتمر الحوار الوطني الشّامل وهياكله المُختلفة، وذلك عن طريق الأمانة العامّة للحوار الوطني[٣] أثناء التّحضير الأوّلي، التي ركّزت أكثر على قضايا كحُسن تمّثيل مُختلف الأطياف. ومع الانتهاء من إعداد اللائحة الداخليّة أدركت الأمانة العامّة أهميّة تيسير الحوار وضرورة وُجود مُيسّرين مُتفرّغين لأداء هذه المهمّة. ومُنذ بدء التّحضير لذلك تمَّ تحديد أولويّات دعم فني يقدَّم إلى الفرق، وتطوير خطّة عمل لدور الميسّرين فيها، لتحديد آليّة اختيارهم، إضافة إلى تحديد دورهم وطبيعة عملهم. مرّت عمليّة التيسير بمراحل ومهام مُتعددة، بدءاً من التّخطيط من جانب الأمانة العامة، مُروراً بالإعلان والاختيار، ثم التهيئة للمُيسّرين وأعضاء الحوار، ثم بدء عمليّة التيسير مع فرق العمل التي والذي رافقه الكثير من المتابعة والدّعم.

١- تحديد مهمّات المُيسّرين

تمَّ الاتفاق على ضم المُيسّرين ضمن آليّات أساسيّة لدعم رؤساء فرق العمل في إدارة المناقشات وإعداد الخُطط ودعم كل منهم في إدارة الفريق بوجه عام، كعُنصر مُحايد يعمل على مُساعدة رُؤساء الفرق على تقريب وجهات النّظر، كون الموضوعات حسّاسة وشائكة. لكن هذه الأهداف واجهت الكثير من العقبات، وبخاصّةٍ المُتعلّقُ منها بعدم فهم طبيعة دور المُيسّر من جانب أعضاء مُؤتمر الحوار. لذا توجّب الأمر، كما في تجارب سابقة، توضيح طبيعة عمل المُيسّر للمُشاركين مُنذ البدء[٤].

٢- معايير اختيار المُيسّرين

وجدت شُروط عامّة وأساسيّة لاختيار المُيسّر: أن يكون المؤهل حائزا على شهادة جامعية (بكالوريوس على الأقل)، وذا خبرة في التيسير لا تقل عن سنتين، ويُفضّل أن تكون هذه الخبرة في المراحل الانتقاليّة والنّزاعات؛ وأن تكون لديه خبرة في التّدريب وإدارة الجلسات لا تقل عن ثماني سنوات، ويُفضَّل أن يكون ذلك داخل مجموعات مُختلفة الأعداد وتضم أعضاء رفيعي الشأن؛ وأن يمتلك مهارات تواصُل وكتابة وتحليل عالية؛ والتزام ومهنيّة؛ ومُرونة وإبداع؛ وقُدرة على العمل تحت الضغوط؛ وأن يكون محايداً سياسياً (لا يكون منتميا إلى أيّ حزب سياسي) وذا فَهم عميق للسياسة اليمنيّة.

إضافة إلى هذه الشُّروط الأساسيّة، تم اختيار المُيسّرين بناءً على عوامل أخرى، هي:

أ - الكفاءة: تم اشتراط الخبرة السّابقة والكفاءة في التّيسير، أو في التّدريب على الأقل، وفي إدارة مجموعات كبيرة من مُختلف الخلفيّات الاجتماعيّة والسياسيّة. ومن بين التحديات التي واجهتنا أنَّ التّدريب يعدّ من المجالات الجديدة في المجتمع اليمني، إذ بُدئ في التّأسيس لذلك في العقد السّابق. وكان التيسير هُو الآخر أكثر حداثة منه؛ إضافة إلى أنَّ مُصطلح التّيسير لم يكن شائعاً في اليمن على الرغم من أنَّ البعض كان يقوم بأدوار التيسير تحت تسميات أخرى.

ب - التّمثيل الجُغرافي: كان من الضروري إشراك مُيسّرين من مُختلف المُحافظات اليمنيّة، من أجل إيجاد فريق ذي مرجعية جغرافيّة وثقافيّة أوسع وأشمل. وبطبيعة الحال كان عامل الزمن من التّحديّات التي أثّرت في العمليّة. ومن أجل ذلك كان من يمكن اعتماد وسائل أكثر انتشاراً للإعلان عن مُيسّرين، وبخاصةٍ في المحافظات البعيدة من العاصمة، والتّحضير لعدد كبير من الميسّرين المُحتملين.

ج - الوقت والتفرُّغ: تم اختيار مُيسّرين مُتفرّغين للعمل، استعداداً لتغيير بعض المُيسّرين إمّا لعدم كفاءتهم وإما لعدم قدرتهم على التفرُّغ، وبخاصةٍ مع عدم وُضوح الإجراءات الماليّة آنذاك؛ إذ لم تضع الميزانية التقديريّة التي طوّرتها اللّجنة التّحضيريّة في الحُسبان تقديراتٍ ماليّةٍ لمُيسّر لكل فريق طوال مرحلة انعقاد جلسات فرق العمل، الأمر الذي أدّى إلى تقلُّصَ عدد الميسّرين من تسعة عشر مُيسّراً إلى تسعة ميسّرين فقط.

د - الموضوعيّة: لم يتم اختيار مُيسرين تابعين لأحزاب سياسيّة على الرغم من كفاءة بعضهم العالية، وذلك لضمان أكبر قدر مُمكن من الموضوعيّة، ولبناء الثقة كذلك.

كان معظم المُيسّرين الذين تم اختيارهم من وسط الشّباب، نظراً إلى حداثة عهد اختصاصَي التّدريب، والتّيسير بخاصة، في اليمن، وبالتالي فأغلب من التحق بالعمل في

[٣] تقوم الأمانة العامّة للمُؤتمر، أو سكرتارية المُؤتمر، بالأعمال والإجراءات التحضيرية اللازمة للتنظيم والإدارة الفعالَين للمؤتمر. وهي تعتمد لتسيير مهماتها على الموارد المخصصة لها من الحكومة، ومساهمات المانحين لدعم صندوق الأمم المتحدة لدعم الحوار الوطني. وقد صدر قرار اعتماد النظام الداخلي المتضمن تأليف لجنة الانضباط والمعايير، ثم قرار تسمية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الـ ٥٦٥ وقرار تأليف هيئة رئاسة المؤتمر.

[٤] تفادياً للمُرور بتحدٍّ خاص حول عدم فهم طبيعة عمل المُيسّر، ومن ثمَّ عدم وُجود مساحة تعاوُن كافية معه، وهو ما يُعرقل مهمّته.

هـذا المجـال كان مـن فئـة الشّـباب، المنُفتحـة عـلى المجـالات الجديـدة والمُسـتعدة للتّعلُّـم واستكشـاف مهاراتها واسـتخدام هـذه المهـارة. وكان مُعظـم المُشـاركين في جلسـات الحـوار مـن مُتوسّـطي العُمـر أو كبـار السـن، وبالتّـالي كان تّعامُلهـم مـع المُيسّريـن الشـبان يزيـح عنهـم كاهـل الرسـميّات أو حتّـى القلـق الشّـديد مـن التّاريـخ السـياسي لهـؤلاء الميسريـن. وكـما هـو معـروف، يهتـم المجتمـع اليمنـي كثـيراً بمعرفـة خلفيـة الأفـراد، فيسـتفسر عنهـم بـين معارفهـم والمُجتمـع المحيـط بهـم. وهـذا مـا حصـل بالفعـل، فاسـتفسر المُشـتركون في الحـوار عـن خلفيـات المُيسّريـن، فاطمأنـوا إلى هـؤلاء الميسريـن كونهـم عاملـين مهنيّـين فقـط في مجـال التّيسـير؛ وبالتّـالي عـوّل أغلـب الفـرق عليهـم كثـيراً في إدارة أعمالهـم وحواراتهـم وتيسـيرها.

ثالثاً: التحديات الأساسيّة أمام المُيسّرين

مثّلـت عمليّـة التيسـير بالنسـبة إلى كثـير مـن الأعضـاء المُشـاركين في المُؤتمـر تجربـة جديـدة، وكذلـك كانـت الحـال بالنّسـبة إلى كثـير مـن المُيسّريـن أنفسـهم، نظـراً إلى أهميّـة المُؤتمـر وحجمـه، وطبيعـة الحـوار السـياسي الدّائـر فيـه، ونظـراً أيضـاً إلى خطـورة المرحلـة التـي عقـد المؤتمـر فيهـا وإلى حسّاسـيتها في تاريـخ اليمـن الحديـث. وبالتّـالي كان هُنـاك عـدد مـن التحديـات التـي واجهـت عمليّـة تيسـير الحـوار بالنّسـبة إلى المُشـاركين فيـه، أعضـاء ورؤسـاء الفـرق والمُيسّريـن. ومـن أهـم تلـك التحديـات:

أ - تحديات هيكليّة وتنظيميّة

تمثّلـت أولى التحديـات التـي واجهـت فريـق الميسريـن بالعـدد الكبـير للأعضـاء المشـاركين في المؤتمـر، وهـذا أمـر مثّـل في حـد ذاتـه تحديـاً كبـيراً للمُيسّريـن مـن حيـث إدارة المناقشـات. لـذا، لجـأت الفـرق إلى العمـل ضمـن مجموعـات مُصغّـرة، وهُـو نفسـه مثّـل تحديـاً آخَـر للمُيسّـر؛ إذ أصبـح مُيسّـراً لعـدة فـرق في الوقـت نفسـه. وإذا مـا تغيَّـب أحـد المُيسّريـن كان يصعـب اسـتبداله، فضـلاً عـن عـدم توافـر عـدد كبـير مـن الميسّريـن في اليمـن بوجـه عـام، وبخاصّـةٍ المتمتعـون بالمواصفـات والشُّـروط المُحـدّدة مـن ناحيـة الموضوعيّـة السياسـيّة والاسـتقلاليّة.

ب -تحديات فنيّة

انقسمت التحديات الفنية إلى مستويين:

• **تحديات فنيّة خاصّة بالمُيسّرين:**

- افتقـاد البعـض الي الخـبرة: كان التّيسـير بوجـه عـام - وبخاصـةٍ في مـا يتعلّـق بالقضايـا السياسـيّة - جديـداً عـلى المُجتمـع اليمنـي. ظهـر ذلـك في عـدم إلمـام بعـض المُيسّريـن وعـدم معرفتهـم الكافيـة ببعـض الموضوعـات التـي تُناقَـش ضمـن فريقهـم، وهـو مـا سـبَّب إربـاكاً للفريـق إلى حـدٍ مـا. كـما لم يكُـن لـدى بعـض الميسّريـن خـبرة في التّعامُـل مـع المجموعـات الكبـيرة ونشـير هنـا إلى بعـض الأعضـاء ممّـن أرادوا مُضايقـة المُيسّريـن أو اختبـار قُدراتهـم. تبيّـن كذلـك عـدم قُـدرة المُيسّـر عـلى اسـتيعاب جميـع الأفـكار المُتعارضـة لـدى الأعضـاء بموضوعيّـة وردّهـا أثنـاء صـوغ مُسـوّدة النّقـاش، ثـم إسـقاطها بعـد ذلـك في التّقاريـر النهائيـة للفـرق. كانـت هـذه التحديـات جديـدة وغـير مألوفـة، وبخاصّـةٍ عنـد مُقارنتهـا بتيسـير حـوارات القضايـا التّنمويّـة مثـلاً. هنـا، وبحُكـم طبيعـة المهمّـة وخُطورتهـا، تـمَّ تغيـير نسـبة لا بـأس منهـا مـن المُيسّريـن فـور اتّضـاح قُصـور أدائهـم.

كانـت المناقشـات تتّخـذ بُعـداً عاطفيّـاً ونفسـيّاً أحيانـاً، ولا يسـتطيع الميسّـر ضبـط نفسـه أمامهـا أو التـزام مسـافة واحـدة في تعاطيـه مـع القضيّـة المطروحـة، ففـي مجموعـة حُقـوق الإنسـان مثـلاً كانَ هُنـاك نقـاش حـول دور الحكومـة في دعـم المُطلّقـات ونتيجـة للانتـماءات السياسـيّة، صوّت بعـض عُضـوات المجموعـة ضـد مُقـترح يدعـم المـرأة المُطلَّقـة. صُدِمـت المُيسّرة مـن موقفهـن لكنهـا نجحـت في فصـل دورهـا كمُيسّرة عـن موقفهـا كسـيّدة. علـماً أن المجموعـة في النّهايـة صوّتـت لمصلحـة دعـم المطلّقـات، بسـبب الضّغـط الـذي مارسـته العُضـوات مـن النّسـاء اليمنيّـات عقـب معرفتهـن برفـض مُمثّلاتهـن للقـرار.

- الإفـراط في الاعتـماد عـلى الميسّـر: اضطـر بعـضَ المُيسّريـن للقيـامُ بـأدوار رؤسـاء فـرق العمـل وحتـى القيـام مهـمات مُقـرّر الفريـق؛ فـأدّى ذلـك في بعـض الأحيـان إلى التداخُـل بـين عمـل رئيـس الجلسـة والميسّـر، وبخاصّـةٍ عنـد ضعـف أداء بعـض رُؤسـاء فـرق العمـل، الأمـر الـذي أسـفر عـن عـدم انسـجام أداء الفريـق واضطرابـه، وهـو مـا اسـتتبع أيضـاً قيـام بعـض المُيسّريـن بأعـمال ليسـت مـن مهامهـم؛ فـمارس بعضهـم دور السـكرتارية أكـثر مـن دور التيسـير نفسـه، واعتمـدت عليهـم فـرق العمـل كثـيراً في أعـمال تنفيذيّـة متعـددة كان يفـترض أن تقـوم بهـا فـرق العمـل أنفسـهم، حيـثُ كان بعـض الميسّريـن يعملـون بتفانٍ مُطلـق، وهـو مـا أثـار القلـق لـدى الأعضـاء حـول خلفيـة ذلـك، فكانـت الأمانـة العامـة تضطـر إلى نقـل الميسّـر مـن فريـق آخَـر، وأحيانـاً إلى إنهـاء التّعاقُـد معـه.

• **تحديات فنية خاصّة بأعضاء الفرق:**

- عـدم تعـاوُن بعـض رُؤسـاء الفـرق مـن ناحيـة تقبُّـل الميسّـر (شـعر البعـض مثـلاً بخطـر التّنافُـس) وضعـف القُـدرات الإداريّـة لبعضهـم، وبخاصـةٍ في قضايـا حساسـة جـداً؛ الأمـر

الـذي أعـاق تقبُّلهـم للميـسّر وصعَّـب مـن مهمّـة الميسّريـن عـلى نحـو ملحـوظ.

- عـدم فَهـم دور الميـسّر عـلى وجـه التّحديـد، حيـث سـاعد القُصـور في عمليّـة التّمهيـد والتّعريـف بـدور المُيـسّر عـلى ظُهـور هـذا التّحـدي، وقـد تطلَّـب هـذا الأمـرُ الكثيـرَ مـن الجهـد مـن جانـب الميـسّر والأمانـة العامّـة لتوضيـح أهميّـة وجـود الميسّريـن. وبالفعـل، ومـع مـرور الوقـت، حـاز الميـسّرون ثقـة أعضـاء الحـوار، الذيـن تغيـر وعيهـم دور المُيـسّر وإدراكهـم أهميّتـه.

- لم يُدرك عدد كبير من الأعضاء الهدف الرئيسي من مُؤتمر الحوار الوطني وما هي المخرجات المتوقّعة منه، وما هو دورهم في الفريق لتحقيق ذلك، الأمـر الـذي خلـق تحديـاً كبـيراً؛ وأضـاف أدواراً إضافيّـة إلى قائمـة مهـمات الميـسّر، كإقنـاع الكثيـر مـن الأعضـاء بالفصـل بيـن النُّصـوص الدُّسـتورية والأعـراف المُتّبعـة.

ج - تحديات سياسيّة

لم تكُـن الأحـزاب تعمـل بمعـزل عـن الظُّـروف المُحيطـة باليمـن أمنيـاً وسياسـياً، إذ انعكسـت الأوضـاع الخارجيّـة عـلى جلسـات فـرق العمـل، فكانـت المهمّـة صعبـة بطبيعـة الحـال مـن حيـث الحساسـية السياسـيّة والاختـلاف الكبـير في المواقـف ووجهـات النّظـر. وكانـت زيـادة الخلافـات السياسـيّة أحيانـاً تنقـل الخـلاف إلى المُسـتوى الشـخصي، فأصبـح العمـل عـلى العـودة إلى أجـواء السـياق العـام مُشـكلة دوريّـة، وهـو مـا أفقـد الميـسّر القُـدرة عـلى ضبـط إطـار العمـل ضمـن حُـدود كُل فريـق. فالحديـث عـن القضيّـة الجنوبيّـة مثـلاً كان نقطـة خـلاف أكبـر حتـى مـن قضايـا حُقـوق الإنسـان التـي تـمَّ التوافُـق في شـأنها، إذ كانـت تلـك القضيـة محـل خـلاف محـوري بيـن خيـاري انفصـال الجنـوب أو بقائـه موحـداً مـع الشـمال. وكانـت هـذه القضيـة أيضـاً آخـر القضايـا التـي تـم التوصّـل إلى اتفـاق في شـأنها، ففـي حـين أراد الأعضـاء في جلسـة الحـوار مُناقشـتها في البـدء، أُدرجـت في نهايـة جـدول الأعـمال وظـنَّ البعـض أنـه تـمَّ تأجيلهـا عمـداً لإرضـاء الأُمـم المتحـدة والمُجتمـع الـدولي وبعـض القُـوى الداخليّـة؛ الأمـر الـذي سـاهم في زيـادة التوتُّـر وتعقيـد الموقـف وغيـاب الثّقـة بيـن مُختلـف الأطـراف.

فضـلاً عـن ذلـك، كان لهـذه القضيّـة تأثيـر كبيـر في قضايـا وبُنـود أُخـرى، سياسـيّة وتقنيّـة، في الحـوار، كمجموعـة الشُّـؤون العسـكريّة عـلى سـبيل المثـال، حيـث اضطـرت الأمانـة العامـة - بالاتّفـاق مـع الأُمـم المتحـدة - إلى اللُّجـوء إلى مُيسّريـن غـير يمنيـين لهـذه المجموعـة، نظـراً إلى حساسـية الموقـف وتقسـيم المُيسّريـن بحسـب رؤيتهـم للقضيّـة، فتمـت الاسـتعانة بميـسّر ذي شـأن عـالٍ - يشـغل منصـب مبعـوث للأُمـم المتحـدة – وتوصـل الفريـق إلى اتّفـاق في النّهايـة.

د - تحديات ماليّة

كانـت هُنـاك مشـكلات تتعلّـق بالتمويـل وتأخُّـر المدفوعـات، بسـبب عـدم التّخطيـط المـالي السّـليم في احتسـاب بنـد الميسّريـن في الميزانيّـة التقديريّـة للدّعـم الفنـي، المُعَـدَّة مـن جانـب اللّجنـة الفنيّـة للتّحضيـر لمُؤتمـر الحـوار الوطنـي، وعـدم قناعـة مكتـب المبعـوث الخـاص بـضرورة دور الميسّريـن وأهميّتـه؛ لـذا كانـت الإجـراءات التّعاقُديّـة بطيئـة. في المُقابـل، كانَ مـن الصّعـب عـلى الميسّريـن التفـرُّغ مـن دون ضـمان للتّعاقُـد، فأُضيـف هـذا الأمـر إلى مهـمات الأمانـة العامّـة فتطلّـب ذلـك مُتابعـة مُكثّفـة.

ه -تحديات ذات بُعد مُختلف

- وجـود خُـبراء مـن الأُمـم المتّحـدة في قاعـات العمـل وتدخُّلهـم في عمـل الميسّريـن، وهـو مـا كان يزيـد العبـء عليهـم؛ فوُجـود أحـد أعضـاء الدعـم الـدولي لم يكـن يُسـاعد في العمـل، إذ كان يتواصَـل مـع الأعضـاء فرديـا خـلال الحـوار، بحُكـم موضوعـات النقـاش التـي كان يغلـب عليهـا الطابـع السـياسي، فأحـدث ذلـك عمليّـة إربـاك وتشـتت للمناقشـات، الأمـر الـذي حـال دون اكتـمال الصُّـورة بالنّسـبة إلى المُيـسّر. كانـت هـذه التّدخُّـلات مُعرقِلـة لعمـل الميـسّر وهـي ربمـا حالـت في بعـض الأحيـان دون التوصّـل إلى اتفـاق أو حتـى إلى تمديـد وقـت المناقشـات.

- وفي بعـض الأحيـان، **كانـت تحصـل ترتيبـات مُسـبَقة بيـن رئاسـة الفريـق والمبعـوث الأُممـي لا يكـون لـدى المُيـسّر أيّ تفاصيـل حولهـا**، وعندمـا كان الميـسّر يطـرح بعـض الموضوعـات للمناقشـة في المجموعـات المصغّـرة؛ كان الـرَّد يـأتي بـأنَّ هُنـاك اتّفاقـات مُسـبَقة حـول الموضـوع المُـراد مناقشـته، وهـو مـا كان يضـع الميـسّر في موقـف حـرج أمـام المُشـاركين.

- الشُّـعور بالتّقديـر والانتـماء إلى عمليّـة الحـوار والإيمـان بهـا: عـلى الرغـم مـن الثقـة الكبـيرة التـي اكتسـبها الميسّرون والأدوار الأساسـية التـي أدوهـا، كان مـن المهـم تنميـة الحـس بالملكيّـة والشّـعور بالتّقديـر والانتـماء لـدى المُشـاركين. وقـد حـرص الميـسّرون عـلى تحقيـق ذلـك عـن طريـق التأكيـد أن هـؤلاء المشـاركين هـم أصحـاب القـرار، أمـا الميـسّر فحـين يُطلبـون منـه إبـداء رأيـه يقـوم بإعـادة عـرض المُشـكلة عليهـم كونهـم هُـم المسـؤولون عـن حلّهـا، وهـذا مـا كان يسـتوجب اسـتئذانهم في جـل المسـائل المتعلقـة بالحـوار. وبالتّـالي، كان المشـاركون يشـعُرون بأنهـم أصحـاب القـرار في مـا يجـري. وفي نهايـة المُؤتمـر توصَّـل الجميـع إلى فهـم مُغايـر لعمليّـة

التّيسير؛ سواءً كمُيسّرين أو كأعضاء أو كرُؤساء فرق؛ حيثُ أدرك الجميع أنَّ عمليّة التّيسير في مُؤتمر سياسي لا تكون ناجحة، من دون دعم من الميسّرين الذين ساعدوا على سير سفينة الحوار لبر الأمان حتّى نهايته.

رابعاً: الدُّروس المُستفادة

خلصت هذه التجربة بكل ما مرت به من مشكلات وإنجازات وتحديات إلى بعض الدروس التي يمكن الإفادة منها في عمليات تيسير مقبلة، أبرزها:

- أهميّة تأهيل المُيسّرين وإعدادهم على نحو جيّد ومناسب للسياق قبل بدء الحوار: استعانت الأمانة العامّة بمُدرّبين ألمان لتدريب الميسّرين على مدار يومين، فجاء التدريب مقتصراً على مهارات تيسير الحوار بوجه عام، وهو أمرٌ لم يكُن مُلائماً للحالة اليمنيّة فمثلاً، كان أعضاء إحدى مجموعات الحوار ذوي خلفية قبلية تقليدية ومُحافظة، فلم يستطع الميسّر استخدام بعض التقنيّات التي تعلّمها خلال التّدريب؛ كَرَمي الكُرة للتّعارف وإذابة الجليد كبداية للتّدريب [٥] أو لعبة حوض السّمك حيث يُكوِّن المُشاركون دائرتين إحداهما داخل الأُخرى؛ وحينها فُضِّلَ استخدام أساليب مُناسبة للسياق الذي تُجرى فيه عمليّة تيسير الحوار وما يتلاءم معها.

- مُتابعة التّدريب والتّقييم المُستمر طوال مدة العمل: حين أفصح الميسّرون عن التحديات التي تُواجههم للمُنظّمين، استعانوا بمدرب إقليمي (عربي)، فكان وُجوده مُفيداً لعمليّة التّدخُّل، نظراً إلى ما له من تجارب تيسير حوار عمليّة في سياق نزاعات مُختلفة على مُستوى العالم العربي، في اليمن ولبنان وليبيا. وكان توقيت التّدريب الذي أقيم في خِضَم جلسات الحوار مُفيداً أيضاً، حيثُ ساعد الميسّرين على تعديل أساليبهم قبل فوات الأوان، وتَشارَكَ معهم تقنيّات ومهارات عمليّة وملائمة لسياق الحوار الوطني.

- اهتم التّدريب أيضاً بمسألة **ترتيب الموضوعات والقضايا الأكثر أهمية، والتّركيز على النّقاط الرئيسيّة،** حرصاً على عدم التشتّت في موضوعات فرعيّة أثناء النّقاش. وتَطرّق التدريب أيضاً إلى تقنيّات التّعامُل مع المواقف الصّعبة أثناء التيسير، منها كيفية التّصرُّف حين يتوتّر النّقاش بين المُتحاورين والتقنيّات المُمكن استخدامها للتّعامل مع ذلك.

- لا بُد أيضاً من إشراك المُيسّرين في عمليّات التّحضير قبل بدء الحوار - أو على الأقل مع بدئه - وهو أمر كان يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تهيئة الميسّرين لأجواء المُؤتمر، إضافة إلى إتاحة الفرصة للعمل مع الأعضاء الأربعة لرئاسة فرق العمل وتحديداً رُؤساء الفرق.

- أهمية فهم الأُطُر القانونيّة والنُّظُم والإجراءات الخاصّة بالحوار؛ فمن أسباب نجاح عمليّة التّيسير التّخطيطُ السّليم من الناحية الفنيّة والماليّة من منظور شامل ومُتكامل، أي من منظور الدعم الفني الواسع، المُقدَّم لإنجاح العمليّة من أجل دراسة التّداخُل والتّنسيق مع العمليّات الأُخرى حتى تتكامل الجُهود. وبناءً عليه، فإنَّ مرحلة التّحضير الجيّد عاملٌ أساسيّ لأعضاء الحوار، وللمُيسّرين دور مهم وأساسي في إنجاح عمليّة التيسير، وبالتّالي نجاح الحوارات.

- شمولية البرنامج التّحضيري وكفايته من حيث المدة الزمنيّة والمُدربون وخبراتهم الفنيّة والسياسيّة. ومن المُهم أيضاً الحرص والتّدقيق في اختيار الميسّرين من حيث القُدرة والكفاءة، إضافة إلى المهنيّة والموضوعيّة السياسيّة. ويُنصَح أيضاً بتوفير أكثر من مُيسّر لكُل فريق.

- بالنّسبة إلى القضايا ذات الأبعاد السياسية، يُفضّل هُنا اختيار المُيسّرين الوطنيين لمعرفتهم بالسياق المحلّي أكثر من غيرهم، مع توفير تدريب وتضافر للخبرات مع مُيسّرين من بلدان عربيّة لديهم خبرة جيّدة بظروف كهذه. وإذا لم تتوافر الخبرات والكفاءات الوطنيّة للتيسير السياسي فيمكن حينها الاستعانة بمُيسّرين إقليميين عرب؛ نظراً إلى تشابُه الظُّروف والسّياق العام في البلدان العربية. من هنا يُنصح بعدم

٥ يعود السّبب في ذلك إلى كون مجال تسوية النّزاع مجالاً حديثاً تمّ تطوير معظمه بواسطة ممارسين آتين من ثقافات أخرى، ومعظم أنشطته مُصاغة للواقع الغربي. بالتالي يوجد الكثير من المواد التي ربما لا تكون بالضرورة ملائمة للاستخدام في واقعنا العربي، على سبيل المثال بين شُيوخ القبائل.

الاستعانة بمُيسّرين من خارج العالم العربي بسبب حاجز اللُّغة _ على الأقل - الذي يُرتّب أثراً سلبياً في مثل هذه الحال.

- الإفادة من التّجارب الإقليميّة والدوليّة لبناء القُدرات المحليّة، والإفادة بخاصة من الحوارات السياسيّة في المُحيط العربي، وبالتّالي توثيق تجارب مُماثلة من حيث المهارات والتقنيّات والترّتيبات. فإضافة إلى أهميّة التّوثيق للحفاظ على الذّاكرة الوطنية لمراحل تاريخيّة مُشابهة، تعدّ هذه التجربة فُرصةَ تعلُّم للمُيسّرين أنفُسهم ولهياكل عمليّة التيسير وللخارج. لذا تمَّ اللُّجوء إلى وسائل التّوثيق المعروفة، كالتّقارير وتصوير الفيديو، وذلك لأسباب تنظيميّة وقانونيّة، لكن التوثيق أظهر أهمية أخرى؛ ففي إحدى المجموعات اعترض بعض الأعضاء على نتائج التّصويت على قرار مُعيّن بعد إقراره بيوم واحد، فتمّت الاستعانة حينها بالتّسجيل المُصوّر ومراجعة عدد الأصوات بدقّة، الأمر الذي أنهى الخلاف الحادث في وقت مُبكّر ومن دون مُماطلات أو نُكران ولا استهجان من طرف لآخر.

وكتوصية ختامية، تتطلّب عمليّة توفير المُيسّرين ترتيبات لوجيستيّة وماليّة وفنيّة كبيرة ومُركّبة، لذا فوجود جهاز إداري مهني ومُستقل، كالأمانة العامّة للحوار، أو إدارة معنيّة تعمل على توفير الدّعم الفني والمالي واللُّوجستي، هو من عوامل نجاح الحوارات الوطنيّة المُشابهة. فعلى الرّغم من أنَّ البعض يرى أنَّ الحوار الوطني في اليمن كان نظرياً فقط وهشّاً بحيث أنتج الواقع الذي تعيشه اليمن اليوم، إلا أنَّ هذا الاستنتاج يفتقد الموضوعيّة بصُورة ملحوظة، إذ إنَّ مُختلف العوامل (الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة) التي أدّت إلى حصول العُنف القائم اليوم كانت مُعقّدة ومُتشابكة، ولم يُسمَح فيها لنتائج الحوار الوطني أن ترى النُّور وأن يتم الاهتداء بها في الواقع.

المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس

الأستاذ أمين الغالي

أولاً: الخلفية

اختارت تونس غداة ثورة ٢٠١١، التي أطاحت حكم نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، الذي دام عقوداً من الزمن (١٩٨٧-٢٠١١)، الانخراط في مسار عدالة انتقالية تساهم في تدعيم وإنجاح مسار الانتقال السلمي نحو الديمقراطية. تبلّور خيار انخراطها في هذا المسار كنتيجة مباشرة لحراك مجتمعي ضخم بادر المجتمع المدني التونسي إليه وانخرطت فيه لاحقاً هياكل الدولة المختلفة، إضافة إلى مختلف السلطات الرسمية. تجسّد هذا المسار بانطلاق «المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية» في بداية المرحلة الانتقالية الثانية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، وكان من أهم ملامحه ومقوماته الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، والمصادقة على قانون العدالة الانتقالية في أواخر العام ٢٠١٣.

ثانياً: الحالة

ترسخت العدالة الانتقالية كخيار انتقالي في تونس على إثر جهود متعددة ومتكاملة، انطلق أولها من المجتمع المدني الذي هيّأ أرض الحوار المجتمعي، تلتها مبادرات رسمية ثانوية وأخرى رسمية بالشراكة مع بعض منظمات المجتمع المدني، كان لها أثر كبير في المضي قدماً نحو تطوير مشروع قانون حول العدالة الانتقالية وفي تبنّيه كإطار عام لهذه المرحلة الانتقالية. وبالتالي كان لكل من منظمات المجتمع المدني والسلطات الرسمية دور مهم في بلورة المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس.

[1] وبخاصة تلك التي قام بها مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية. لمزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: http://www.kawakibi.org/

١- مبادرات المجتمع المدني

عرفت تونس خلال المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي مجموعة من المبادرات المجتمعية[1] التي سعت لنشر ثقافة العدالة الانتقالية بعيداً من ثقافة الإقصاء والعنف السياسي (كما حصل في بعض البلدان المجاورة التي كانت تمر بمثل هذه المسارات)، كما عملت هذه المبادرات على دفع صنّاع القرار إلى تبني هذا المسار كونه يساهم في فتح باب إصلاح عدد من هياكل الدولة المسؤولة عن انتهاكات المرحلة السابقة من حكم الرئيس السابق بن علي (مؤسسات الأمن والقضاء والإعلام). وقد عملت أغلبية هذه المبادرات على إشراك عدد كبير من المكونات الاجتماعية الفاعلة في الشأن العام، إذ ساهمت منظمات المجتمع المدني في تنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات والمحاضرات حول موضوع العدالة الانتقالية كوسيلة لفهم تركة الماضي ولبناء مستقبل أفضل للبلاد. علاوة على ذلك، حظي هذا الموضوع بتغطية إعلامية واسعة (صحافة، راديو، تلفزيون...)، الأمر الذي ساهم في نشر مفاهيم العدالة الانتقالية ومقاربتها لدى طيف واسع من المهتمين بالشأن العام. كان الهدف الرئيسي لهذه الجهود هو تسليط الضوء على الدور الذي أدّته آلية العدالة الانتقالية في التجارب المقارنة للتوصّل إلى مصالحة حقيقية بين الدولة ومختلف مكوّنات المجتمع؛ فالعدالة الانتقالية هي مسار انتهجته عدة بلدان مرّت بنزاعات، أو بعهود دكتاتورية، وآلت إلى بناء نظم ديمقراطية.

يمكن تلخيص هذا المسار في مراحل أساسية أربع، إذا تحققت أمكننا حينها الحديث عن مصالحة وطنية، وهي:

أ - كشف حقيقة الانتهاكات عبر عدد من الوسائل أهمها لجان الحقيقة.
ب - مساءلة الجناة ومحاسبتهم عبر آليات قضائية أو غير قضائية.
ج - جبر الضرر للضحايا وعائلاتهم.
د - إصلاح مؤسسات الدولة لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات.

ساهمت الجهود الأولى للمجتمع المدني (الوطني في بداية الأمر، ثم المدعوم من منظمات دولية في وقت لاحق) في نشر هذه الثقافة الجديدة وبناء رأي عام - ولو نخبوي - مساند للعدالة الانتقالية، وفي بروز حراك مدني داعم لها، تمثّلت مثلاً بظهور بعض الجمعيات والتنسيقيات والشبكات المختصة في موضوع العدالة الانتقالية؛ كما ساهمت في بلورة أفكار أولى حول وجه العدالة الانتقالية في تونس ومضامينها.

٢- المبادرات الرسمية

تلت موجة التوعية هذه، التي بادر المجتمع المدني إليها، مبادرة حكومية من طرف وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية[٢] التي أشركت - بدعم من بعض المنظمات الدولية[٣] - عدداً من منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، في جهود حوار وطني حول العدالة الانتقالية. بناءً على ذلك تم تأسيس «اللجنة الفنية للحوار حول العدالة الانتقالية» بناءً على الأمر العدد ٢٢ لسنة ٢٠١٢، الذي نص على إجراء وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية «استشارات حول الإطار القانوني للعدالة الانتقاليّة وسبل إرسائها، وتشمل هذه الاستشارات الجهات الحكوميّة المعنيّة والمجتمع المدني وتقترح مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بها». وقد ضمت هذه اللجنة ستة أطراف رئيسية على المستوى الوطني، هي:

أ - وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
ب - التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية.
ج - مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.
د - مركز تونس للعدالة الانتقالية.
ه - مركز تونس لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
و - الشبكة الوطنية للعدالة الانتقالية.

عيّن كل طرف من هذه الأطراف شخصين على المستوى الوطني للعمل على إرساء برنامج لدعم وبناء قدرات الناشطين المحليين في مجال العدالة الانتقالية وتيسير الحوار وكتابة التقارير و تنسيق حملة اعلامية حول الموضوع (تشمل صياغة ومضات اشهارية حول مختلف مكونات العدالة الانتقالية). وفي إثر طلب المشاركة الذي تقدمت به اللجنة الفنية للحوار حول العدالة الانتقالية (المؤلفة من ١٢ شخصاً)، تلقت هذه الأخيرة ما يقارب ٤٥٠ ترشُّحاً، اختير منها ترشّحات نحو مئة مهتم بالشأن العام من مختلف الشرائح (رجال ونساء قانون، إعلاميون، ممثلون عن المجتمع المدني، أساتذة وأكاديميون، ممثلو جمعيات الضحايا...)، وذلك للقيام بدورات تدريبية ثم المساهمة في مساندة اللجة الفنية للحوار حول العدالة الانتقالية في جهودها الرامية إلى نشر ثقافة العدالة الانتقالية على المستوى الجهوي[٤].

واجهت اللجنة الفنية للحوار، منذ نشأتها، جملة من الانتقادات، وبخاصة تلك المتعلقة بمسار اختيار الأطراف المكوَّنة منهم، إذ رأى البعض أن عملية الاختيار غابت عنها الموضوعية لأنها أدرجت جمعيات حديثة العهد ومساهماتها محدودة، أو تكاد تكون منعدمة، في موضوع العدالة الانتقالية، في حين تم تغييب جمعيات ومنظمات أخرى ساهمت جدياً في المسار التمهيدي، على غرار الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، وجمعية العدالة ورد الاعتبار، والاتحاد العام التونسي للشغل؛ في حين رأى البعض الآخر من المتابعين هذا الموضوع أن اختيار هذه الجمعيات جاء بناءً على مدى قربها من السلطة السياسية، وبخاصة من الحزب الحاكم آنذاك، أي حركة النهضة[٥] ، وذلك بهدف الهيمنة على المسار والتأثير فيه.

علاوة على ذلك، عملت اللجنة الفنية على إشراك المجتمع المدني المحلي من خلال تأليف ست لجان جهوية (حيث قُسِّمت البلاد الي ستةَ أقاليم جهوية) لتنظيم مجموعة من الحوارات الجهوية (٢٤ حواراً - أي حوار في كل ولاية) واللقاءات القطاعية حول موضوع العدالة الانتقالية. وقد سعت هذه الأخيرة لضمان تمثيلٍ وتنوعٍ واسعين لكل الأطراف الحزبية والمجتمعية داخل الجهات. إلا أن اللجنة، على الرغم من هذه الجهود الجسيمة، لم تتمكن من تحقيق تنوع كبير في صفوف المشاركين، إذ غلبت مشاركة الجمعيات

٢ كان يترأسها الوزير السابق سمير ديلو، وهو محامٍ وسياسي تونسي، شغلَ منصب وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ومنصب الناطق الرسمي للحكومة التونسية من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣ المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

٤ لمزيد الاطلاع على التجربة يمكن مشاهدة الفيديو على الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=YXrZzNkGQAwatch?v=YXrZzNkGQA4

٥ حركة النهضة هي حزب سياسي تونسي ذو مرجعية إسلامية، يعمل في إطار الدستور ووفق أحكام المرسوم العدد ٨٧ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ المتعلق بالأحزاب السياسية. امتدت مدة حكم حركة النهضة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. لمزيد المعلومات، انظر الرابط: http://www.ennahdha.tn

والشخصيات ذات المرجعية الإسلامية، بمن فيها الجهات المساندة للحزب الحاكم آنذاك، أي حركة النهضة، قاعات الجلسات. كان هذا الإقبال على المشاركة في مثل هذه الحوارات عائداً على الأرجح إلى الاضطهاد الذي تعرض له هؤلاء المشاركون ومعظم أعضاء هذه الجمعيات في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي. كما تفسَّر هذه المشاركة في الانضباط الحزبي لأتباع حركة النهضة، على عكس الأحزاب السياسية الأخرى، وبخاصة على المستوى الجهوي.

فضلاً عن ذلك، عملت اللجنة الفنية للحوار على دعم ثقافة العدالة الانتقالية من خلال إعداد ومضات إشهارية حول مفاهيم العدالة الانتقالية بأسلوب مبسط، تم بثها عبر القنوات التلفازية والإذاعية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي[٦].

أضفت مختلف الاستشارات التي قامت بها اللجنة مع الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية (وبخاصة الهيئة الوطنية للمحامين التي كونت فريق عمل حول العدالة الانتقالية) بالتعاون مع الخبراء الدوليين، إلى صوغ مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي أشرف عليه أعضاء «اللجنة الفنية للحوار حول العدالة الانتقالية ». وقد تم تسليم هذا المشروع لوزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ومن ثم للحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

الجدير بالذكر هنا أن هذا المخرج من الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية يحمل في طياته عدداً من الإيجابيات، نذكر منها:

- تآلف الجهود والخبرات بين المجتمع المدني والسلطة السياسية.
- تكوّن رأي عام مساند للعدالة الانتقالية، وبخاصة بعد ملاحظة انخراط بعض قادة الرأي (Opinion Leaders) في هذه الفكرة كقيادات الأحزاب وأهم مناضلي المجتمع المدني وكبار القضاة والمفكرين.
- تنمية الشعور بالشراكة لدى مختلف الأطراف، نظراً إلى تضافر الجهود بين الخبراء (التونسيين والدوليين) والوزارة والمجتمع المدني والمواطنين الذين شاركوا في صياغة المشروع، الأمر الذي أدّى إلى دفاعهم عن هذا القانون وعن المسار برمته (رغم التعثرات اللاحقة)، إذ على الرغم من بعض مساوئ هذا القانون ، فهو يحظى بمساندة مجتمعية، كونه يعد من أولى التجارب التونسية التي يتم فيها صوغ قانون بصفة تشاركية بين الهياكل الرسمية والمجتمع المدني (الأحزاب والجمعيات وحتى الأشخاص المستقلون).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي أدته اللجنة الفنية للحوار في بلورة المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية في تونس، فإن الفضل في تهيئة أرض الحوار المجتمعي حول المسار التمهيدي للعدالة الانتقالية يعود إلى منظمات المجتمع المدني التي ساهمت على نحوٍ متفاوتٍ، ولكن فعال، في تدعيم مختلف مراحل هذا المسار:

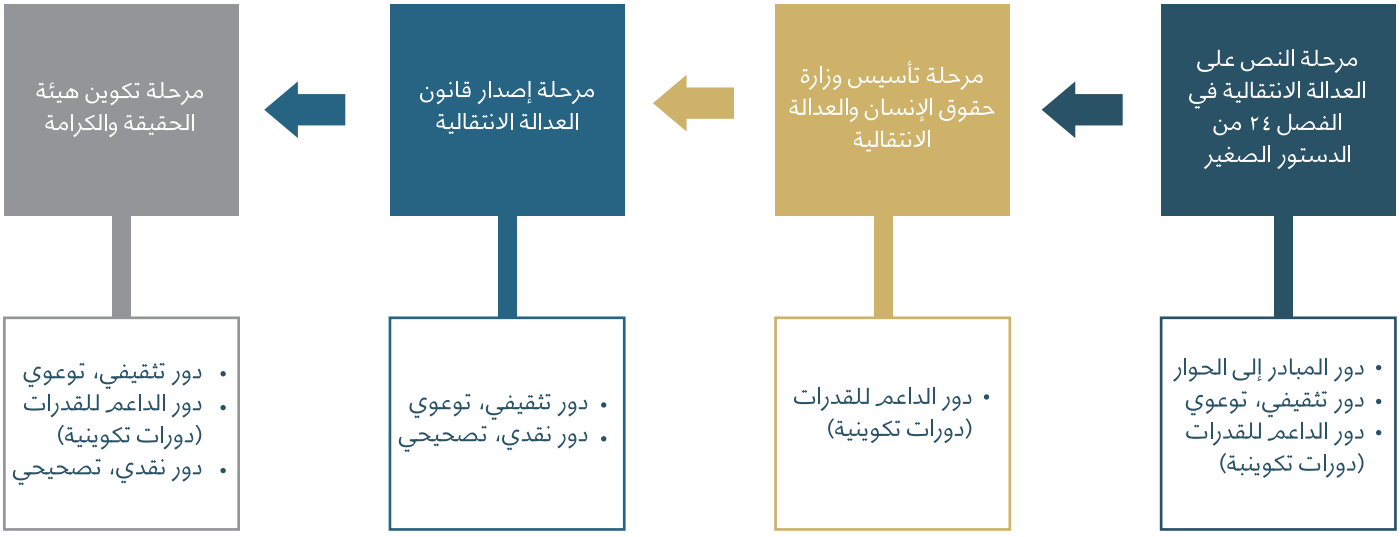

[٦] https://www.youtube.com/watch?v=٦tvNg٠xOKEg

[٧] تقديم للقانون موجودة على الرابط التالي
https://www.youtube.com/watch?v=H-MBxV0h4T0

ثالثاً: الدروس المستخلصة

١- مثّلت العدالة الانتقالية كمقاربة لمعالجة إرث الماضي، خياراً أفضل من مقاربة الإقصاء السياسي الذي حاولت انتهاجه فئة من السياسيين في دعمها مشروع قانون تحصين الثورة [٨] الذي يتضارب كلياً مع فلسفة العدالة الانتقالية. ولعل انتهاج تونس طريق العدالة الانتقالية عوضاً من طريق الإقصاء السياسي كان أحد الأسباب التي ساهمت في تجنّب العنف السياسي الذي عرفته بلدان أخرى مرت بمسارات انتقالية مشابهة كليبيا (التي اعتمدت خيار الإقصاء السياسي) واليمن.

٢- بحكم توسيع دائرة الاستشارة وإدراج عدد كبير من المواطنين الذين زعموا أنهم ضحايا تم توسيع مفهوم الضحايا من خلال توسيع مفهوم الانتهاك وتوسيع المرحلة الزمنية التي تغطيها العدالة الانتقالية في تونس (منذ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ إلى حين صدور القانون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣). كان من المستحسن أن يتم ضبط حدود هذه التعريفات مسبقا من أجل تجنب هذا التوسع الذي فرضه المشاركون في الحوار الوطني.

٣- عملت اللجنة الفنية جاهدة على تأمين التنوع الأيديولوجي/الحزبي والتنوع المجتمعي (مختلف الشرائح العمرية على الرغم من غياب فئة الشباب والتنوع في الأوساط الاجتماعية) والنوع الاجتماعي (مثل حضور المرأة بنسبة ٢٥ إلى ٣٥ في المئة بحسب الجهات) لدى المشاركين في جلسات الحوار. لكن على الرغم من هذه الجهود المبذولة، فقد بقي التنوع محدوداً بحيث طغى حضور مساندي التوجه الإسلامي في معظم الجلسات واللقاءات. ولربما يعود ذلك لسببين: الأول، لكونهم مثلوا أهم فئة استهدفها النظام القمعي السابق؛ والثاني، نظراً إلى فاعلية انضباطهم الحزبي والأيديولوجي مقابلة بمختلف الأحزاب والجمعيات اليسارية. وبالتالي يستحسن العمل أكثر على ضمان تنوع المشاركين خلال الجلسات والاستشارات من خلال تكثيف جهود التوعية والتثقيف.

٨ مشروع قانون تقدمت به حركة النهضة الى المجلس الوطني التأسيسي مدعومة بحلفائها من حزب المؤتمر والأحزاب المنشقة عنه، وكان موضوع جدل كبير في تونس حول ثنائية المقاربة الاقصائية والمقاربة القانونية.

قصّة النبيّ يُوسُف مع إخوته كمعيار قِيَمِي[1] لحل النّزاع

الأستاذ زُغبي الزُّغبي

أولاً: الخلفية

يرى البعض أنّ النّزاعات والحُروب التي تشهدها منطقة الشّرق الأوسط تعودُ أساساً إلى الاختلافات في الهُويّة الدينية أو العِرقيّة أو الثقافية أو الأيديولوجية أو السياسيّة هُناك. وبالتالي يُنظَر إلى هذه الاختلافات على أنها من المُسبّبات الأساسيّة لاندلاع النّزاعات بين بلدان المنطقة أو داخل البلد الواحد.

بَيدَ أنَّ الدين في حد ذاته - بحسب البعض الآخر- ليس سبباً في نشأة النزاع؛ إنّما ينتج النّزاع من سُوء تأويل الدين واستخدامه كوسيلة من أجل تأجيج النزاعات أو شحن الجماعات أو تحقيق المصالح. ويُلاحَظ أنَّ ظاهرة التديُّن في منطقة الشرق الأوسط تنحو إلى التزايد والنمو بحيث أنتجت في بعض الحالات نماذج بعيدة من الصُّورة السّليمة والمألوفة عن الدين؛ إذ تأخُذ هذه الظاهرة -أحياناً - مَنْحىً مُتعصّباً ومُتطرفاً تُخرج الدين من إطار التعبُّد إلى إطار التّسلُّط على النّاس والتّدخُّل في خُصوصيّاتهم بل وأحيانا إلى التّعدي على الكثير من حُقوقهم وحُريّاتهم واستباحة دمائهم.

يؤدّي هذا الامر إلى أجواء مُمتلئة بالحقد والضّغينة والكراهية، بحيثُ تسود ثقافة الانتقام ومُمارسات العُنف المتكرّرة على حساب ثقافة السّلام والعَيش المُشترك؛ وبالتّالي ينتشر خطاب الكراهية في المنطقة ويتحوّل بعض رجال الدين، أو بعض القادة من أتباع الديانات المُختلفة، إلى أداة لتجييش الناس على الحقد وإثارة النّعرات الطّائفيّة. ونظراً إلى أنَّ منطقة الشّرق الأوسط منطقة غنيّة بالتنوُّع الديني - كونها مهد الديانات السّماوية[2] الثّلاث - كان لا بُد من تقديم حالة كهذه للتّأكيد أنّ الدين من يمكن أن يساهم بصورة مُباشرة في صُنع السلام، والعكس صحيح إذا أُسيء فهمه أو التّعاطي معه.

هذه الحالة لا تخرج عن سياق كتاب المورِد هذا، وإنما هي تندرج في سياق استخدام قصّة من الموروث الديني في قضايا المُصالحة والغُفران وحل النّزاع بصُورة سلميّة؛ حيث يمُكن هذه الحالة أن تُطبّق في أكثر من مُجتمع وأن تُعالِج قضايا الاختلاف، سواءٌ أكانت دينيّة أو سياسيّة أو أيديولوجيّة.

١ نموذج واقعي يسهُل القياس عليه لناحية تحويل مسار النّزاع من الخُصومة والعَداء إلى الوئام والود.

٢ إشارة إلى الديانات الإبراهيميّة الثلاث (اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام) التي نشأت في منطقة الشّرق الأوسط.

ثانياً: الحالة [٣]

وُلِدَ يُوسُف في أرض كنعان، وهو ابن النبيّ يعقوب. وكان يُوسُف شاباً وسيماً، له أخ من أُمّه اسمه بنيامين، ولديه أيضاً عشرة إخوة من أبيه. وفي إحدى اللّيالي أخبر يُوسُف والده بأنّه رأى رؤيا فيها أحد عشر كوكباً والشّمس والقمر يسجُدون له، فطالبه والده بعدم الإفصاح عن هذه الرّؤيا لأحد، وبخاصةٍ إخوته؛ كي لا يُفسد الشيطان قُلوبهم ويجعلهم من الحاسدين له.

كانَ النبيُّ يعقوب يُحب يُوسُف حُباً شديداً، وهو ما جعل الغيرة تدب في قُلوب إخوته الكبار، فاجتمعوا ليُدبّروا له مكيدة تقصيه عن أبيه. وبعد تشاورٍ اتّفقوا على إلقائه في غَيابَة الجُب[٤] وادَّعَوا أن الذئب قد أكله. وبعد تنفيذ الخُطّة مرّت قافلة مُتّجهة إلى مِصر فتوقفوا بغية التزوُّد الماء، فعثروا على يُوسُف وأسرُّوه بضاعةً[٥] ، فاشتراه رجُل منهم ثمَّ بيعَ مرّةً ثانية لعزيز مِصر[٦] (بُوتيفار). ومع مرور الوقت، اتهمت زوجةُ عزيز مِصر (بُوتيفار) يُوسُف - بعد فشلها في إغوائه - بالخيانة ومُحاولة الاعتداء عليها؛ فسُجِنَ يُوسُف، ثم خرج من السّجن لاحقاً بعد إثبات براءته عقب تفسيره حُلماً شهيراً[٧] راود فرعون مصر، وغيره من الأحلام المفصليّة في حياة بعض مُساعدي الملك أثناء مُزاملتهم له في السّجن. فتمّت مُكافأته وسلّمه الملك منصب إدارة شُؤون التّموين، الّتي أحسن إدارتها في سنوات القحط التي أصابت مصر لاحقاً.

أصبح يُوسُف مُنقذاً لمِصر التي أصبحت مركز استقطاب عالمي حينذاك. وأثناء توزيع الحُبوب على الناس إذ بيُوسُف يُفاجَأ برؤية إخوته الذين كانوا قد ألقوا به في البئر. فهم قصدوا من أرض كنعان سعياً للطعام. وقفوا أمام يوسف لكنهم لم يعرفوه بينما هو عرفهم، إذ تغيّرت ملامحه بعدما كبُر وأصبح يرتدي ملابس المِصريين. فأحسَنَ يُوسُف إليهم بعد امتحانهم ثم سامحهم، وهكذا اجتمع شمله مع إخوته ووالديه وخرُّوا له ساجدين فتحقّقت رؤياه.

١- الأطراف الرئيسيّة والثّانويّة في النّزاع

أ - الأطراف الرئيسيّة

- الأب يعقوب ويُوسُف من جهة، وإخوته من جهة أُخرى.

- الأخ البكر رآوبين يقول لا لسفك دم أخيه ويُحاول أن يُخلّصه من هذا المصير ويهوذا يُقدّم اقتراحاً جديداً في شأن يُوسُف ليُباع للإسماعيليين (بحسب التُّراث التّوراتي والإنجيل المُقدّس).

ب - الأطراف الثّانوية

- عزيز مصر (بُوتيفار) وزوجته (زُليخة).
- مُدير السّجن.
- فِرعَون مصر.

٢- جَوهر النّزاع وأسبابه

الحسد والغيرة من يُوسُف كونه محور الاهتمام وصاحب الثّوب النّاصع الجميل، والأب يعقوب الذي يُحب ابنه يُوسُف كثيراً ويميّزه عن بقية إخوته ويشتري له ثوباً خاصّاً (الثوب الموشى ذو الطّابع الملكي) لأنه ابن شيخوخته الذي رزقه الله به وهُو في الكِبَر.

٣- كيف تمَّ تحويل مسار النّزاع وعلى أيّ أُسُس وقواعد

صبر يُوسُف على إخوته وصمد أمام كُل المُغريات وتحمَّل أعباء كثيرة في سبيل ذلك الثّبات على المبدأ وعدم خُسارتهم، وبخاصةٍ السّجن في إثر تلفيق التُّهم ضده، حيثُ تسلّح بالمحبّة والمُثابرة والصُّمود إلى أن انتهت المحنة. وفي النّهاية تمَّ تحويل السّلبيات إلى إيجابيّات، والكراهية والخصام إلى ود، والحقد إلى محبّة، اللامُبالاة من إخوته إلى تحمُّل للمسؤولية.

٤- الفئة المُستهدَفة من هذه الحالة

نتوجّه بهذا النّموذج إلى رجال الدين بالدرجة الأولى من مُختلف الأديان، إذ نرى أنّهم اللاعبون الأساسيُّون في نشر ثقافة السّلام، لعدّة أسباب:

- هُم على تواصُل مُباشر مع المُجتمع بشرائحه كافّة.
- هُم على احتكاك مُباشر مع فئة الشّباب وفي المناطق الجُغرافيّة كافّة، المدينة والريف والمُخيّم على حدٍّ سواء.
- لديهم مِن السُّلطة المعنويّة ما يكفي من أجل التأثير في المُجتمع.

٣ الأحداث المذكورة هُنا هي تلك المُتّفق عليها في الأديان الإبراهيميّة الثّلاثة، وللاطلاع باللُّغة العربية وقراءة القصّة كاملة؛ يُمكن الرُّجوع إلى القُرآن الكريم - سورة يُوسف، والإنجيل المقدس- سفر التكوين: الإصحاحات من ٣٧ إلى ٥٠.

٤ بئر ماء مُجاورة، يستبعد أغلبيّة النّاس أن ينجو أيّ أحد يقع فيه.

٥ تحصّلوا عليه من وجهة نظر تجاريّة بحتة، بأن يقوموا ببيعه ويُحقّوا من وراء ذلك أعلى ربح مُمكن.

٦ منصب يُعادل رئيس مجلس الوُزراء.

٧ حُلم السّبع بقرات السّمان اللاتي يأكلُهُن سبعٌ عجاف الوارد تفصيلاً في سُورة يُوسف، القُرآن الكريم.

٥- أمثلة عملية لاستخدام قصة يوسف

استعملت قصة يوسف في عدد من المناسبات من جانب رجال الدين (مسلمين ومسيحيين) ولجان الإصلاح[٨] والقيادات المجتمعية في أماكن مُختلفة، وبخاصةٍ في أوساط الشّباب واللاجئين. ومن نافل القول وُجود اختلافات في بعض تفاصيل القصّة بين مصدريها التّوراتي (اليهودي والمسيحي) في كفّة، والإسلامي في كفّةٍ أُخرى. غير أنَّ هذه الاختلافات لا تُؤثّر في مضمون القصّة أو في قيمها الإيجابيّة، وللمُدرّب أو المحاور عند استعمالها الحريّة في استخدام الرّواية الأقرب إلى جُمهوره، وفي ذكر تفاصيل وإغفال أخرى بما يُحافظ على القيم الأساسيّة والرّوح الإيجابيّة للنص. ومن بين الحالات التي تم فيها استخدام هذه القصة، نذكر:

- التّدخُّل في مُشكلة عائلية: قامت مجموعة من الفتيات بعد وفاة والدهن بالاستيلاء على أملاكه وحرمان أُخت لهن حقها في الميراث. وعلى الرغم من تلافي هذا الظُّلم لاحقاً فإن الأخت التي ظُلمت رفضت التواصل مرة أخرى مع أخواتها أو إصلاح ذات البين. وبعد زيارات متكررة قام بها الشخص المتدخل في الخصام، لجأ هذا الأخير إلى استخدام قصة يوسف وتمت دعوة الأخت إلى اتخاذ خطوة نحو المُصالحة. وبالفعل تمَّ التوصل إلى اتّفاق يُحقّق مصالح الطرفين.

- التّدخُّل في نزاعات طُلابيّة: في إحدى الجامعات الفلسطينيّة، وأثناء انتخابات اتحاد الطلبة، تم تشويه سمعة طالب مرشّح من جانب طالب مرشّح آخر مُنافس له. إلا أنَّ هذا الشّخص نجح في الانتخابات فأصبح في موقع السُلطة، وأصبح ميزان القُوّة في مصلحته. وبعد مدة من الزمن، تعرّض الشّاب المُنافس - الذي قام بتشويه سمعة زميله - لصعوبات وكان على وشك أن يُطرد من الجامعة. وبعد تدخل قدامى الاتحاد من خلال استخدام قصة يُوسُف كنموذج للتّسامُح، قام عُضو اتّحاد الطُّلاب - الذي كان قد تم تشويه صورته - بالتّدخُّل إيجابياً لمصلحة زميله بهدف الحل. وأصبحا كلاهما عضوين في اللّجان التي تعمل على حل النزاع في الجامعة وخارجها.

- التّدخُّل في بعض النّزاعات السياسيّة: قامت بعض منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها مركز وئام، بحراك جماهيري من اجل المُصالحة بين الحركات الطلابية التابعة لحركتي حماس وفتح في سنة ٢٠١٦، وذلك لإنهاء الانقسام وترسيخ الوحدة الوطنية على اختلاف المشارب الدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. وقد تمت الإشارة خلال جلسات الحوار إلى قصّة يُوسف، ودعي كل شخص إلى وضع نفسه موضع النبي يوسف. وهو ما أدى إلى تبديد الكثير من المواقف المتشدّدة ضد الطرف الآخر خصوصا داخل الحركات الطلابية التابعة للفصلين الاساسيين.

٦- أبرز التحديّات العمليّة وسُبُل التّغلُّب عليها

أ - التحديّات

- النّظر إلى القصّة على أنَّها مثاليّة يصعب تطبيقُها في الواقع.
- مفهوم المجتمع عن القوة (أنَّ القوي لا يتنازل عن حقّه وأنَّ المُسامحة والغُفران ضعف وتنازُل عن الحُقوق).

تحويل مسار النزاع:

تقنية حديثة في علم تسوية النّزاع، يُقصدُ بها العمل الحثيث لا على حل النّزاع فقط بل على تنمية القواسم المُشتركة لدى طرفي النّزاع بحيث يتحوّل هذا النّزاع تدريجاً إلى فُرصة للتّلاقي بين أطراف النزاع وتعظيم العامل المُشترك والبناء عليه.

ب – سبل التّغلُّب على التّحديّات

- الحرص على تأسيس علاقة بأطراف النزاع وبناء الثقة بالمُيسّرين.
- إعطاء أمثلة من الواقع لشخصيّات فعليّة من المُجتمع المحلي، تكون قائمة على مفهوم المُسامحة والمُضيّ قُدُماً في عمليّة المُصالحة.
- تنوُّع الأدوات والوسائل (كاستخدام أُغنيّة «يُوسُف» لمارسيل خليفة عن قصيدة الشّاعر محمود درويش).
- استخدام أدوات الحوار ومهارات الإقناع والتّأثير في المُستمع.

[٨] مجموعة من الناس الذين يتحلون بصفات القيادة ويتمتعون بالثقة من جانب المجتمع. وتتكون اللجان من أشخاص ذوي اختصاصات مختلفة في حقول القانون والدين وعلم الاجتماع وعلم النفس ونشطاء محليين وبعض المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية ويعملون كطاقم موحد بهدف حل المشاكل بالطرق السلمية من دون مقابل.

٧- القيم المستقاة من القصّة

تتضمّن قصّة يوسف جملة من القيم الأساسيّة التي تُساهم في التّركيز على الدور المحوري الذي يؤديه الدين في حل النّزاعات بدلاً من أن يكون مسبباً لها. ومن بينها نذكر:

- العمل والتّركيز على القيم المُشتركة لمُختلف الأديان، وعلى أهميّة الرُّجوع إلى التُّراث والقيم الروحانيّة التي من شأنها تُعزيز مفاهيم العَيش المُشترك وثقافة قَبول الآخَر كما هُو وترسيخ مبادئ التعدُّديّة ضمن إطار الوحدة.

- استخدام الدّين كمصدر للمحبّة والعَيش المُشترك لا العُنف والكراهيّة بسبب سُوء تأويل نُصوصه أو الوقائع الواردة فيه.

- التّركيز على التّكاتُف وثقافة اللاعُنف، وتخطّي حاجز الكراهية وإقصاء الآخَر.

- تسليط الضّوء على مبدأ تحويل مسار النزاع وتخطّي مفهوم المؤامرة.

- التّركيز على مفهوم «المحبّة» على الرغم من أنَّ يُوسُف كان قادراً على الانتقام من إخوته إلا أنّه قرّر الغُفران والمُصالحة.

- استخراج قيم مُجتمعيّة خلّاقة، إنسانيّة وحضاريّة، تكون صالحة للتّطبيق هذه الأيّام.

- الاقتداء بنهج يُجسّد فعاليّات ومهارات تحويل مسار النّزاعات لا حلّها فقط، والعمل في جو بعيد من الانتقام، واستبدال الحوار والتّفاوض والتّصالُح به بدلاً من العُنف والقتل والتّشريد.

بناء على ذلك، تستعمل قصة يوسف لتحقيق عدة أمور:

أ - تحويل مسار الانتقام إلى جُسور تواصُل وثقة.
ب - تحويل الحقد والكراهية إلى محبّة ووئام.
ح - تحويل أي نزاع من معادلة ربح - خُسارة، إلى مُعادلة ربح- ربح.
د - تحويل نماذج الغيرة والنّميمة والحسد إلى نماذج تعاون وتآلُف.
ه - إحلال قيم التّضحية والفِداء مكان الكبرياء والتآمُر والأنانية.
و - تحويل الطّاقة المُتولّدة من الاضّطهاد والمُعاناة والبُؤس إلى قُوّة تعايُش بين المُتنازعين.
ز - عدم الاستهتار بأيّ شخص وإن بدا شأنه صغيراً في نظرنا، فنحن لا نعلم المُستقبل.
ح - تدوير الزّوايا[9] في قضايا الاحتكاك الإنسانيّة والاجتماعيّة والعائليّة لتفادي الخطاب الحاد والعنيف؛ فتدوير الزّوايا يخلقُ جواً من الود والمُراعاة والنّظر إلى الموضوع بأعينُ الغير. فكما قال النبيُّ مُحمّد في حديث شريف: «الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ؛ ما تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»؛ وكما جاء أيضاً في سِفْر الأمثال في الإنجيل المُقدّس: «اَلْبُغْضَةُ تُهَيِّجُ خُصُومَاتٍ، وَالْمحبّة تَسْتُرُ كُلَّ الذُّنُوب».

معادلة ربح-ربح:

تقنيّة حديثة تهدف إلى تعظيم الكسب المُشترك للأطراف جميعاً، بألا تغلّب مصلحة أيّ منهم على الأُخرى.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ موضوع حل النزاع له أبعاد ثقافيّة مُختلفة، ولا يمكن الادّعاء أنَّ أيّ مُشكلة أو نزاع يمُكن أن يُحَل بأُسلوب واحد أو طريقة واحدة، أو أن هذه القصة أداة مُوحّدة لحل جميع النزاعات؛ فهذه القصّة تمُثّل نموذجاً يمُكن استخدامه وسط نماذج وأدوات أُخرى. علماً أنَّ هذه القصّة فتحت أذهان كُثرٍ، وتمَّ استخدامها في عمليّات إصلاح اجتماعيّة متعددة؛ إلا أنّها ثبتت نجاعتها على نحوٍ أفضل في التعامل مع النزاعات ذات البُعد العائلي، لأن موازين القوى في تتدخّل في السياسة أكثر منها في جانب العلاقات والصّلات والمبادئ الأخلاقيّة. لذا، في حالة النزاعات ذات البُعد السياسي، لا بد من الأخذ في الحسبان المصالح والتّاريخ وموازين القُوى، لكن يمُكن استخدام قصة يوسف لتوعية الضّمير أو إعطاء وازع أخلاقي للتّشجيع على المُصالحة.

[9] كسر حدة المواقف الحازمة والتعامل معها بمرونة، مع وجود هامش من تعديل الموقف يتيح الإقرار بحاجات الآخَر ومن ثم تقديرها وعدم التّغافُل عنها.

ثالثاً: الدُّروس المُستخلصة من النّموذج

تتضمّن قصّة يوسف دروساً مهمة في آليّات المُصالحة، من بينها:

- عدم التمترُس[10] خلف مفهوم الضحيّة: في كثير من الحالات نتوقف عند مفهوم الضحيّة ونبقى أسرى هذا المفهوم، فلا نستطيع أخذ المُبادرة بحُجّة أننا ضحايا. أمّا في حالة يُوسُف، فهو أنقذ إخوته بدلاً من التّباكي والتظلُّم، تجاهل الحقد والكراهية ووضع حداً للعُنف بتحمُّل المسؤولية وأخذ زمام المُبادرة. يُوسُف ردَّ الإساءة بإحسان.

- تحمُّل المسؤوليّة الجماعيّة: يكمُن مضمون القصّة في الدّعوة إلى تحمُّل المسؤوليّة من جانب جميع الأطراف. إنها دعوة إلى التّغيير والتّضحية ومُراجعة الذّات بجرأة وأمانة. مثلاً. وكرد فعل على اتّهام بنيامين (شقيق يُوسُف الأصغر) بسرقة صُواع الملك[11] يقترح يُوسُف إبقاء بنيامين عبداً له[12] ويسمح بعودة الإخوة الآخرين بناءً على براءتهم. غير أنَّ يهوذا يُبادر إلى تقديم حياته بدلاً من حياة بنيامين؛ الأخ هنا لم يبع أخاه كما حدث في السّابق، وإنما عرض أن يتحوَّل إلى عبد بدلاً من أخيه.

- استخدام مفهوم «القُوّة من أجل» لا مفهوم «القُوّة على»: يُوسُف قاوم ورفض قتل إخوته والانتقام منهم، ولم يستسلم للموت أو الانتقام. لسان حاله يقول: نعم للحياة، نعم لاستخدام القُوّة من أجل الحياة ومن أجل والدي وأهلي لا البطش بهم أو استخدام القُوّة والنُّفوذ لإذلالهم أو إخضاعهم.

- الغُفران والابتعاد من العمل السّلبي: النّزاعات قائمة لا محالة[13]، لذا علينا أن نكون واقعيين للتسلُّح بمهارات حل وتحويل مسار النّزاعات عبر المُصالحة الحقيقيّة المبنيّة على تغيير السُّلوك ومُحاسبة الذات.

- تحويل الرّغبة في الانتقام إلى التحلّي بقيم المحبّة والوئام: قصّة يُوسُف تُؤكّد قيم المحبّة والأُخُوَّة والمُصالحة ومُكوثها في قلب الإنسان، أمّا التحمُّس للعُنف والانتقام فيُؤدّي إلى توليد الحقد وتدعيمه وإلى تعزيز دائرة العُنف التي لا مخرج منها إلا بسقوط المزيد من الضّحايا.

المصالحة البخسة:

المُصالحة من دون تغيير في السلوك والأداء ومن دون الالتزام بالأخلاقيات والآداب العامة؛ فهي لا تعمل من أجل إحقاق الحق وإنما بقول كلمة متأسف من دون أي معنى أو محتوى أو فحوى. وهو مصطلح مستحدث من قبل مركز وئام.

- التحلّي بالصّبر وبقيم العدل وثقافة قَبول الآخَر: صَبرَ يُوسُف وتأنّى حتى وصَل إلى مرتبة عظيمة؛ فـ «مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ[14]. وأخذ مُبادرات في سبيل ذلك: «أنا يُوسُف أخوكُم الذي بعتُموه للمصريين. والآن لا تكتئبوا أو تغضبوا لأنّكم بعتُموني هنا، فإنَّ الله قد أرسَلني أمامكُم لأُحييكُم»[15]. لقد قَبِلَ يُوسُف إخوته كما هُم؛ فمبدأ وثقافة قَبول الآخَر يجب أن يتحوّلا إلى نهج حياة إنسانية مُعاش، يرتكز على مفهوم المُواطنة العادلة.

- استبدال مفهوم قَبول الآخَر بمفهوم التّسامُح السّلبي المعروف بالمُصالحة البخسة: التّسامُح يمُكن أن يكون مُؤقّتاً، إذ إننا نُسامح الاختلاف وربمّا ننقلب عليه لاحقاً ونعود لنراه غير مقبول ونبني مواقفنا على أساسه، أما قَبول الآخَر فهو مبني على الاعتراف بالآخَر من دون قيدٍ أو شرط، والتّعامل مع هذا الاختلاف على قاعدة القَبول لا الرّفض.

- يُوسُف مدرسة فكريّة إنسانيّة للمُصالحة سبقت كُل المدارس والأيديولوجيّات المُعاصرة: يُعلّمنا يوسف المُصالحة مع الذّات ومع أنفُسنا والآخَرين، وهو لا يُؤمن بالمُصالحة البخسة؛ ففي النهاية يُوسُف يُنقذ إخوته ويشفيهم من الحقد والكراهية، بوضع حد للعُنف والقطيعة في ما بينهم.

- «لماذا لا يكون الدين عاملاً لحل النّزاعات؟»: هذا هُو المحور الأساسي في بناء جُسور السّلام وثقافة قَبول الآخَر وتحويل النّزاعات، بحيثُ يسمح لنا الحوار من خلال هذه القصّة بمُعالجة قضيّة «مفهوم الانتقام» واستبدال ثقافة الود والحوار والتّفاوض به. لذا علينا أن نُعلي من «نموذج يُوسف» بيننا، بأن يحذو حذوه، المُضطهد واللاجئ والنّازح والأقليّات... إلخ.

[10] الوُقوف كثيراً أمام فكرة نكاد نحيد عنها.

[11] كأسَهُ المُرصّعة بالذّهب.

[12] وفقَ القوانين المصريّة السّائدة حينذاك.

[13] هي ظاهرة بشريّة مرافقة للبشر، لا تكاد تنفك عنهم ما دامت هُناك حياة.

[14] القُرآن الكريم، سُورة يُوسُف، الآية ٩٠.

[15] الكتاب المقدّس، سِفر التّكوين ٤٥: ٤-٥

مُقارنة الوساطة التّقليدية بالوساطة الحديثة

الأستاذ علي شاهين

أولاً: الخلفية

لجأت المُجتمعات مُنذ القدم إلى طرائق مُختلفة للتّعامل مع النّزاعات الواقعة فيها بغرض احتوائها[1] أو فضّها بصورة نهائية؛ وارتكزت في استخدامها هذه الوسائل على مجموعة من القيم المحليّة والعادات والمعتقدات، إضافة إلى طبيعة العلاقات الاجتماعيّة وأنماط القُوّة والسُّلطة لديها. إحدى أبرز تلك الوسائل هي ما نطلق عليه اليوم اسم «الوساطة التّقليديّة»، وهي نموذج بقي حياً أجيالاً وعهوداً، وهو لا يزال يُعتمد كآليّة، ضمن آليّات رئيسة أخرى، لفضّ النزاعات، يمُارسها أشخاص من المُجتمع المحلّي يحظون باعتراف أفراده بدورهم كوُسطاء تقليديين.

تَعني الوساطة التقليدية كُلَّ أوجه التدخُّل في حل النّزاع عن طريق طرف ثالث، يحاول التوصّل إلى تسوية مقبولة بسبب موقعه الاجتماعي ومن خلال هذا الموقع. وعادةً ما يلجأ الوسيط إلى مقاييس وأعراف ومعايير راسخة مُجتمعياً تُساعده على التوصّل إلى هذه التّسوية. في المقابل، يُقصد بالوساطة الحديثة هنا كُلَّ أوجه تدخُّل الطّرف الثّالث المُعتمِدة على مساعدة الأطراف لصوغ الحل الذي يرضيهم بأنفسهم من دون ضغط، وهو يؤسس لتحسين العلاقة في ما بينهم، هذه الوساطة يمُارسها وُسطاء مُحترفون (عادةً من خارج مُجتمع النزاع) سواءٌ لقاء مُقابل مادّي أو من دون مُقابل، وذلك بغرض صُنع سلام وتعزيز التّماسُك الاجتماعي. وعلى الرغم من تعدد مدارس الوساطة الحديثة فإننا سنركز في هذه الحالة على القواسم المشتركة بين هذه المدارس ومقابلتها بالوساطة التقليدية.

يعد تاريخ المنطقة العربيّة غنيّ بمُمارسات الوساطة التّقليديّة وعمليّات تيسير الحوار؛ غير أنّ هذه المُمارسات لا تزال تحتاج إلى المزيد من المُراجعة والتقييم، بما يسمح بإثراء خبرات العاملين في الوساطة الحديثة. لذا تُقدِّم هذه الحالة دراسة مُقارنة بين أُسُس الوساطة التقليديّة من جهة والوساطة الحديثة من جهةٍ أُخرى، في مُحاولة لربط عدّة مفاهيم أساسيّة ضمن كتاب **الموارد** بعضها ببعض؛ فالحديث عن المُصالحة وتحويل مسار النّزاع وغيرهما من القيم الأساسيّة في علم تسوية النّزاع لن يكتمل من دون بسط الحديث حول التّفاوُض بشقّيه التّقليدي والحديث، لذا كانت الحاجة إلى كتابة هذه الحالة.

يهدف فَهم هذه النّماذج التّقليديّة وتحليلها إلى تعزيز قُدرات الوُسطاء عبر فَهم أوجُه الشَّبه والاختلاف بين الوساطة التقليديّة وتلك الحديثة، إذ سيكون من المُفيد أن يأخُذ الميسّرون الحاليُّون في الحسبان الأدوات والمُمارسات المُتجذّرة في السياق المحلّي التي جُرّبت وأثبتت فاعليتها. لهذه الغاية، أُجريت مُقابلات مع مجموعة من شُيوخ العشائر والمحكّمين العُرفيين في لُبنان وسُوريا والعراق، بهدف إجراء تحليل نوعي سريع وتحديد مواضع الاختلاف والالتقاء الأساسيّة وأهم الدُّروس المُستخلَصة، وهو ما سنعرضه في هذه الحالة ضمن كتاب **الموارد**.

[1] المقصود باحتوائها هنا هو الحد من الآثار النّاتجة منها و/ أو منع تصاعُدها.

ثانياً: الحالة

١- المبادئ العامّة للنّموذجين الحديث والتّقليدي

أ - أُسُس التّوصُّل إلى حلّ

يُعد التّوصُّل إلى اتّفاق يحقق مصلحة طرفي النزاع غايةً وركيزةً أساسيّة لأيّ تدخُّل لدى الوُسطاء الحديثين، في حين أنَّ المعيار الأساسي بالنسبة إلى الوُسطاء التقليديين هُو التّوصُّل إلى اتّفاق يكون خاضعاً لمجموعة من القواعد والقوانين، سواءٌ كانت اجتماعيّة كما يحدث في الوساطة القَبَلية، أو دينيّة يقوم بها رجال الدين. تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذين النّوعين من الوساطة يمُكن أن يتشابها أو يختلفا في المُجتمع الواحد. حتى إنَّ الوُسطاء التّقليديين قد يلجؤون إلى استخدام عدّة عبارات وخطابات دينيّة خلال عمليّة الوساطة. لكن على الرّغم من وُجود الوسيط التّقليدي في موقع الحَكَم، فهو يُفاوض كِلا الطّرفين من أجل إقناعهما أولاً بقَبول تدخُّله للتّحكيم، وهو يشترط القَبول سلفاً بالنّتائج الصّادرة منه من جهة والمُوافقة على تفاصيل القرار أو التسوية التي توصلوا إليها من جهة ثانية، كالمبلغ الذي يجب دفعه تعويضاً على سبيل المثال.

ب - آليّات فضّ النّزاع

تتبع الوساطة الحديثة مبادئ الوساطة الأساسية أثناء تدخّلها كطرف ثالث للتوصّل إلى تسوية عادلة. أبرز هذه المبادئ حياديّةُ الوسيط واستقلالُه تجاه العَلاقات والنّتائج، وعدم إمكان فرض قرار، بل تمكين الطّرفين من التوصُّل إلى أيّ قرار يتوافقان عليه. في حين يَجْمَع الوسطاء التقليديُّون بين آليّات الوساطة والتّحكيم[٢] أثناء تدخُّلهم، ويميلون أكثر إلى إقناع الطّرفين بقَبول التّحكيم الذي توصّلوا إليه استناداً إلى قوانين وقواعد موضوعة من قبل. تجدر المُلاحظة هنا أنَّ الوُسطاء التّقليديين لا يُعلنون قرارهم التّحكيمي إلا بعد تأكُّدهم عبر الدبلوماسيّة المكُّوكيّة[٣] أنّ كِلا الطّرفين قد وافقا مُسبقاً على القرار الذي سيُطبَّق.

ج - مدى عمق التدخُّل

يُخصِّص الوُسطاء الحديثون وقتاً كافياً ويبذلون ما يلزم من جهد لفَهم أسباب نُشوب النزاع، وللتّفكير في سبل استخدام النّزاع كفُرصة لحل بعض هذه الأسباب جُزئياً أو كُليّاً، في حين يضع الوُسطاء التّقليديُّون ضمن أولوياتهم مهمّة احتواء الحادثة أو الحوادث التي أشعلت النزاع وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحادثة، أو على الأقل العمل على تفادي المزيد من التّصعيد. وهُم لا يُوْلُون أهميّة كُبرى لتحليل الأسباب ومُعالجتها إلا إذا كانت هذه المعالجة هي الطّريقة الوحيدة للتّخفيف من حدّة النزاع؛ الأمر الذي يمكن أن يجدِّد النزاعات التي حُلّت عبر الوساطة التقليديّة.

د - العمل على العَلاقات

لا يُشدّد الوُسطاء التّقليديُّون في العادة على تغيُّر العَلاقات بين الطّرفين، وهم يشعرون بالرّضا بمُجرّد حلّ النزاع، في حين أنَّ الوُسطاء الحديثين يُؤمنون إيماناً شديداً بأنّ النّتيجة الأساسيّة لتدخُّلهم هي المُساهمة في جعل العلاقة بين الطّرفين تبدو أكثر إيجابيّة من خلال وضع آليّات لبناء الثّقة في ما بينهما والتركيز على أهمية العلاقة الجيدة في تأمين مصالح الأطراف الآنيّة والمُستقبلية.

ه - استدامة القرار الذي تمَّ التّوصُّل إليه

يتمثّل العامل الأساسي الذي يضمن التزام الطّرفين بتطبيق القرار الذي تمّ التوصُّل إليه عبر الوساطة الحديثة بإقناع الطرفين بأنّ هذا القرار يلبّي حاجاتهما ومصالحهما وبأنهما قد وافقا عليه بملء إرادتهما. وبالتّالي، من المُتوقع أن تكون القرارات التي تمّ التوصُّل إليها عبر الوساطة الحديثة أكثر إقناعاً وقبولاً لدى الطرفين مما يتمّ التوصُّل إليها عبر الوساطة التقليديّة. لا يعني هذا الأمر بالضرورة أنَّ القرارات التي تمّ التوصُّل إليها عبر الوساطات التقليدية هي أقلّ استدامة، لأنَّ أحد العوامل الأساسية التي تجعل الطّرفين يلتزمان القرار الذي تم التوصُّل إليه هو المقام الاجتماعي للوسطاء التقليديين ومركزهم، وهو ما يدفع الطرفين إلى تفادي مُواجهتهم أو تحديهم. ولا يُتوقَّع من الوسطاء التقليديين التوصُّل إلى قرار فحسب، بل يجب أن يتمتعوا أيضاً بنُفوذ كافٍ في مُجتمعاتهم لذلك يؤدوا دور الضّامن لتنفيذ هذه القرارات.

و - النّظرة إلى الأطراف

تتأسَّس مبادئ الوساطة الحديثة على النّظر إلى طرفي النزاع كطرفين مُتساويين، في حين أنَّ الوُسطاء التقليديين عادةً ما يُصنّفونهما مُنذ البداية كمُعتدٍ وضحيّة في الحادثة التي أشعلت النّزاع. وفي مُعظم الحالات، ولا سيّما في السّياق القَبَلي، يلجأ الطّرف المُعتدي إلى الوسيط التّقليدي طالباً تدخُّله احترازاً من قيام الفريق المعتَدَى عليه بالرّد. وفي حالات قليلة، يطلب الفريق المعتَدى عليه من الوسيط التقليدي الحُصول على تعويض، ولا سيّما حين لا يكون ميزان القُوى في مصلحته. وفي مثل هذه الحالات، تبحث الضحيّة عن وسيط يتمتّع بتأثير قوي أو نُفوذ على المُعتدي، كأن يكون الوسيط كبير العائلة مثلاً.

٢ إحدى وسائل تسوية النّزاعات التي يكون للطّرف الثّالث دور فعّال فيها في حسم أوجُه الخلاف إصدار قرارات مُلزمة لأطراف التحكيم. انظر:
Mark Anstey, Negotiating Conflict: Insights and Skills for Negotiators and Peacemakers (Cape Town: Juta & Company, ١٩٩١).

٣ الاجتماعات الثُّنائيّة.

ز - الدافع إلى التّدخُّل

الدافع الأساسي لدى الوُسطاء الحديثين هُو المهنيّة[٤] ، إضافة إلى رغبتهم في فضّ النّزاعات سلمياً من دون التفكير في أيّ مصالح شخصية قد تتأتى من فضّ النزاع. في حين يحرص الوسطاء التقليديُّون - هم عادةً شخصيّات قياديّة في مُجتمعاتهم - على حلّ الخلافات في مجتمعاتهم لا لأجل إحلال السّلم والاستقرار فحسب، بل من أجل الحفاظ على زعاماتهم في دوائرهم أيضاً. ويتوقع أفراد المجتمع في السياق القبلي، من قادتهم - إضافةً إلى عدد من المهمات الأخرى - أن يَحُلُّوا النّزاعات التي تنشأ بينهم. وفي بعض الحالات يُساهم الوُسطاء التقليديُّون في الجهد والمال، وإنْ على حسابهم الشخصي، لضمان الوُصول إلى اتّفاق بين أفراد مُجتمعهم المتنازعين من أجل ترسيخ زعامتهم تلك.

الجدول الرقم (١)

نِقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف في المبادئ والأُطُر بين الوساطة التّقليديّة والوساطة الحديثة

المعيار	الوساطة الحديثة	الوساطة التقليدية
أسُس التوصُّل إلى حلّ:	تحقيق مصالح الطّرفين	الالتزام بالقواعد والتّقاليد الاجتماعية أو الدينيّة
آليات فضّ النزاع:	دعم الطّرفين للتوصُّل إلى أي قرار يتوافقان عليه	التوصّل إلى حُكم/قرار وإقناع الطّرفين
مدى عمق التدخُّل:	مُحاولة الوصول لحل لأسباب النزاع الجذريّة	احتواء الموقف وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل نُشوب النّزاع
العمل على العلاقات:	تحويل العلاقة بين الطرفين وتحسينها ركيزة أساسية	تحويل العلاقة ثانوي أمام أهمية تسوية مسألة النّزاع
استدامة القرار النّهائي:	شُعور الطّرفين أنّ القرار يُحقّق مصالحهما واحتياجاتهما	المقام الاجتماعي ومركز الوسيط كضامن لتنفيذ الاتّفاق
النّظرة إلى الأطراف:	الطرفان على قَدَم المساواة	المعتدي والمعتدى عليه
الدافع إلى التدخل:	المهنيّة وصُنع السّلام	إحلال السّلم والاستقرار وترسيخ الزّعامة الشخصية

٢- مُقارنة بين الآليّات والأدوات المعمول بها

أ - اللّقاء المُباشر بين طرفي النّزاع

يُحاول الوُسطاء الحديثون مُنذ بدء تدخُّلهم حثَّ الطّرفين على اللّقاء؛ للتّواصُل مُباشرةً في ما بينهم، وهم يرون أنَّ هذه الخُطوة حاسمة في العمليّة. في المُقابل، عادةً ما يتفادى الوُسطاء التقليديُّون التقاء الطّرفين وجهاً لوجه قبل التّوصُّل إلى اتّفاق، بحيث يُجرون مجموعة عمليّات من المُفاوضات المكُّوكيّة للتوصُّل إلى اتّفاق مقبول من الطّرفين، ويلي ذلك عقد لقاء يجمع الطّرفين لإعلان الحل. ويُعدّ هذا اللّقاء احتفالاً رسمياً بالحلّ يحضره جمع غفير ليُؤكّد التزام الطّرفين بالاتّفاق المُبرَم وبتطبيقه.

ب - تقبُّل الانتقاد

في الوقت الذي يُظهر الوُسطاء الحديثون تقبُّلهم للنّقد - إلى حدٍّ ما - ولمُلاحظات الطّرفين من تجاه العمليّة التي يقومون بها، ويأخُذون مُلاحظاتهما في الحسبان أثناء التّخطيط للعمليّة برُمّتها وتيسيرها؛ لا يتقبّل الوُسطاء التّقليديُّون أيّ انتقاد أو انتقاص يُوجّهه إليهم أيّ من الطرفين. وفي حال التعرّض لهم من أيّ من الطرفين فهم يُهدّدون بالانسحاب ويُطالبون باعتذار. ينشأ هذا الأمر من اعتبار أنفُسهم قادة في مُجتمعاتهم لا مُجرّد مُقدّمي خدمات[٥] .

ج - الإلمام بالسياق

في حين يحتاج الوُسطاء الحديثون إلى وقت لفهم سياق النّزاع وتحليل خلفيّة الفريقين المعنيين وأُسلوبهما، فإنَّ الوُسطاء التّقليديين يكونون على علم مُسبق بالسياق وتاريخ النّزاع والأطراف المُتنازعة، كونهم أصلاً وُسطاء من

٤ التجرُّد عن الهوى، والمصلحة الشّخصيّة.

٥ تؤدي نظرة الوسيط تجاه نفسه هُنا دوراً في المُعادلة، فهو يرى في نفسه مُصلحاً اجتماعياً ذات دور قيادي في محيطه وليس مُتدخّلاً فحسب من أجل حل خُصومة بعينها أو نزاع مُحدّد.

الدّاخل كما أنهم مدركون نوعية التسويات والحلول التي اعتُمدت سابقاً في نزاعات محلية مشابهة. واستناداً إلى هذا، يصُبُّ الوُسطاء التّقليديُّون جُلّ اهتمامهم على إيجاد حل، ولا يُولُون أهميّة كُبيرة لتحليل النزاع[٦] ، في حين يستخدم الوُسطاء الحديثون عدّة أدوات لهذه الغاية.

د - الانسجام مع القواعد القانونيّة ومنظومة حُقوق الإنسان

عادةً ما تكون القرارات التي تتوصَّل إليها الوساطة التّقليديّة مقبولةً مُجتمعياً، غيرَ أنّها ربما لا تنسجم بالضّرورة مع مبادئ حُكم القانون أو القيم العالميّة لحُقوق الإنسان، لأنّها ترتكز بالأساس على مُعتقدات محليّة ومُمارسات شائعة موروثة عبر الأجيال؛ ففي عدد من الحالات على سبيل المثال، يُقرّر الوسطاء التّقليديُّون طرد عائلة المُعتدي أو فرض زيجات على إناث من عائلته. من جهةٍ ثانية، يتفادى الوُسطاء الحديثون التّوصُّل إلى حُلول تتضمّن عُقوبات جانبيّة[٧] أو ظُلماً في حق بعض الفئات الاجتماعيّة الضّعيفة.

ه - الفَهم المُشترك للنّزاع

إحدى أبرز أدوات الوساطة الحديثة هي مُساعدة الطّرفين على التوصُّل إلى تفاهُم مُشترك حول النّزاع كمدخل للتوصُّل إلى اتّفاق، أو على الأقل لفهم كل طرف وجهة نظر الطّرف الآخر. يُشجّع هؤلاء الوُسطاء كُلَّ طرف على سرد أحداث النّزاع أمام الطّرف الآخر والتّعبير عن وجهة نظره وحُججه. أمّا الوُسطاء التّقليديُّون فيستمعون إلى رواية كل طرف منفرداً، لكي يفهموا بأنفُسهم ماهيّة النّزاع وأسبابه، لا لمُساعدة الطّرفين على الوصول إلى رواية مُوحّدة أو فهم كل طرف وجهة نظر الطّرف الآخر وروايته. وفي نهاية المطاف عادةً ما يلجؤون فوراً إلى التّفاوُض حول الاتّفاق الذي يتوقُ كِلا الطّرفان إلى معرفته بدلاً من الاستماع إلى تبرير الآخَر ووجهة نظره؛ فتجدهم لذلك أسرع في التوصُّل إلى اتّفاق حول النّزاع لكن من دون إحداث تغيير جوهري في العلاقة بين الطّرفين بطبيعة الحال ولا في توضيح التصورات والأحكام السلبيّة التي تنامت بينهما أثناء تصاعُد النّزاع ولا في تقدير الحاجات والمخاوف الأساسيّة للطّرف الآخَر.

و - اللُّجوء إلى المعرفة والخبرة المُشتركة

يسعى الوُسطاء الحديثون إلى الحُصول على المعرفة والخبرة المُشتركة لا من أجل تعزيز الفَهم المُتبادَل للقضيّة بين الطّرفين فحسب، بل من أجل البحث عن اتّفاقات رابحة للطّرفين. في حين لا يهتم الوُسطاء التقليديُّون بإحاطة الطّرفين بالأمور المتعلّقة بالقضيّة عبر المعرفة المُشتركة، وعِوضاً من ذلك فهُم يلجؤون إلى الخُبراء لبيان أيّ من الفريقين على خطأ، ولبيان الاعتبارات القانونيّة المؤثرة في كُلٍّ منهما. في بعض الحالات يستعين الوسيط التقليدي بالأدب المحلي الموروث، من قصص وأمثال شعبية ذات عبر أو حِكَم، وهو أسلوب يؤثر في الأطراف، كونه جزءاً من بيئتهم الثقافية والمجتمعية.

ز - الإطار المُؤسَّسي والتّفويض

بما أنَّ الوُسطاء التقليديّين هُم قادة في المُجتمع المحلّي فهُم لا يحتاجون إلى أيّ إطار مُؤسَّسي أو تفويض للتدخُّل - كطرف ثالث - ولعرض جُهودهم للصُّلح بين الطرفين. لكن الوسيط التقليدي محصور تدخله في نطاق جغرافي أو مجتمعي له فيه سطوة وعلاقات تجعل تدخله مقبولاً بل متوقعاً لدى الأطراف. في المُقابل يحتاج الوُسطاء الحديثون إلى التدخُّل ضمن بعض الأُطُر المؤسَّسية، عبر مُبادرة من المُجتمع المدني مثلاً أو كعُضو في فريق وساطة أو كجزءٍ من خطّة وساطة وضعتها الأُمم المُتحدة أو مُنظّمة غير حُكوميّة دوليّة أُخرى. وبالتّالي فإنَّ توصُّل الوُسطاء الحديثين إلى مدخل لعرض مبادرتهم لمُعالجة النّزاع هُو أكثر صُعوبة ويحتاج إلى بذل الجهد لبناء الثقة من أجل الحُصول على قَبول الطّرفين.

ح - مدة التدخل

كون مدخل الوساطة الحديثة إطاراً مؤسسياً أو تفويضاً فإن مدة هذه الوساطة تصبح مرتبطة بمدة التفويض الممنوح لها أو مدة وجود المؤسسة المبادرة إلى التدخل ومدة تمويل مبادرتها. وفي النتيجة تصبح النافذة الزمنية الممنوحة للوساطة الحديثة محدودة وربما لا تكون كافية للتوصّل إلى اتفاق نهائي، أو لمتابعة تنفيذ الاتفاق وما يصاحبه من عراقيل أو اختلافات في تفسيره. في حين تكون مدة تدخل الوساطة التقليدية مفتوحة، كون الوسيط جزءاً من المجتمع المحلي، وهو ما يتيح له الوقت الكافي للتوصّل إلى اتفاق ولمتابعة تنفيذه.

٦ الاستغراق في فهم عناصر النّزاع من مسببات ومسائل وطبيعة العلاقات بين الأطراف وتاريخ تطورها وربط بعضها ببعض.

٧ أيّ بُنود إضافيّة في مسار الحل يكون لها مساس بأيّ أطراف أخرى غير طرفي النّزاع الأصليين... كأن يكون الاتّفاق مُشتملاً على إحداث زيجات بصفة جبريّة من العائلتين المُتنازعتين لإجبارهما معنوياً على بسط السّلام في ما بينهُما.

ط - آليّات تجاوُز العقبات

في حال بلوغ الوساطة طريقاً مسدوداً، يستخدم الوُسطاء الحديثون عدّة آليّات تهدف إلى التغلُّب على العوائق، وتصنيف المُشكلات وتقسيمها إلى مُشكلات فرعيّة، ومن ضمن هذه الآليّات الاجتماعاتُ الثُّنائية المُغلقة، وتأليفُ لجان فرعيّة وإجراء استشارات على نطاق واسع. في جميع هذه الآليّات لا يلجأ الوُسطاء الحديثون إلى ممارسة أي تأثير أو تهديد على الطّرفين لإجبارهما على تغيير مواقفهما أو مطالبهما، أمّا الوُسطاء التّقليديُّون فهم حين يُواجهون طريقاً مسدوداً يبحثون عن لاعبين آخرين أو وسائل أُخرى للضّغط على الطّرفين لتليين مواقفهما، وقد يكون هؤلاء اللاعبون أقارب كباراً في السّن أو شخصيّات مرموقةً اجتماعياً. ومن بين الوسائل التي يستخدمها هؤلاء أيضاً وصف مواقف الطّرفين المعارضة للتوافق الجماعي الذي توصَّل إليه المُجتمع المحلّي بالخزي والعار.

الجدول الرقم (٢)

التّقارُب والاختلاف بين الآليّات المُتّبعة والأدوات المعمول بها لدى من نموذجي الوساطة

الآليّة/ الأداة	الوساطة الحديثة	الوساطة التقليدية
اللّقاء المباشر بين الطّرفين:	التّواصُل المُباشر من البداية مهم للتوصّل إلى اتّفاق	تجنُّب التّواصُل المُباشر قبل الوصول إلى اتّفاق
قَبول الانتقاد:	انتقاد الوسيط مقبول	انتقاد الوسيط غير مقبول ويُعدّ تهديداً لمكانة الوسيط
الإلمام بالسياق:	الوسيط غير مُلم بالسياق ويستوجب تحليل أعمق	الوسيط مُلم بالسياق وشخصية الأطراف وماهية التسويات السابقة
الانسجام مع مبادئ حُقوق الإنسان:	القرارات تضمَّن الحقوق ولا سيما الفئات الضّعيفة	القرارات ربما لا تنسجم بالضّرورة مع منظومة حُقوق الإنسان وقد تكون على الفئات الضعيفة
الفَهم المشترك للنزاع:	مهم وضروري للوُصول إلى اتّفاق وتبديد الأحكام السلبية	ليس مهماً بل الأهم هُو فَهم الوسيط لسرد الطرفين
اللُّجوء إلى المعرفة والخبرة المشتركة:	المعرفة والخبرة المُشتركة مهمة للوصول إلى اتّفاق يُحقّق مكاسب للطّرفين	المعرفة والخبرة المُشتركة ليست ذات أولويّة
إطار التدخل والتفويض:	بحاجة إلى إطار مُؤسَّسي أو تفويض للتدخل	ليس بحاجة إلى إطار مُؤسَّسي أو تفويض بل يُعد جزءاً من التركيبة المحلية
مدة التدخل:	محدودة بمدة التفويض أو المدة المتاحة لمبادرة التدخل	مفتوحة كون الوسيط جزءاً من المجتمع وهو ما يتيح له الوقت الكافي للتوصّل إلى اتفاق ومتابعة تنفيذه
آليّات تجاوُز العَقَبات:	- إعادة تصنيف وتقسيم المشاكل - اجتماعات ثُنائيّة مُغلقة - لجان فرعيّة واستشارات مُوسّعة	الضّغط على الأطراف والتّهديد أحياناً بغرض حفزهم على قبول الاتفاق

ثالثاً: الدُّروس المُستخلصة

لا بُد من القول إنَّ لكُل أُسلوب من أسلوبي الوساطة، التّقليدي أو الحديث، مزاياه وعُيوبه:

١- يتمتع الوسيط التّقليدي - كونه فرداً من المُجتمع - **بمعرفة جيّدة بالسياق التّاريخي والمكاني لموضوع النّزاع وخلفيّاته**، وهو ما يعطيه أفضليّة على الوسيط الحديث - على الأقل على مُستوى سُرعة فَهم أبعاد النزاع ومعرفة خلفيّات ربما لا يذكرها أطراف النزاع للوسيط الحديث الذي قد يأتي من خارج مُجتمعهم.

٢- الوسيط التّقليدي ليس بحاجة إلى إطار مُؤسَّسي أو تفويض للتّدخُّل في النّزاع، إذ عادةً ما يضمن له موقعه الأدبي[٨] (سواءٌ أكان اجتماعياً أو عشائرياً أو دينياً) هذا الحق في التدخُّل، وهو ما يسمح للوسيط التقليدي بالتدخُّل في نزاعات حتى في المُجتمعات المُغلَقة، التي ربما لا يستطيع الوسيط الحديث الوُلُوج إليها واكتساب ثقة أطرافها.

٣- تُعدّ **آليّات تجاوُز العقبات لدى الوسيط الحديث أضعف نسبياً (أكثر نُعومة) مما هي لدى الوسيط التّقليدي**، الذي يمكنه، بحُكم موقعه في مُجتمعه وعلاقاته، مُمارسة مجموعة من الضُّغوط (غير إيجابية بالضرورة[٩]) من أجل تخطّي العقبات والتوصّل إلى اتّفاق بين أطراف النّزاع. وأخيراً، تؤدي هذه المكانة الاجتماعيّة للوسيط التّقليدي دوراً كبيراً في استدامة الاتّفاق الذي تمَّ التوصّل إليه وضمان تحقيقه على أرض الواقع.

٤- أمّا من جهة الوسيط الحديث، فإنَّ **مجموع القيم المُرتبطة بدراسات صُنع السلام وحُقوق الإنسان - التي يُفترض أن تُشكّل إطار عمل الوسيط الحديث وقِيَمه - تُوفِّر ضمانة لحُقوق أطراف النزاع، ربما لا يَضمنها النّموذج التقليدي** - وبخاصّة مع الفئات المُستَضعفة مثل المرأة والأقليات - كما أنَّ الحرص على تحقيق مصالح الطّرفين، ومُحاولة الوُصول إلى الأسباب الجذرية للنزاع، والاهتمام بالفهم المُشترك للنّزاع والعَلاقة بين أطرافه والعمل على تحويلها وتحسينها على المدى الطويل، هي مبادئ أساسيّة في الوساطة الحديثة، تضمن استدامة حقيقيّة للعلاقة بين الأطراف، قد تتخطّى، إن مُورست بكفاءة، استدامة المركز الاجتماعي[١٠] للوسيط التّقليدي.

لهذه الأسباب، نجد أنّ الدَّمج بين النّموذجين الحديث والتّقليدي في الوساطة سيكون له أهميّة كبيرة على أرض الواقع، إذ إنَّ كُلاً منهما يمُكنه الإفادة من مُميّزات الآخَر. على سبيل المثال، يجب دعم الوُسطاء التقليديين في مُراعاة مبادئ وقيم حُقوق الإنسان والاهتمام بالمُساواة بين طرفي النّزاع؛ كذلك قد يستفيد الوُسطاء التّقليديُّون من أدوات الوساطة الحديثة في تحليل عناصر النزاع وبناء الثّقة ودعم العلاقات. وفي الوقت نفسه سيكون من الأهميّة بمكان أخذ الوُسطاء الحديثين في الحسبان الأدوات والمُمارسات المُتجذّرة في السياق المحلّي، التي تنبثق من المعايير والأعراف السّائدة، والتي تكون قد جُرِّبت من قبل وأُثبتت فاعليتُها، وتلقى قبولاً من المُجتمع في الوقت نفسه، وليست كمُمارسات مُتغرّبة عنه أو واردة إليه من الخارج.

٨ المكانة التي يتمتّع بها.

٩ كالخِزي والعار الذي سبقت الإشارة إليه.

١٠ بقاء المكانة الاجتماعيّة المُعطاة للوسيط، بحيث لا يتأثّر الاتّفاق المُبرم بالسّلب في حال تبدُّل مكانة المُتدخّل هذه في وقت لاحق.

تَرِكَة الماضي بعد الحرب الأهليّة اللُّبنانيّة وعودة المُهجّرين

الأستاذ فادي أبي علّام

أولاً: الخلفية

بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ من سّنوات الحرب الأهليّة في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠)، التي اندلعت بسبب تراكم عدة عوامل داخليّة وخارجيّة؛ نزح أكثر من مئة ألف مسيحي من مُختلف الطّوائف من سُكّان الجبل [١] إلى مناطق بيروت وضواحيها. وفي عام ١٩٧٧ حدثت مجزرة ضد المسيحيين راح ضحيّتها ١٧٧ شخصاً في منطقة الشوف[٢] كردّ فعل على اغتيال رئيس الحزب التّقدُّمي الاشتراكي[٣] الزعيم الدرزي كمال جُنبلاط، على الطريق العام في إحدى القرى المسيحية في تلك المنطقة[٤]، التي نزح منها في إثر المجزرة أكثر من ٢٥٠٠٠ ألف مُواطن مسيحي. وفي عام ١٩٨٢ عقب الغزو الإسرائيلي للبُنان واحتلال النصف الجنوبي منه وصولاً إلى عاصمته بيروت؛ اندلع ما عُرف بـ «حرب الجبل»[٥]. أما في عام ١٩٨٣، وعقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجبل، بلغ العُنف في هذه الحرب أقصاه، وارتُكبت المجازر بين أطرافٍ مسيحيين وأطرافٍ دُروز متصارعين راح ضحيتها المئات من المواطنين المدنيين من كلا الجانبين[٦] في أكثر من ٣٠ قرية في منطقة الجبل، الأمر الذي سبّب حالة نزوح واسعة وسط أبناء البلدات والقرى التي شملها القتال.

وفي هذا السياق نزح أكثر من ٢٠٠٠٠ مُواطن مسيحي آخَر إلى بلدة دير القمر[٧] المسيحيّة في الشوف، حيثُ حُوصروا فيها لأشهُر. وانتهى الحصار نهاية عام ١٩٨٣ بإجلاء المجموعة المُحاصَرة وسيطرة الحزب التقدُّمي الاشتراكي على منطقة الجبل على نحوٍ كامل[٨]. أما حرب الجبل هذه فقد أحدثت جرحاً عميقاً بين مكونات المجتمع اللبناني، أثّر سلباً في التماسك الاجتماعي. فبين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ وكانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٣، أُحصيَت الأعداد التّالية من الجانب المسيحي: نزح من الجبل أكثر من ١٦٠٠٠٠ مسيحي، و٢٧٠٠ كانوا في عِداد المفقودين من المدنيين، وقُتل ١١٥٠ مدنيّاً؛ إضافةً إلى مقتل ٣٦٨ مُقاتلاً من القُوّات اللُّبنانيّة[٩]. أمّا الضّحايا من جانب الدُّروز فكانوا ٣٢٤ قتيلاً من مُقاتلي الحزب التّقدُّمي، و٢٠٧ ضحايا من المدنيين الدُّروز[١٠]. ويقول بعض المُحلّلين إنّ هذه النزاعات بين المسيحيين والدُّروز في الجبل تعود بالتّاريخ إلى القرن التاسع عشر؛ وبخاصةٍ عام ١٨٤٠ وعام ١٨٦١، وهو مّا أدى إلى تبني نظام تقاسُم للسُّلطة بين المسيحيين والدُّروز في إمارة جبل لبنان.

[١] «الجبل» مُصطلح مُختصر ومتعارف عليه في لُبنان للدلالة على مناطق عالية والشوف والمتن الأعلى من محافظة جبل لبنان، أي جبل لبنان الجنوبي، حيث أكثرية دروز لبنان تقطن فيها.

[٢] منطقة جبلية في قلب جبل لبنان الجنوبي.

[٣] حزب سياسي تأسس في لبنان عام ١٩٤٩، يتبنى نظرياً مبادئ اشتراكية عروبية علمانية، لكنه يمثل في العمق واجهة «حداثية» لزعامة تقليدية طائفية. نحا منحىً طائفياً بعد تسلّم زعامته وليد جنبلاط عام ١٩٧٧ في إثر اغتيال والده مؤسس الحزب كمال جنبلاط.

[٤] كمال فُؤاد جُنبلاط (١٩١٧ - ١٩٧٧) أحد أهم زُعماء لُبنان في حقبة الحرب الأهلية وما قبلها وأحد زعامات الطّائفة الدرزيّة في جبل لُبنان، إضافة إلى كونه مُفكّراً وفيلسوفاً دمج بين الصوفية والحداثة.

[٥] اشتباكات عنيفة دارت بين القُوّات اللُّبنانية (ميليشيا مسيحيّة يمينية) والحزب التقدُّمي الاشتراكي (انظر الهامش الرقم (٤) أعلاه). أخذ القتال منحىً طائفياً وتحول إلى حرب ارتكبت خلالها مجازر في حق مدنيي الفريقين وتسببت في تدمير عشرات القرى وتهجير سُكانها.

[٦] طائفة دينيّة عربيّة انبثقت من الشيعة الإسماعيلية في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله. تحيط عقيدتها ومذهبها السرية بسبب ما حملته عقيدتها من تباين مع التفسير الظاهري للإسلام وما ستسببه لها ذلك من اضطهاد تعرضت له في عهدي المماليك والعثمانيين. أبرز من شرح عقيدتها المؤرخون والباحثون: سامي مكارم وعباس أبو صالح ونجلا أبو عز الدين وأنور أبو خزام.

[٧] كانت بلدة دير القمر من البلدات القلائل في الجبل التي سلمت من التهجير والتدمير إبّان الحرب.

[٨] Dima De Clerck, «Guerre, rupture et frontière identitaire dans le Sud du Mont-Liban,» Vingtième Siècle. Revue d›histoire, n° 103 (3/2009), pp. 163-176.

[٩] Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, Bilan des guerres du Liban, 1975-1990 (Paris : L'Harmattan, 1993).

[١٠] de Clerck, Ibid.

وبعد انتهاء الحرب اللّبنانية بسنتين، أُطلق في عام ١٩٩٢ ما عُرف بـ«المُصالحة الوطنيّة»[١١] كمسار رسمي للمُصالحة بين الدُّروز والمسيحيين في الجبل، وأُنشئت وزارة خاصة عرفت بـ«وزارة شؤون المُهجَّرين»[١٢] عُيّن وزيراً لها في البداية وليد جُنبلاط[١٣]. كان هدف الوزارة الاهتمام بعودة المُهجَّرين المسيحيين إلى قُراهُم. وتعزيزاً لهذا المسار الرسمي قام غبطة البطريرك مار نصر الله بُطرس صفير[١٤] بزيارة الجبل، في ما عُرف بـ«مُصالحة الجبل»[١٥] عام ٢٠٠١، إلا أنّ الحقيقة، رغم ذلك، تبقى مُغايرة إلى حد بعيد على أرض الواقع. فالمُصالحة هذه بقيت على صعيد النُّخب في كثير من القرى والبلدات التي هُجّر أبناؤها ولم تنعكس بالضّرورة على فئات أعم وأشمل لكي يطلق مُصطلح «المُصالحة المُجتمعيّة»[١٦] عليها.

الحيثيّات التي جرت فيها وتبدُّل الحال من طلب العودة إلى الديار بعد التّهجير، إلى طلب المُكوث طويلاً في المهجر بعيداً من الدّيار - كما سيرد - أمر قلّما نجده في حالات أُخرى شبيهة وقعت في نطاق الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي دفعنا إلى المُضيّ قُدُماً نحو تسليط الضّوء بصُورة مُتعمّقة حول ما جرى هُناك، وكيف أنَّ قِدَم النّزاعات يُغيّر من طبيعتها وطبيعة حاجات الأطراف فيها ومُتطلّباتهم في سبيل إنهائها.

ثانياً: التّدخُّل

مثلما تفتح الحرب الباب أمام العُنف والدّمار والتّهجير، فهي تفتح الباب أيضاً أمام نُشطاء المُجتمع المدني من أجل التّصدي لها ومُواجهتها بالطُّرق السّلميّة المُتاحة. وعادةً ما تتخذ هذه المُواجهة صيغة مُبادرات سلميّة تهدف إلى التّخفيف من معاناة الحياة اليوميّة للمُواطنين المُتضرّرين منها. فهُناكَ عدّة طرق يمكن انتهاجها في مُواجهة الحرب؛ إما الخيارات السلبية كالانتقام والانضمام إلى الجماعات المُسلّحة، أو الاستقالة من الشّأن العام، أو الهجرة، وإما الخيارات الإيجابيّة كالاستمرار في الانخراط في الشّأن العام وتحويل النّضال إلى عمل إيجابي وبنّاء، وهذا النضال يأخُذ طابعاً خاصاً مع اللّحظة الأُولى لانتهاء الأعمال العسكريّة، فالحرب لا تنتهي مع إعلان وقف النّار وتوقُّف الأعمال العدائيّة، كما أنها لا تنتهي أيضاً مع إعادة الإعمار.

للحرب آثار لا يمكن مُعالجتها إلا على مدى طويل، وبخاصّة في ما يتعلق بعودة المُهجّرين إلى قُراهُم ومُدنهم[١٧]، فهذه العودة تتطلّب عدة خُطوات، كتهيئة الأرض، والمُصالحة بين الأطراف المُختلفة. من هذا المنطلق انطلقت «حركة السّلام الدائم»[١٨] في لُبنان، التي ترى أن عودة المُهجَّرين من أهم الخُطوات لتأمين التّماسُك الاجتماعي، كونها تقع في صُلب مرحلة تمكين المُجتمع وبناء الدّولة وتأمين التّماسُك المُجتمعي[١٩] بعد مُعاناة من التفكُّك خلال الحرب. لذا تبنّت المبادرة حواراً مجتمعياً شارك فيه فئة الشباب أساساً، كانت أهم مخرجاته إعادة نسج العلاقة بين المسيحيين بعضهم ببعض، وبينهم والدروز وبين المسيحيين وأرضهم، واستبدال الذاكرة العنيفة بذاكرة جديدة تعكس تجربة العيش معاً؛ وهو ما تمت ترجمته بعرض المشكلات التي تعرض لها المجتمع ووضع مشاريع ومبادرات للتصدي لها.

١- منهجيات التّدخُّل

أدركنا من خلال هذه الحالة أن هُناك منهجيات مطلوبة من أجل حُسن التّعاطي مع مرحلة ما بعد الحرب، وهي:

- فَهم طبيعة الحرب: لا بُد من فَهم الحرب ومُسبّباتها ودوافعها، من أجل تصميم منهج علمي لتخطّيها ومُعالجة آثارها. ويمكن فهم الحرب من خلال ثلاث مقاربات أساسيّة:

أ - الحرب لجوء إلى العُنف؛ **وهي خيار أخير** بعد استنفاد الوسائل السّلميّة.
ب - الحرب عُنف **يمكن تفسيره ولا يمكن تبريره.**
ج - الحرب عُنف؛ **وهي خيار طبيعي لدى البشر.**

في مُقابل هذه المقاربات أو المدارس تمَّ التّشديد على كون الحرب تُؤدّي حتماً إلى خسائر مُتبادَلة. فالمُجتمع يرى أنَّ القتال دفاعاً عن قضيّة هو قُوّة وانتصار، لكن في الواقع من الضروري تغيير هذه النّظرة، فالحرب تبدأ بالهزائم المُتبادَلة وتنتهي بتعداد الضّحايا؛ فلحظة اللّجوء إلى العُنف هي لحظة تعبير عن ضعف لا قُوّة، فالحرب تهزم أطرافها كما يقولون.

١١ توافُق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المُختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المُتخاصمة أو المُتحاربة.

١٢ تُعنى بشؤون المهجرين في المناطق اللبنانية كافة وبتأمين عودتهم إلى مناطقهم وقراهم وتحصين أوضاعهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية كافة وتمكينهم من الاستقرار في أماكن إقامتهم والمساهمة الكاملة في حقوق المواطنة وواجباتها.

١٣ وليد كمال فؤاد جنبلاط (١٩٤٩) رئيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي الذي تولى زعامة قسم من الدروز بعد اغتيال والده.

١٤ البطريرك الكاردينال مار نصر الله بُطرس صفير (١٩٢٠) انتُخب بطريركاً عام ١٩٨٦، وأدى دوراً بارزاً في السياسة اللّبنانية، فهُو أولاً غطى اتفاق الطائف ثم رعى مُصالحة الجبل لإنهاء تداعيات التّهجير.

١٥ برعاية صفير وجنبلاط إضافة إلى نُشطاء ديمقراطيّين وهيئات مُجتمعيّة وطُلاب وشُبان بعيداً من المناصب الرسمية.

١٦ مشروع مُجتمعي طويل الأمد يعني إنجاز توافُق وطني بين مُختلف مُكوّنات الإطار الحضاري للمُجتمع حول خطّة شاملة ومُتكاملة ومُحدَّدة ودقيقة، تسترشد بالمبادئ الأساسيّة المُستخلَصة من تجارب فض النزاعات بالطُّرق السّلميّة، وتخضع لمضمون القانون الدّولي.

١٧ يُقصد بعودة المُهجّرين هُنا فتح الباب لهم من جديد للعودة إلى مواطنهم التي كانوا قد أُرغموا على تركها في وقتٍ سابق.

١٨ مبادرة مدنيّة تأسّست من أجل نشر المُصالحة المُجتمعيّة وتدعيم السّلم الأهلي عبر العمل مع المُهجّرين من أجل تسهيل عودتهم إلى قُراهم والتّدريب على قيم المُصالحات وأهميّتها من أجل ضمان عودتهم الآمنة.

١٩ الارتباط الوثيق بين أفراد المُجتمع في أهدافهم القريبة والبعيدة، هو وسيلة لشَيْع إحساس مُشترك لدى جميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة مع تعظيم الشُّعور بالانتماء إلى الجماعة.

وبالتّالي نجد أنَّ لحظة اللُّجوء إلى العُنف هي لحظة الضّعف لدى الطّرفين والاعتراف بعدم القُدرة على التّعاطي مع الأزمة بصُورة فاعلة، وهُو ما حدث بين أطراف مسيحيين وأطراف دروز في هذه الحالة.

- اعتماد الخيارات البديلة للعنف: من هذه الخيارات أُسلوب «التّواصُل اللاعُنفي»[٢٠] وهيوسائل سلميّة مُختلفة لحل النّزاع وتطوير العلاقات وتنظيمها بين البشر، كالحوار والمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمقاضاة وغيرها.

- البحث عن القيم المُشتركة: توجد في الجبل قُرىً درزيّة وأُخرى مسيحيّة فضلاً عن القُرى المُختلطة، وكانت أُولى الخُطوات التي اتُّخذت آنذاك، هي تنظيم ورش تدريب تجمع مُشاركين من كلا الطّرفين على أساس القيم التي تُوحّدهم. مثّلت هذه الورش أيضاً مساحة مُشتركة لمُناقشة حاجات كُل قرية والتّفكير في المشروعات المطلوبة فيها. لذا ساهمت هذه الورش في خلق واقع جديد، نوقشت فيه الوقائع الدمويّة والعنيفة الماضية والحاجات الآنيّة والمشروعات المُستقبلية المأمول تحقيقها، كما تمَّ التّركيز فيها على بُعد النّوع الاجتماعي والتّمثيل النّسائي.

- الشراكة مع وزارة شؤون المُهجَّرين: كان لا بد من تأمين تواصُل مُباشر مع الجانب الحُكومي، وكذلك مع المُنظّمات الدوليّة المعنيّة، من أجل إشراك أكبر قدر مُمكن من الجهات في هذا المسار، على أن يكون المُجتمع المدني شريكاً فاعلاً مع المُؤسَّسات الرسميّة لإنجاز مسار العودة.

- تحويل مفهوم الربح والخُسارة في المُجتمع: في هذه الحالة يمُكن أن يكون الدُّروز قد ربحوا الحرب، لكن حتى المسيحيون الذين خسروها عسكرياً قد ربحوها حين توجّهوا إلى بيروت وسكنوا في المدينة ونال أبناؤهم درجات عالية ورفيعة من التّعليم. وبالتالي فعلى الرغم من المأساة التي عاشوها إلا إنّهم خرجوا من الحرب بحصيلة طويلة الأجل وهي جودة التّعليم، التي توفره المدينة بصورة أفضل مما هو قائم في بلداتهم وقراهم الأصلية. وبالتّالي كان هُناك حاجة إلى التّشديد على الإيجابيّات في أيّ نزاع كحافز أساسي لتخطّي مفهوم الضحيّة والعمل على أساسه.

- المصير المُشترك: يجب التّشديد على أنَّ الطّرفين كانا ضحايا للحرب والخُسارة المُتبادلة، وبالتّالي فالتّعاون بينهما كان حتمياً وإلزامياً. وعلى نقيض الخطاب الرّسمي الذي يُشدّد على العيش المُشترك بين الطّوائف، فإنَّ تعامُل النّاس يجب أن يقوم على العيش جنباً إلى جنب على قاعدة أنَّ هُناك مصيراً واحداً مُشتركاً، وبالتّالي لا مفر من تقبُّل العيش معاً.

- الحُكم على الماضي وعلى المُستقبل: لا بُد من الخُروج بأحكام وقرارات ما بعد الحرب، فالحُكم الأول يقوم على فكرة مفادها أنَّ الحرب عبارة عن نزاعات عبثيّة لا رابح فيها ولا خاسر، والحُكم الثّاني يقوم على أنَّ المُستقبل هُو مُستقبل مُشترك بين جميع الأطراف، وبالتّالي لا بُد من التّعاون.

٢- مسار عودة المهجرين

يعتمد مسار عودة المُهجَّرين أساساً على عاملَين: أولاً، إعادة البناء وترميم المنازل من أجل تأمين الأمكنة لكي يستقر العائدون والمُقيمون؛ ثانياً، إطلاق خُطّة تنمية شاملة ومُتكاملة تضمن الإقامة المُنتجة للأهالي العائدين. وقد قام هذا المسار على:

- الإقرار بانتهاك الحُقوق والعمل على إحقاقها: يجب الاعتراف اولاً بأنَّ فعل التّهجير يُعدُّ انتهاكاً للحُقوق الأساسيّة التي يتمتّع بها الفرد والمُجتمع. وبالتّالي لا بُد من الاعتراف بهذا الانتهاك أولاً، فالعودة تندرج ضمن خُطوات إحقاق الحق. من هُنا فالمسار الرسمي له أهميّة من أجل تقديم التّعويضات اللازمة كعُنصر أساسي لإنجاح المُصالحة وتأمين مقوِّمات العودة في حالتنا هذه. لذا أنشأ لبنان وزارة خاصّة بشؤون المُهجَّرين. لكن لُوحظ أنَّ التّعويضات وحدها التي تقدمها الوزارة لم تكُن كافية، فالمُجتمع يؤدي دوراً أساسياً في نسج العلاقة بين الطّرفين، وبوجه خاص بين المقيمين والعائدين في فئة الشّباب؛ فالتّعويض ليس إلا جُزءاً من مسار الحل، وبموازاته يجب العمل على جوانب نفسيّة وأمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة أُخرى.

- استبدال ذاكرة بذاكرة أخرى: لا يُبنى مُستقبل على أساس النّسيان، لذا تمَّ العمل على عقد جلسات مُصالحة عن طريق ورش عمل مُكثّفة، وذلك من خلال تواصُل مُباشر مع القيادات المحليّة من أجل تمكين السّلم الأهلي[٢١] وإحلاله بين الطّرفين.

[٢٠] وفق تعريف مارشل روزنبرغ «تقوم طريقة التّواصُل اللاعُنفي على اللُّغة ومهارات التّواصُل التي تقوّي قُدرتنا على أن نبقى بشراً، نتعايش بتراحُم حتى عند التعرُّض لظُروف شاقّة وقاسية».

[٢١] رفض كُل أوجه النّقاتل أو الدعوة إليه أو التّحريض عليه أو تبريره.

شهادة حيّة

إحدى أصعب حالات المُصالحة كانت في بلدة بْرِيْح، حيثُ كان النّزاع هُناك شبيهاً بالنّزاع على المسجد الأقصى، استمر لأكثر من ٣٠ عاماً. فخلال الحرب الأهليّة تمَّ تهجير المسيحيين من بريح وتدمير الكنيسة الرئيسيّة واستبدال ببيت الضّيعة بها[٢٢] مقر العبادة ومركز تجمُّع الدُّروز، وظلَّ الأمر كذلك قرابة ٢٥ عاماً. وبعد انتهاء الحرب وبداية جُهود المُصالحة، أصرَّ المسيحيُّون على عدم العودة إلا بعد هدم بيت الضّيعة كشرط، الأمر الذي قُوبل بالرّفض من جانب الدُّروز.

واجهتنا حالة فريدة لم نُقابلها في مناطق أُخرى، فبغض النّظر عن قضايا الضّحايا والعائدين والتّعويضات، طُرح اقتراح[٢٣] بشراء قطعة أرض مُشتركة من جانب مُتطوّعين من الجانبين لبناء بيت ضيعة أكبر وأفضل من ذلك الذي تمَّ بناؤه على أنقاض الكنيسة، وبدأ السُّكان في اللُّجوء إليه بوصفه المكان الرسمي؛ ومع الوقت قلّت أهميّة ودلالة بيت الضّيعة القديم حتى تلاشَت. من هُنا ظهرت أهميّة عامل الوقت والصّبر وإعادة بناء الثّقة فمُحاولة الاستعجال في حل نزاع قائم بنتيجة عكسيّة قد يؤدي إلى تفاقُم الوضع أكثر، فالوقت المُناسب في نزاعات مُعيّنة قد يكون بعد مدة قد تطول من آخر عمل عدائي تم ارتكابه من أحد الطّرفين في مُقابل الآخر.

- العودة إلى الدّيار كتهجير جديد: لم يلجأ معظم المُهجَّرين في لُبنان إلى أماكن لُجوء هَشَّة، كالمخيمات مثلاً، وإنّما لجأوا إلى أماكن إقامة أقاربهم في المُدُن، فتأقلمت حياتهم ومصالحهم وارتبطت مع الوقت بوجودهم في المدينة، وبالتّالي أصبحوا يعتمدون على اقتصاد المعرفة والصناعة والتجارة والخدمات كمصدر كسب لهم، لا على الزّراعة فقط كما كانوا في السابق. وبالتالي باتت عودتهم إلى ديارهم الأصلية تمثّل خطوة إلى الوراء على مستوى واقعهم الاجتماعي والاقتصادي الجديد، وباتت هذه الخطوة بمنزلة تهجير جديد، إذ أصبحوا مُطالَبين بالعودة من المدينة إلى القرية، فتحوّلت العودة بالنّسبة إليهم إلى عبء كبير.

من هُنا كان لا بُد من العمل على تأمين واقع اقتصادي جديد للمهجرين في البلدات والقرى التي هُجروا منها. لكن هذا لم يتحقَّق بعد على نحوٍ مُرضٍ لعدة عوامل؛ أهمّها عدم اكتمال المسار الرسمي من ناحية تقديم التعويضات النّهائية، وعدم الاهتمام الكافي من جانب القطاع الخاص بعودتهم، فعادةً ما يكون الحافز الأساسي للقطاع الخاص هُو الرّبح المادي، وبالتّالي كانت هُناك صُعوبة وراء عودة المدارس الخاصّة لعدم جدواها اقتصادياً نتيجة قلّة عدد التّلاميذ العائدين. وعليه تحتّم إشراك القطاع الخاص كشَريك من باب الرّبح المادي، وكذلك من خلال مفهوم الشّراكة الاجتماعيّة[٢٤] والمسؤوليّة تجاه المُجتمع.

- أهمية نسج علاقة بالقطاع الخاص: أقرّت الدولة بمبدأ التّعويضات للمُهجَّرين، وقدمت إليهم قُروضاً من أجل العودة إلى قُراهم. بيدَ أنَّ التّعويضات مع مُرور الزمن لم تعُد كافية، من هُنا تمَّ نسج شراكة بين الوزارة والمصارف الخاصّة من أجل العودة وتسهيل عمليّة إعمار ما تهَدَّم. فإقراض المُهجَّر[٢٥] بفائدة متدنية يندرج في إطار الشّراكة بين الدولة، من خلال المصرف المركزي، والقطاع الخاص من خلال المصارف الخاصة للمساهمة في عودة المهجّرين ونشر المُصالحة.

وبعد الحرب الأهليّة صدر قانون العفو الرقم ٨٤ لسنة ١٩٩١ [٢٦]، وبالتّوازي شرعت الدّولة في مسار المُصالحة بين النُّخب من جهة، وعودة المهجَّرين إلى قُراهم من جهة أُخرى. لكن على الرغم من تعثُّر عمليات المصالحة وعودة المهجرين في المسار الرسمي فإن المُجتمع المدني قام بجهد كبير من أجل تمكين المُصالحة بين النّاس، فالمساران الرسمي والمدني متكاملان ويصبّان معاً في مسار المُصالحة. لكن ما يأتي به المُجتمع المدني كأمر جديد هُو المصالحة على صعيد المُجتمع بينما المسار الرسمي عادةً ما كان على صعيد النُّخب وهي ميزة تُضاف إلى مسار المُصالحة التي تنبع من مُنظّمات

[٢٢] مقر العبادة وقاعة تجمُّع عامة للدُّروز.

[٢٣] اقتراح أتى كهديّة من السّماء لحُسن نيّة القائمين على عمليّة المُصالحة، إذ إنه ليس شرطاً أن يُطرح، كما في مواقف مُشابهة، من أحد المُشاركين في جلسات الحوار، بل يمكن الوسيط أو المُتدخّل في النّزاع بصُورة عامّة، من خلال نظرته إلى طبيعة النّزاع وتحليله للموقف ومعرفته أدق مفاتيح الحل، أن يطرحه أمام طرفي النّزاع، ولو لم يتطرّق إليه بشيء من التّفصيل، فيُعيدون دراسته والتّفكير فيه.

[٢٤] تعاون مع أطراف في المُجتمع المدني للعمل على تحقيق أهداف مشروع مُجتمعي مُعيّن.

[٢٥] إحدى خدمات وزارة المُهجَّرين؛ ويستفيد منها المُتضرّرون الذين تهدَّمت بيوتهم خلال سنوات الحرب الخمس عشرة.

[٢٦] صدر القانون في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ويمنح العفو عن الجرائم المُرتكَبة خلال الحرب الأهليّة.

المُجتمع المدني وتتبنّاها الحُكومة بصفة رسميّة لا العكس. ويكمن الفارق هنا في زيادة الفئة المُستهدفة لتشمل النّاس ممّن تضرروا من النّزاع على عكس المُصالحات الحُكوميّة التي تكون عادةً في إطار نُخبوي أثرها لا يكاد يطفو خارجها.

في المُقابل ليس من الضّروري تكوين قراءة ورواية مُشتركتين للأحداث الدمويّة والعنيفة بين الدُّروز والمسيحيين؛ فلكُلٍ روايته وتاريخه. إنمّا ما يجب فعله حقاً هُو الإيمان بضرورة العيش سوياً بناءً على فكرة أنَّ الفريقين هُما ضحايا لحرب وليس هُناك من فائز أو خاسر بينهُما، حتى إن العمل على تثبيت المقيمين في أرضهم يمثّل أفضل الطرق وأنجعها لعودة المهجرين. ومن البديهي أن تكون المُحاسبة هي الحجر الأساس في طيّ تجربة الحرب وآثارها، وليس بالضرورة أن تتخذ المحاسبة المنحى القانوني حصراً، وما قام به المُجتمع المدني هُو تقريب النّاس بعضهم إلى بعض قدر الإمكان، من أجل إنجاح العودة كخُطوة أُولى في تدعيم السّلم الأهلي وبناء مُستقبل مُشترك يحول من دون نُشوب نزاعات جديدة.

وعليه، لا بُد من التّوعية على ثقافة التّسامُح، وبخاصةٍ في ظل ما يجري حالياً في المنطقة من حُروب ونزاعات دمويّة وعنيفة، فالتّسامُح لا يعني الخُضوع إنمّا هُو اعتراف بحَق الآخَر في أن يكون مُختلفاً ومُستقلاً في حياته، ولهذا السّبب علينا التمسُّك بمفهوم التّسامُح في مُعالجة أسباب الحُروب، لأنّ الحروب ستنتهي يوماً مهما طال أمدها؛ والتّاريخ الإنساني حافلٌ بنماذِجَ تُؤكّد ذلك.

- إحقاق الحُقوق: لا يقوم سلام إلا على قاعدة إحقاق الحُقوق، فهي حجر أساس في تحقيق السّلام. من هُنا كان لا بُد من التّشديد على أهميّة المسار الرسمي في تقديم تعويضات إلى الضّحايا من أجل تمكينهم من العودة إلى قُراهُم. لذا، يجب النّضال من أجل استرداد الحُقوق، أو انتزاعها إذا لزم الأمر، من الجهة المُنتهكة، كطريق من أجل السّلام، إذ لا يقوم هذا التصرُّف على قاعدة إهدار الحُقوق بل على طريق استردادها وإحقاقها، إنما من دون اللجوء الى العنف.

- القُوّة الاعتراضيّة: القوة الاعتراضية تكاد تكون شرطاً أساسياً لعمليّة بناء السّلام[٢٧]؛ فهي قُوة تقول لا للعُنف وتبقى غير مرئية خلال الحرب، لكنّها تؤدي دوراً مهماً لا خلال الحرب فحسب، وإنمّا عند انتهاء أعمال العُنف بوجه خاص.

- النّضال: شرط مُكمِّل للقُوّة الاعتراضيّة، والمقصود به هُو النّضال السّلمي بالعمل المُستمر مع فئة الشّباب من أجل نشر التّفاؤُل.

[٢٧] تشييد البنية الأساسيّة والهياكل التي تُساعد أطراف النّزاع على العُبور من مرحلة النّزاع إلى مرحلة السّلام الإيجابي.

ربط تنمية مهارات أطفال اللّاجئين الحياتيّة[1] ببناء السّلام

الأستاذ أُسامة صفا والاستاذة مي عون

أولاً: الخلفيّة

تُعد أزمة اللُّجوء من أكبر التحديّات التي تُواجهها منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تُشير عدّة تقارير للأُمم المُتحدة وهيئات دوليّة أُخرى[2] إلى أنَّ هذه المنطقة تُشكّل في آنٍ واحد منشأ وجسراً لعُبور اللّاجئين[3] والمُهاجرين[4] والنّازحين[5] إلى بقاع أُخرى في العالم. وفي مُواجهة هذه الأزمة تنشَط مُنظّمات دوليّة ووطنيّة لتأمين الدَّعم الإنساني لهؤلاء اللّاجئين. يأتي ذلك في ظل تنامي الضّغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المُجتمعات المُضيفة التي تواجه من جرّاء ذلك تحديين أساسيَّين:

الأوّل على مُستوى الأزمة الإنسانيّة غير المسبوقة التي يذهب ضحيّتها بالدّرجة الأُولى اللاجئون أنفُسهم؛ وخُصوصاً الأطفال منهم.

والثّاني تفاقُم التّنافُس وحدّة التوتُّر بين اللاجئين والمُجتمعات المُضيفة، إذ عادةً ما يُساهم قُدوم أفراد جُدد وبأعداد كبيرة - تُضاعف عدد السُّكان أحياناً - إلى تزايُد الضّغط على البنى التحتيّة[6] والموارد الاقتصاديّة في هذه البلاد؛ فحدّة التّوتُّر هذه عادةً ما تظهر على هيئة تنافُس حول فُرص العمل والاستفادة من الخدمات أو المُساعدات والتّسهيلات المُقدَّمة. وهذا في حد ذاته يُحتّم التّدخُّل على صعيد حل النّزاع من أجل تفادي تفاقُم التوتُّر إلى حد خلق نزاع جديد يُبنى على أسباب ذات صلة بهذا السّياق، وبخاصة تجاه فئة تمُثّل الحلقة الأضعف في المُعادلة بين الفئات المُتأثّرة باللُّجوء أو بالنُّزوح وهي الأطفال، إذ تُؤثّر بصورة مُباشرة في مسار حياتهم أكثر مما تؤثر في البالغين. فعادةً ما تؤثر الحُروب وحالات النزوح سلباً في مسار النُمو النّفسي للطفل، وهُو في طور تكوين شخصيته، فتضعه تحت خطر ضياع القيم الأخلاقيّة بسبب المُعاناة النفسيّة التي وجد نفسه مُحاصَراً فيها، أو خطر التّوجُّه إلى العُنف كوسيلة للتّعبير عن النّفس ولمُواجهة الضُّغوط المُختلفة.

[1] محاولة لتسليط الضّوء على الأثر السّلبي الذي يحدث للأطفال اللاجئين - والأطفال بصفة عامّة - المُتأثّرين بالنّزاع، وتعزيز بناء السلام بتقديم الدّعم النّفسي إليهم ورفع مُعدّل الكفاءة لديهم ليحسنوا التّعاطي مع الواقع المُعاش.

[2] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمُكن الاطّلاع على المواقع التّالية:
http://www.unhcr.org/middle-east-and-north-africa.html
http://www.mei.edu/content/map/protracted-circumstances-refugee-displacement-middle-east-making-home-limbo
http://odihpn.org/magazine/refugees-host-states-and-displacement-in-the-middle-east-an-enduring-challenge/

[3] اللاجئ هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد. (انظر الي اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين).

[4] هم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أسباب أخرى. وعلى عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة. فإذا اختاروا العودة إلى الوطن سيستمرون في الحصول على الحماية من حكومتهم.

[5] النازح هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ولكنه لم يعبر حدا دوليا معترفا أي انتقال إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات.

[6] النّموذج الأوفى لعمليّة الضّغط على البنى التحتيّة، مُعضلة إسكان اللّاجئين في بلدان تُعاني أزمة سكن في الأساس.

وفي هذا السياق؛ هُناك حاجة إلى النظر في مسألة اللاّجئين لا فقط من زاوية بناء السّلام وحل النزاع؛ بل أيضا من زاوية توفير وسائل الدّعم النّفسي والاجتماعي المُختلفة وفقاً للخصوصية الثقافية لهذه الفئة العمرية، فجعل هذه الوسائل جُزءاً أساسياً في البرامج النفسيّة لمُساعدة الأطفال يساهم على نحو أفعل في بناء قُدراتهم على استعادة بعض السيطرة على الواقع. ويُعدّ الدّعم النّفسي والاجتماعي رداً إنسانياً يقوم على توفير الرعاية النفسيّة والاجتماعيّة لضحايا الكوارث وأعمال العُنف، ويرمي إلى تعزيز مناعة المُجتمعات والأفراد تجاه تفاقُم المُشكلات المُختلفة مع مُراعاة الجوانب الثّقافيّة ذات الصّلة اي الرفع من المُعدّل العام للتّعاطي مع الأزمة، سواءً بصفة رسميّة كدولة أو بصفة فرديّة من مُواطني الدّولة المُستضيفة تجاه اللاجئين. فالعمل على إدراك العواطف والتّعاطي معها وتفعيل السُّلوكيات الإيجابيّة من شأنها أن ترفع الثّقة بالنّفس لدى الطّفل، وتُعزّز لديه القُدرة على التّواصُل الاجتماعي وبناء عَلاقات صحيّة إيجابيّة مع الأقران والبيئة المُحيطة على حدٍّ سواء. كما أنّها تُعزّز من القُدرة على التّعاطي مع اللّحظات الصّعبة أو المِحن.

من هُنا تمَّ تطوير **مورد تدريبي**، موضوع هذه الحالة، يعتمد على أساليب غير تقليديّة بناءً على مفهوم التعلُّم التّجريبي[٧]، يشمل في آنٍ واحد مزيج من مهارات حل النّزاع ووسائل الدّعم النّفسي والاجتماعي، وقد تمَّ تطوير هذا المورد بناءً على أُسُس علم النّفس وتسوية النّزاع، وهي ذات الأُسُس التي تُستخدم في علم النفس تحت مُسمّى «كيفية التّعامل مع الحرب وآثارها». وقد أكد العديد من العاملين في مجال علم النفس والاجتماع ومجال حل النزاع أن هذين المجالين يتداخلان على الأرض الواقع وانه من الجدير ان يتم الجمع بينهما لتتضاعف الجهود ولتحقيق أقصى قدر من التأثير. وبالتالي فان هذا المورد هو عبارة عن اداة تدريبية تنطلق من خبرة المؤلف النظرية والتطبيقية في هذا المجال لتعكس جملة من الاحتياجات الملموسة في واقع المجتمعات المضيفة وتقدم مجموعة من الحلول المطلوبة لمُواجهة أزمات المنطقة؛ خُصوصاً المتعلّق منها بواقع اللاجئين في المُجتمعات المُضيفة، وكيفيّة التّفاعُل معها بصُورة فاعلة.

ثانيا: الحالة:

الخُطوط العريضة التي ينطلق منها مورِد أطفال اللّاجئين:

- عمليّة بناء السّلام لا تنحصر فقط بمسارات إدارة النّزاع، إذ يمُكن للمرء أن يعمل على بناء السّلام وتدعيمه حتى في أوقات الاستقرار، فالاستقرار النّفسي ومهارات التّعاطي مع النّزاع عادةً ما تكون حجَر أساس في تفادي نُشوء نزاعات جديدة.

- الرّخاء ونوعيّة أساليب الحياة البديلة -البعيدة عن العُنف- تُشكّل حجر أساس لبناء السّلام، حيثُ يتم ذلك من خلال تأمين مساحة لاستيعاب الاختلافات العامّة بشكل مرن بما فيه الكفاية بين جميع الأطياف التي تعيش في مُحيط مُجتمع واحد.

الفئات المُستهدفة:

في حين أن مُعظم التّدريبات تستهدف الأطفال المُراهقين **إلا أنَّ الفئة المُستهدفة من مورِد أطفال اللاجئين هي الفئة العُمريّة بين السّابعة والحادية عشرة،** وهي مرحلة عُمريّة تُشكّل حجر أساس في تكوين شخصيّة الفرد وكيفيّة تعامُله مع مُحيطه ومُستقبله. فهو إذن يسعى لجذب فئات:

- الوُسطاء والعاملين الميدانيين من أجل تدريبهم على كيفيّة التّعامُل مع التوترات والنزاعات التي يعيشها الأطفال اللاجئين.

- الأطفال من خلال تدريبات شيّقة ومرحة، تعتمد على منهجيّة مُبسّطة من أجل دعم قدراتهم ومساعدتهم على مواجهة الخلافات والنزاعات اليومية.

الأهداف الرئيسيّة:

أمّا عن الأهداف؛ فهُناك أهداف عدّة تصُبُّ في صالح الطّفل على أساس تعليمه بأنَّ هُناكَ دائماً حُلول للنّزاع القائم وآليات للتأقلُم والخُروج من الأزمة. أمّا **الأهداف المُحدّدة فهي:**

- تقديم مهارات تدريبيّة تقوم على دمج مهارات وتقنيّات حل النّزاع من جهة ووسائل الدّعم النّفسي والاجتماعي من جهةٍ ثانية، وهُو يُقدّم بالتّالي نموذجاً مُشتركاً ومُتكاملاً للبحث في دراسة مُشكلة اللُّجوء من خلال وجهتي نظر اللاّجئين والمُجتمعات المُضيفة.

[٧] هُو التعلُّم القائم على مُواكبة العصر الحديث وتلبية مُتطلّباته المُختلفة.

- تعزيز قُدرات بناء السّلام لدى مُيسّري الحوار والعاملين مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة

- تعزيز مهارات التكيُّف[٨] لدى الأطفال من اللاجئين أو المُجتمعات المُضيفة، عن طريق توفير مهارات تكيُّف إيجابيّة لمُساعدتهم على التّعاطي بصُورة فاعلة مع المواقف الصّعبة والنزاعات.

- التّحفيز على نهج التّغيير السُّلوكي لدى الأطفال من خلال فَهم واستيعاب القيم الإيجابيّة وبناء علاقات بنّاءة مع بيئاتهم.

- تزويد الأطفال بأدوات حل النّزاع المُناسبة لهُم من ناحية تدريبهم على مُختلف طُرق التّعامُل مع الضُّغوطات، وذلك لحماية أنفسهم من خلال تعزيز الثّقة بالنفس وتطوير المهارات الشخصيّة اللازمة لفهم الواقع الجديد وحُسن التّعاطي معه.

- تدعيم الشُّعور لدى الأطفال بالتأقلُم مع الواقع الجديد، ومن ثمَّ تخفيف حدّة الأثر النّفسي عليهم.

منهجية المورد:

تعتمد منهجيّة المورد على انتهاج أُسلوب إلقاء القصّة، وهُو أسلوب مُحبَّب لدى الأطفال، إذ يُؤدّي إلى رفع نسبة التّشويق وحُب الاستطلاع لديهم، إضافةً إلى القُدرة على التخيُّل التّفاعُلي بين راوي القصّة والأطفال، فقصّة المورد تتمحور حول عنوان «الصّديق الصّغير» حيثُ تهب عاصفة على غابته ويضطر مُكرَهاً إلى الهجرة والنُّزوح إلى مكان أكثر أماناً. وتعتمد المنهجيّة في هذا الإطار على الاقتراب من هواجس الطّفل من دون تطرُّق إلى موضوعات الخَوف التي تُثير قلق أو اضطراب لديه. فالأُسلوب الروائي[٩] يصل إلى الأطفال بشكل سهل ومرح أيضاً، والصّديق الصّغير يخوض عشرة تجارب أساسيّة تعكِس ما يمُر به اللاجئين الأطفال من مصاعب وتحديّات.

ويُقدّم المورد أساليب ومعايير لحُسن التّعاطي مع هذه المُشكلات من خلال عشرة تدريبات أساسيّة على النّحو التّالي:

١) التعرُّف أكثر على قصة الصّديق الصّغير: وذلك لتقديم القصّة للأطفال ومُحاولة التحدُّث معهم حول واقع الصّديق الصغير، هُويّته وما حلَّ به في واقعه الجديد.

٢) جعل الأطفال يُدركون الميزات الشخصيّة والخصائص والقُدرات التي يتمتّعون بها وطابعها الفريد لكُل منهم، وذلك من أجل إبرازها وتمكينهم من تنمية ذاتهم.

٣) أرض من دون قواعد: الهدف هُو تعريف الأطفال على أهميّة سَن القواعد المُنظّمة في المُجتمع المُضيف والتي هي مُختلفة بطبيعتها عن القواعد في مُجتمعاتهم، واستساغة هذا الأمر والتّعامل معه بتفهُّم من أجل حمايتهم ودعمهم.

٤) جعل الأطفال يتعرّفون على مشاعر الآخَرين والتّعامُل باحترام مع مُختلف العواطف.

٥) كُل منّا له نظّارته الخاصّة ورُؤيته للأُمور: لكُل فرد تصوُّرات وتفسيرات مُختلفة حول موقف مُعيّن، فما هُو صحيح بالنّسبة للبعض ليس صحيحاً دائماً بالنّسبة للآخَرين. حيثُ يُدرك الأطفال أنه من الطبيعي بالنسبة لهم -أو للآخَرين- أن يُكوّنوا وجهات نظر خاصّة بهم وسُلوكيّات أو مواقف مُختلفة، ما سيجعل لديهم ملكة رؤية الأُمور بعين الآخَر، وذلك بناءً على مُعتقداته وثقافته و/ أو تاريخه.

٦) الأخلاق الحسنة تُشكّل فارق: جَعْل الأطفال يفهمون أن تمتُّعهم بحُسن الخُلُق وتصرُّفهم بشكل لائق هُو من المهارات الحياتيّة الهامّة التي تُساعدهم على بناء علاقات إيجابيّة مع المُحيط، ما يفتح لهم الباب أمام فُرص أفضل في واقع الأمر.

٧) مُتلازمتي الشُّعور بالجُوع والغضب: جَعْل الأطفال يفهمون أهميّة السيطرة على الغضب وإدارة عواطفهم، وإدراكهم بأنَّ الغضب؛ عاطفة طبيعية مع الأخذ في الاعتبار بألا يكون ذلك على حساب أحد.

٨) المكسب المُتبادل: تعريف الأطفال بمبدأ الكَسب المُشترك وتجربته على نحو جيّد فالعلاقات الإنسانيّة جميعها بها وجهين وتُحقّق نفعاً للإنسان سواءً رَضِيَ بها أم لم يرض. وبالتالي فان الرفع من مُعدّل الاستعداد لدى أبناء الدولة المُضيفة وكذا أطفال اللاجئين نفسهم بأن يُكسِب كل منهم الآخَر أمر هُو بحاجة إليه في الواقع.

٩) طلب المُساعدة: جَعْل الأطفال يُدركون أنه أمرٌ طبيعيّ وحَسَن أن يطلبوا المُساعدة من طرف ثالث.

١٠) الجُهوزيّة لخَوض مُغامرات جديدة: الدّفع بالأطفال لإنهاء قصّة «الصّديق الصّغير» بخاتمة مرحة، سعيدة، إيجابيّة ومُشجّعة.

٨ التّعايُش مع الأمر الواقع بصُورة ناضجة ومن دون استغراب أو استهجان لما سيجد فيه عن الموطن السّابق.

٩ القائم على السّرد والتّشويق كأساس.

ثالثا: الدروس المستخلصة والتوصيات:

تُشكّل المواد التدريبيّة بشكل عام أداة هامّة من أجل حُسن النّظر إلى المُشكلات التي تنتج عن واقع مُعيّن، كمسألة النّزاعات المُحتمَلة بين اللاجئين والمُجتمعات المُضيفة أو بين اللاجئين أنفُسهم، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على التّفاعُل بين المُدرّب والمُشاركين.

من أجل تطوير هذا الأمر وإظهاره على نحوٍ لائق تمَّ اتّباع الخُطوات التّالية لتحقيق أكبر استفادة:

١) مُراجعة لما نُشر سابقاً من موارد في هذا المجال؛ **تمَّ استخلاص نتيجة مفادها ألا توجد مواد كافية تجمع في آن واحد بين تقنيات الدّعم النفسي الاجتماعي ووسائل حل النّزاع.**

٢) تطوير فكرة المورد وكتابتها في مُسوّدة أوليّة مع تعديل القصّة في البداية من فكرة النيران، إلى فكرة عاصفة شديدة هبّت وقام الصّديق الصّغير بالهُروب منها؛ مرد ذلك إلى أنَّ أحد الأطفال اللاجئين كان قد عانى من واقعة نيران سابقة أجبرته على الهرب، ممّا تسبّب له بانزعاج شديد داخل الورشة وتذكُّر لما حدث. لذا كان اقتراح المُيسّرين بتعديل القصّة على النّحو المذكور.

٣) مُراجعة خُبراء وعُلماء نفس من أجل الوُقوف على رأيهم في السُّبل المُتاحة لتسليط الضّوء على الحاجات النفسيّة لدى هذه الفئة من الأطفال.

٤) تكرار اختبار المورد مع مجموعات مُتنوّعة من الأطفال تنتمي إلى الفئة العُمريّة ذاتها لمعرفة مدى تجاوُبهم مع المواد المطروحة وتفاعُلهم وفهمهم لها بالصُّورة المطلوبة.

٥) تعديل المواد بناءً على هذا التّفاعُل حين تمَّ تبنّي الصيغة النهائيّة للمورد: فعلى سبيل المثال؛ طالَب بعض الأطفال بوُجود صُور وحكايات مُصوَّرة تُسهّل من فهمهم وقُدرتهم على مُعالجة القصّة والتّجاوب معها.

٦) من واقع التّجربة وعن طريق تقييم مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة لها **ظهرت ضرورة بتطوير «كتاب مورد» جديد من أجل تدريب المُدربين**[١٠] على المورد نفسه ومعرفة أُسلوبه ومنهجيّته قبل استعماله مع الأطفال وذلك لمراعاة الإختلافات والخصوصية الثقافية لكل جماعة.

٧) التّقييم المُستمر لتأثير ورش العمل على الأطفال على المدى القصير والمدى الطويل، وتطوير المورد بحسب نتائج التقييم.

وكنتيجة لما جرى؛ تمَّ بالفعل انتهاج المورد في ورش عمل عديدة مع أطفال من سُوريا وفلسطين والعراق، وكانت النّتائج إيجابيّة إلى حد كبير من ناحية دعم إندماج الأطفال في مُجتمعاتهم الجديدة، وتعزيز قدرتهم على التواصل، والتعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم. ونالت نتائج هذه الورش ثناءً من عدّة مُنظّمات دوليّة كالتّحالُف الدّولي لإنقاذ الطُّفولة (Save the Children)[١١].

وجديرٌ بالذّكر القول بأنه ليس بالضّرورة أن تكون الفئة المُستهدفة من الأطفال النّازحين واللاجئين فقط؛ فالمورد يستهدف الأطفال عُموماً[١٢] وبخاصّة أولئك الذين يُعانون من مُشكلات مُجتمعيّة و/ أو نفسيّة. ومن هنا يمُكن إشراك الأطفال الآخَرين عبر المدارس أو الأندية أو المُخيّمات الصيفيّة أو الكشّافة، وغيرها من الرّوابط المُجتمعيّة التي تجمع الأطفال. إلا إنه وفي الحالات العامّة المُتعلّقة باللاجئين؛ يبقى من المُستحسَن أن يكون المُتدرّبون مُعبّرين عن مزيج من النّازحين أو اللاجئين والمُجتمع المُضيف. وأيضاً أن يتراوح عدد الأطفال في التّدريب الواحد ما بين ٨ أطفال إلى ١٦ طفلاً كحد أقصى لضمان تحقيق أكبر استفادة مُمكنة لهذا العدد المُناسب بالنّسبة لفريق العمل المُتابع للتّدريب، وليس فقط بالنّسبة إلى المُدرّب، حتى يمُكن التّواصل مع الأطفال بشكل شخصي وإعطائهم المساحة اللازمة للتعبير عن أنفسهم والتّفاعل مع مواد التّدريب، وذلك في مدى زمني للتّدريب يُقدّر بنحو يوم إلى ٣ أيّام ويتم تكراره بحسب ما يقتضي السّياق.

وكتوصية أخيرة في ختام الحديث عن هذا النّموذج؛ نرى أنه من المُمكن -أيضاً- دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصّة -عبر مكان ووسائل التّدريب- عن طريق الاستجابة لحاجاتهم، أما بالنّسبة للخُصوصية الثقافيّة فالمورد يُشدّد على المُعاناة والمُشكلات التي تُواجه الأطفال بشكل عام، وذلك عبر ثقافات وأُطر مُجتمعيّة مُختلفة تقِل فيها الفُروق بين الثّقافات. وبناءً عليه يمُكن الاستفادة من المورد في العديد من البيئات الثقافيّة ومُحاولة تعميم الفائدة المُستخلَصة من هذه الحالة على حالات أخرى لها أوجه شبه في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

١٠ وذلك للوُثوق في مدى جهوزيّة المُدرّب واستعداده لتقديم أقصى استفادة مُمكنة من قراءته من المورد وإسقاطاته على الواقع منه.

١١ مُنظّمة بريطانيّة غير حُكوميّة، معنيّة بالدّفاع عن حُقوق الطّفل حول العالم، وتُعتبر أوّل حركة مُستقلّة تُدافع عن الأطفال وتُقدّم لهم مُساعدات إغاثيّة، كما تُساعد في دعمهم في البلدان النّامية. [نقلاً عن الموقع الرّسمي للمُنظّمة: https://www.savethechildren.net/about-us/our-story]

١٢ الأطفال بصفة عامّة، سواءً أكانوا لاجئين أم مُواطنين عاديين يمرُّون بأزمات ذات بُعد اجتماعي أو نفسي.

الملاحق

منظمة سند لبناء السلام

بيان صحفي

المؤتمر الصحفي لشيوخ عشائر البو عجيل والبو ناصر بخصوص جريمة سبايكر

28 نيسان 2015

العراق- اربيل

اقام شيوخ عشائر البو عجيل والبو ناصر مؤتمرا صحفيا في اربيل اليوم، الثامن والعشرون من شهر نيسان 2015 لغرض الاعلان عن مواقفهم الحقيقية مما جرى في مجزرة سبايكر البشعة التي استهدفت ابناء العراق في حزيران 2014. وفي هذا البيان، سلط الشيوخ الضوء على الدور الوطني والبارز المتمثل بمواقف المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف من الارهاب والدعوة للحفاظ على الارواح والممتلكات والوقوف بوجه تنظيم داعش الارهابي. كما وسلط البيان الضوء على الانجازات العسكرية العراقية على الارض والاستعداد للانخراط والمشاركة مع القوات الامنية في تحرير الاراضي العراقية من سيطرة الارهابيين. اشار البيان ايضا الى اعلان البراءة من قبل المنفذين لجريمة سبايكر ومنهم من كان ينتمي الى عشائر البو عجيل والبو ناصر والالتزام بالتعاون مع السلطات العراقية في تسليم اسماء المشاركين في الجريمة والكشف عن مواقع رفاة الشهداء بقدر ما يمتلكون من معلومات، وهم ايضا يضمون صوتهم الى صوت اخوانهم وابناء وطنهم في الفرات الاوسط والجنوب بمطالبة الحكومة العراقية بالاسراع بتعويض ذوي الشهداء ماديا ومعنويا وفي ذات الوقت العمل على الاسراع في كشف الحقائق المتعلقة بجريمة سبايكر.

يأتي هذا المؤتمر ضمن مبادرة يقودها شبكة الميسرين العراقيين وهم مجموعة من الخبراء العراقيين في مجال ادارة النزاعات والتيسير والوساطة ونشر مفاهيم التعايش السلمي وبناء السلام، وبدعم اداري وتقني من قبل منظمة سند لبناء السلام، حيث قام فريق العمل بتشكيل لجنة للتواصل والتنسيق تضم نخبة كريمة من شيوخ العشائر العراقية من محافظات صلاح الدين، الفرات الاوسط والجنوب للعمل على تخفيف حدة التوتر الناتج عن مجزرة سبايكر وتعزيز اللحمة الوطنية والتعايش السلمي المستدام بين شرائح المجتمع العراقي المتنوعة.

يرفق لعنايتكم، نص البيان الصحفي لشيوخ عشائر البو عجيل والبو ناصر للنشر والاعلام.

ورقة المبادئ الرئيسية التي مثلت خطوطاً عريضة محل إجماع بين الأطراف

تحت شعار

"بالحوار والتعايش السلمي نعزز السلام"

اجتمع في بغداد يوم الثلاثاء ٢٨ آب ٢٠١٢ نخبة من وجهاء وأشراف سهل نينوى (قضاء الحمدانية) من الشبك والمسيحيين لتدارس سبل تحقيق السلام في المنطقة وضمان العيش الرغيد للجميع، وبعد النقاشات اتفق المجتمعون على ما يلي:

١- أن يكون الحوار اللغة الوحيدة في تداول الأمور العالقة بين الطرفين ورفض العنف بصورة قاطعة في معالجة الأزمات.
٢- تشكيل لجنة من الطرفين تسمى (لجنة التواصل) تجتمع شهريا وتناقش الأمور والمستجدات وتقدم الحلول للتحديات ولكل أمر طارئ بما يضمن إرساء السلام والتعايش السلمي للجميع.
٣- العمل على إيقاف التصعيد بكل اشكاله، سواء من خلال دور العبادة أو من خلال الإعلام بكافة صوره المرئية والمسموعة والمقروءة ومواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الالكترونية.
٤- ناقش المجتمعون مواقف واحتياجات كل طرف ضمن أربعة محاور رئيسية و هي: الأمن والخدمات والشعائر الدينية وحق التملك، وأتفق الجميع على مواصلة العمل المشترك والحوار بين الطرفين لغرض إيجاد الحلول المناسبة لها .

معجم المصطلحات

اللاجئون: اللاجئ هو شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

المهاجرون: هم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أسباب أخرى. وعلى عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة. فإذا اختاروا العودة إلى الوطن سيستمرون في الحصول على الحماية من حكومتهم.

النازحون: النازح هو الشخص الذي أجبر أو أكره على الفرار وترك منزله ومكان إقامته المعتادة أو الأصلية أو اضطر إلى ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان ولكنه لم يعبر حدا دوليا معترفا أي انتقال إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري أو الألغام أو إعاقة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات.

المجتمع المدني: مصطلح يشير لمجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي تساعد المجتمعات بشكل كبير بالنهوض والعمل على حقوق ورفاه الافراد. ويمكن أن يشمل هذا المصطلح الجماعات المدنية والتعليمية والتجارية والنقابية والخيرية والإعلامية والدينية والترفيهية والثقافية ومجموعات المناصرة، فضلا عن الجمعيات غير الرسمية والحركات الاجتماعية. ومن الناحية النظرية، تختلف أشكالها المؤسسية عن أشكال الدولة والأسرة والأسواق، على الرغم من أن الحدود غالبا ما تكون غير واضحة. يمكن للمجتمع المدني القوي، أو «الفضاء العمومي»، حماية الأفراد والجماعات من الحكومة المتطفلة والتأثير الإيجابي على سلوكها. لا تشمل معظم التعاريف المؤسسات التجارية ولكنها تشمل جمعيات الأعمال. كما ان البعض الاخر من التعاريف لا يعتبر وسائل الإعلام جزءا من المجتمع المدني بل بالأحرى أداة يمكن أن تعزز المجتمع المدني.

النزاع: جانب حتمي من التفاعل الإنساني. ينشا النزاع عندما يسعى فردان أو أكثر او مجموعة من الافراد إلى تحقيق أهداف متعارضة. ويمكن أن تكون النزاعات عنيفة، كما هو الحال في الحرب أو لا عنفية كما هو الحال في الانتخابات أو في الاجراءات القانونية التخاصمية. ولكن عند توجه النزاعات بشكل بناء يسعى الي إيجاد حلول، يمكن أن يكون النزاع مفيدا.

تحليل النزاعات: دراسة منهجية للنزاع بشكل عام والنزاعات الفردية أو الجماعية على وجه الخصوص. يوفر تحليل النزاع استقصاء منظم حول الأسباب وتحول الصراع والمسارات المحتملة للصراع بحيث يمكن فهم عمليات اتخاذ القرار على نحو أفضل. وبالنسبة لنزاعات معينة، تستخدم أحيانا مصطلحات تقييم النزاع أو رسم خرائط النزاع لوصف عملية تحديد أصحاب المصلحة ومصالحهم ومناصبهم وإمكانية إدارة النزاع.

إدارة النزاعات: مصطلح عام يصف الجهود الرامية إلى منع النزاعات أو الحد منها أو احتوائها أو حلها، ولا سيما النزاعات العنيفة، مع بناء قدرات جميع الأطراف المعنية على بناء السلام. وهي تقوم على مفهوم أن النزاعات هي جزء طبيعي من التفاعل الإنساني، ونادرا ما يتم حلها أو إزالتها تماما، ولكن يمكن إدارتها من خلال تدابير مثل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم. وتدعم إدارة النزاعات أيضا التنمية الأطول أجلا للنظم والمؤسسات المجتمعية التي تعزز الحكم الرشيد وسيادة القانون والأمن والاستدامة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، مما يساعد على منع نشوب النزاعات في المستقبل. ومن المصطلحات الوثيقة الصلة بإدارة النزاعات «صنع السلام»، ولكن هذا المصطلح يميل أكثر الى التركيز على وقف النزاعات الجارية والتوصل إلى اتفاقات

جزئية أو تسويات أوسع نطاقا عن طريق التفاوض.

تفادي النزاع: يستخدم هذا المصطلح في أغلب الأحيان للإشارة إلى التدابير المتخذة لإبقاء الخصومات المنخفضة المستوى أو المستعرة منذ امد طويل من التصاعد إلى العنف، ولكن يمكن أن تنطبق أيضا على الجهود المبذولة للحد من انتشار العنف إذا حدث، أو لتجنب تكرار العنف. وقد يشمل هذا المصطلح نظم الإنذار المبكر، وتدابير بناء الثقة (الخطوط الساخنة، والإخطار بتحركات القوات)، والوزع الوقائي، والجزاءات. يشار إليها أحيانا بالدبلوماسية الوقائية.

حل النزاعات: هي الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وذلك عن طريق إيجاد مصالح مشتركة وأهداف شاملة. وهي تشمل تعزيز المواقف الإيجابية وتوليد الثقة من خلال مبادرات المصالحة، وبناء أو تعزيز المؤسسات والعمليات التي تتفاعل خلالها الأطراف بسلم.

تحول النزاع: مفهوم تم تطويره مؤخرا وهو يؤكد على معالجة الجذور الهيكلية للنزاع عن طريق تغيير أنماط السلوك القائمة وخلق ثقافة المناهج اللاعنفية. وهو يقترح منهجا متكاملا لبناء السلام يهدف إلى إحداث تغييرات طويلة المدى في الأبعاد الشخصية والعلاقاتية والهيكلية والثقافية. واعترافا بأن المجتمعات التي تعيش نزاعات لديها أنظمة قائمة لا تزال تعمل، فإن تحويل النزاع يركز على بناء المؤسسات المحلية بالإضافة ال العمل على الحد من دوافع النزاع.

إدارة الأزمات: محاولة السيطرة على الأحداث خلال الازمات من أجل منع وقوع أعمال عنف كبيرة ومنتظمة أو للحد من تصاعدها. وعادة ما ينطوي ذلك على إيجاد توازن بين القسر والايواء.

الحوار: هو محادثة أو تبادل للأفكار للوصول إلى تفاهم متبادل من خلال تقاسم وجهات النظر. الحوار هو عملية تعلم تمكننا من الاطلاع على معتقدات، ومشاعر، ومصالح، واحتياجات المجموعة الاخرى ويكون ذلك بطريقة غير سرية، مفتوحة، وعادة بمساعدة طرف ثالث ميسر. يعرف الحوار الميسر على انه عملية تكون فيها الأطراف المتحاورة جالسة وجها لوجه، وغالبا ما يقوم هذا النوع من الحوار بين النخب وفي مكان مخصص للجلوس والاجتماع، ويكون تدخل الطرف الثالث الميسر بطريقة غير مباشرة او من خلال محادثات الجوار.

الإنذار المبكر: تقييم الحالات شديدة الخطورة من أجل تقديم إشعار في الوقت المناسب عن احتمالية تصاعد العنف. وقد استخدمت نظم الإنذار المبكر لتقييم التهديدات البيئية، وخطر وقوع الحوادث النووية، والكوارث الطبيعية، والتحركات الجماعية للسكان، وخطر المجاعة، وانتشار الأمراض، بالإضافة الى النزاعات العنيفة.

الانتخابات: العملية التي يختار من خلالها المواطنون عادة ممثليهم في السلطة التشريعية وأحيانا التنفيذية والقضائية. وتختلف نظم التصويت على نطاق واسع، ولكن معظمها يكون إما بالتناسب او بالأغلبية. ومن المهم أن نلاحظ أن إجراء الانتخابات ليس سوى جزء واحد من مسار بناء الديمقراطية.

التقييم: هو عملية جمع البيانات وتحليلها على نحو منهجي ويتعلق ذلك بمسار المشروع أو مخرجاته (المواد والأنشطة) وبأثاره أو نتائجه (التأثيرات الفورية والطويلة المدى).

التيسير: هو عملية أو مجموعة من المهارات التي يحاول من خلالها طرف ثالث مساعدة المتنازعين على التحرك نحو حل لنزاعهم. ويمكن أن يلعب الميسر دورا نشيطا في عدة مستويات حيث يمكنه مساعدة الأطراف على وضع القواعد الأساسية وجداول الأعمال للاجتماعات، وعلى التواصل بينهم، وتحليل الوضع والنتائج المحتملة - بشكل عام، ومساعدتهم كذلك على الحفاظ على المسار الصحيح والعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة. وقد يعني ذلك أيضا مساعدتهم على تحديد تلك الأهداف.

الوساطة:

طريقة للتفاوض، يساعد فيها طرف ثالث، مقبول من الأطراف المتنازعة، على إيجاد حل لا يستطيعون التوصل اليه بأنفسهم. هي عملية سياسية من ثلاثة جوانب يبني فيها الوسيط علاقات مع الطرفين الآخرين لمساعدتهما على التوصل إلى تسوية لنزاعهما. وخلافا للقضاة أو المحكمين، ليس للوسطاء سلطة البت في النزاع بين الطرفين، على الرغم من أن الوسطاء الأقوياء قد يؤثرون بصفة كبيرة على النتيجة. وعادة ما يكون الوسطاء من خارج النزاع. ويكون الوسطاء في بعض الأحيان محايدين، وفي حالات أخرى لديهم مصلحة استراتيجية تحفزهم على تشجيع التوصل إلى نتيجة تفاوضية معينة. قد يركز الوسطاء على تسهيل التواصل والتفاوض بين الاطراف، ولكنهم يقدمون أيضا الحلول ويستخدمون النفوذ، بما في ذلك الحوافز الإيجابية والسلبية، لإقناع الأطراف بالتوصل إلى اتفاق.

بناء السلام:

نشا هذا المفهوم في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع وذلك من أجل تعزيز المصالحة والتعمير. وقد اتخذ هذا المفهوم مؤخرا معنى أوسع ليشمل توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وضمان الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتوفير خدمات علاج الصدمات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توطين النازحين ودعم التعليم والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي. وعلى هذا النحو، فإن هذا المفهوم يشمل أيضا منع النزاعات بمعنى منع تكرار العنف، فضلا عن إدارة النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع. وبمعنى أوسع، يشمل بناء السلام عملية التحول نحو علاقات أكثر سلمية، وهي عملية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار، والتوفيق بين الخلافات، وتطبيع العلاقات، وبناء المؤسسات التي يمكنها إدارة النزاع دون اللجوء إلى العنف.

المصالحة:

هي عملية طويلة الأجل يبني بها أطراف النزاع العنيف الثقة، ويتعلمون العيش بشكل تعاوني، وخلق سلام مستقر. ويمكن أن يحدث ذلك على المستوى الفردي ومستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني. وقد تنطوي على الحوار، والاعتراف بالذنب، والعمليات القضائية، واللجان الحقيقة، والتسامح والصلح.

العدالة الانتقالية:

هي الجهود الرامية إلى معالجة إرث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والتي لا يمكن معالجتها بشكل كامل من قبل الهياكل القضائية وغير القضائية القائمة. وقد شملت الردود الحكومية في هذا السياق الملاحقات الجنائية، ولجان الحقيقة، وجبر الضرر، والعدالة بين الجنسين، وإصلاح نظام الأمن، وتخليد الذكرى، وغير ذلك من جهود متعلقة بالمصالحة.
هيئة رسمية تقوم عادة بتأسيسها الدول بعد فترات من العنف المرتكب من قبل الدولة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في إنشاء سجل مخالفات كجزء من عملية شاملة للتنفيس والمصالحة. وتخول هذه اللجان أحيانا منح العفو الكامل أو الجزئي مقابل الإفصاح الكامل، ولكن هذه الممارسة نادرة. وتتناول بعض اللجان أيضا مسائل الجبر وإعادة التأهيل. انظر أيضا المصالحة

لجنة الحقيقة (والمصالحة) أو لجنة الحقيقة والعدالة:

هيئة رسمية تقوم عادة بتأسيسها الدول بعد فترات من العنف المرتكب من قبل الدولة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في إنشاء سجل مخالفات كجزء من عملية شاملة للتنفيس والمصالحة. وتخول هذه اللجان أحيانا منح العفو الكامل أو الجزئي مقابل الإفصاح الكامل، ولكن هذه الممارسة نادرة. وتتناول بعض اللجان أيضا مسائل الجبر وإعادة التأهيل. انظر أيضا المصالحة

السير الذاتية لاعضاء المنتدى الاقليمي للميسرين

السيرة الذاتية:

أحمد عبد الحميد عبد الواحد

يعتقد أحمد عبد الواحد أنّ لكلّ فرد مهما كان سنه، ولكلّ مؤسّسة مهما كان حجمها، دوراً أساساً في تحقيق السّلام المدنيّ والعدالة الاجتماعيّة. عمل عبد الواحد خلال السّنوات الخمس وعشرين المنصرمة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا مع منظّمات دوليّة، كمؤسّسة الشّرق الأدنى ومؤسّسة الإغاثة الدّوليّة، صمم من خلالها ونفّذ مشاريع إنمائيّة ركزت على التّعايش السّلمي، وتعليم الشّباب، وبلورة السّياسات الاستراتيجيّة، وحماية البيئة. يأمل عبد الواحد تشجيعَ منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة على المشاركة بصورة أكبر في محادثات السّلام السوريّة.

يشغل عبد الواحد حالياً منصب رئيس أكاديميّة التّنمية الدّوليّة لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا (AID-MENA). وهو يعمل على القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، وقضايا الحوكمة والدّيمقراطيّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو مسؤول أيضاً عن برنامج «هي»، وهو مشروع يُجرى تنفيذه في خمسة بلدان، هي مصر والأردن ولبنان وتونس واليمن. يشمل هذا المشروع ما يقرب من ٣٦٠٠ امرأة يقمنَ بكتابة أوراق السّياسات العمومية التي توزعها وتحلّلها النّساءُ النّاشطات والجهات السّياسيّة الرّئيسة الفاعلة للمضيّ قدماً في الإصلاح القانونيّ والتّشريعيّ، من أجل الحدّ من الأحكام المسبقة والتّحيّز، وتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين في المجتمع.

سبق لعبد الواحد أن شغل سابقاً منصب المدير القطري لمنظمة الإغاثة الدولية، وهي إحدى المنظّمات الدّوليّة الرّائدة في مجال الإغاثة والتّنمية في اليمن. وقد عمل عبد الواحد في اليمن والضّفة الغربيّة وقطاع غزّة والعراق ميسّراً ووسيطاً لسدّ الفجوة بين المنظّمات المحليّة غير الحكوميّة والمؤسّسات الحكوميّة.

تشمل مهمات عبد الواحد تقديم المشورة المهنيّة والتّقنية حول بناء القدرات لمجموعة متنوّعة من المنظّمات والمؤسّسات المختلفة. فضلاً عن ذلك، يعدّ عبد الواحد ميّسرَ موارد في حوكمة الديمقراطية والانتخابات (BRIDGE FACILITATOR) معتمداً لدى الأمم المتّحدة. تتمحور ورش العمل حول الانتخابات الوطنيّة والإقليميّة، والمساواة بين الجنسين في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وضمان تمثيل المرأة في المسائل السّياسيّة مثل الانتخابات، والحكم، والدّيمقراطيّة. وقد مكّنت هذه الورش المتلقين من المشاركة في الشّؤون السّياسيّة والاجتماعيّة لبلدانهم. على الصّعيد العلميّ، حاز عبد الواحد درجة الماجستير في الحوكمة والتّنمية من معهد الدّراسات الإنمائيّة في جامعة سَسكس (Sussex University) في المملكة المتّحدة، كما حاز درجة الماجستير في إدارة الاعمال من أكاديميّة السّادات لعلوم الإدارة في القاهرة.

السيرة الذاتية:

شيرين ن. الطّرابلسي

رسمت الانتفاضات العربيّة نقطة تحوّل رئيسة في مسيرة شيرين الطّرابلسي المهنيّة، إذ على الرغم من مشاهد الدّمار والموت، آمنت بإمكان إحلال السّلام في المستقبل. ذلك بأنّ الصّراع، وإن كان مدمّراً، يفجّر الإمكانات البشريّة الكامنة أيضاً، ويعيد الثّقة في تلك الحركات التي تولد وتنمو من رحم الأفراد والمجتمعات. ولتحقيق ذلك، تحمل الطّرابلسي عدداً من الأهداف، لعلّ أهمّها ضمان إشراك النّساء والشّباب في أيّ عمليّة للوساطة والتّفاوض أو حلّ النّزاعات على الصّعيدين المجتمعيّ والوطنيّ.

تنشط الطرابلسي كعضوة في المنتدى الإقليمي للميسّرين لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP) وتعمل باحثة في فريق السّياسات الإنسانيّة في معهد التّنمية الخارجيّة في لندن. وهي أيضاً باحثة وطالبة دكتوراه في مجال التّنمية الدّولية في جامعة أكسفورد. أمّا أبحاثها فتشمل ليبيا وتونس ومصر واليمن وشمال نيجيريا. وهي تهتمّ بقضايا بناء الدّولة والأمّة، وتأثير التّحوّلات الاجتماعيّة والسّياسيّة في تعبئة الموارد، والأنماط الرّسميّة وغير الرّسميّة للمشاركة المدنيّة للشّباب.

في عام ٢٠١٤، عملت الطرابلسي أستاذة زائرة في جامعة نابولي. كما سبق أن عملت مديرة مشاريع في الشّراكة الإقليميّة للثقافة والتّنمية، وهو برنامج تديره مؤسسة FHI 360 . وقد سبق أن شاركت الطّرابلسي في برنامج بحثي في الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة تحت اسم «مركز جون د. غيرهارت للأعمال الخيريّة والمشاركة المدنيّة». إلى جانب ذلك كانت الطرابلسي عضواً في الشّبكة الأكاديميّة للنّزاهة في مصر، واللّجنة الوطنيّة للمتطوّعين في الأمم المتّحدة المعنيّة بالشّباب والتطوّع في مصر. كما عملت مستشارة لدى عدد من المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة، بما في ذلك «ندوة سالزبورغ العالميّة»، و«شبكة أصحاب المنح الأفريقيّة»، ومؤسّسة «برتلسمان»، و«مركز القاهرة الإقليميّ للتّدريب على حلّ النّزاعات وحفظ السّلام في أفريقيا»، والمسوح الاجتماعيّة في أفريقيا... وغيرها.

حازت الطّرابلسي درجة الماجستير في الأدب الإنكليزيّ والأدب المقارن من الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة، ودرجة البكالوريوس في الأدب الإنكليزيّ من جامعة الإسكندريّة.

السيرة الذاتية:

محمّد عبد الحافظ قطب

أدرك محمّد قطب منذ أن شارك في ورشة عمل حول بناء السّلام الاجتماعيّ والصّراعات المجتمعيّة في اليمن عام ٢٠١٠، أنّ الصّراعات لا تنبع من سبب واحد بل من أسباب كثيرة، وأنّ خلفيّته في مجالات الاقتصاد والتنمية والتّفاوض تتيح له أن يكون ركيزة من ركائز جهود المصالحة والوساطة في المنطقة.

يشغل قطب حاليّاً منصب كبير المستشارين لدى منظّمات حكوميّة وغير حكوميّة، وهو مسؤول عن تقييم الحاجات والتّدريب وبناء القدرات. فضلاً عن ذلك، محمدقطب عضو ناشط في المنتدى الإقليمي للميسرين التّابع لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP)، وقد سبق أن شغل قطب منصب مدير المشاريع الخاصّة، وتقييم البحوث ومدير قطاع البحوث والتقييم وبناء القدرات بمركز خدمات التنمية بمصر . وهو عمل مع المجتمعات المحليّة والمنظّمات غير الحكوميّة في مختلف محافظات مصر وبعض الدول العربية لتقديم التّقييمات المؤسّسيّة والتّخطيط الاستراتيجيّ، ولتصميم البرامج وتقييمها.

كما عمل قطب مع منظّمة «أرض الانسان»(Terre des Hommes) في سويسرا، والتحق بالعمل سابقا مع مؤسسات دولية مثل مؤسسة الشرق الأدني الامريكية. قاد خلال مسيرته المهنية أكثر من خمسين عملية تقييم لمشروعات وطنية واقليمية ودولية . كما قدم اكثر من أربعون ورشة عمل عن ادارة الإختلاف والتعامل مع النزاعات وبناء السلام الاجتماعي باليمن ومصر وتونس. يقوم بتصميم مبادرات مجتمعية مستخدما منهج التنمية المرتكزة على الحقوق. قدم مايزيد عن خمسة وثلاثون ورشة عمل عن المناصرة وكسب التأييد والتفاوض بمصر والعالم العربي.

يعمل خبيرا معتمدا للعديد من المؤسسات الدولية والجهات الحكومية، على سبيل المثال وليس الحصر: البنك الدّوليّ، ومنظّمة الأمم المتّحدة للطّفولة «اليونيسيف»، والوكالة الكنديّة للتّنمية الدّوليّة، ومنظّمة الإغاثة الإسلاميّة، ووزارة التّعاون الدّولي السّودانيّة، والصّندوق المصريّ السّويسريّ للتّنمية، والوكالة الأميركية للتّنمية الدّوليّة. علاوةعلىذلك، يتمتع قطب بخبرة كبيرة في تطوير أدوات التدريب، وتقديم حلقات عمل حول الفقر وحقوق الإسكان، وحلّ النّزاعات وبناء السّلام، والدّعوة وكسب التأييد والرّصد والتّقييم، وبناء القدرات لمصلحةعدد من المنظّمات في جميع أنحاء المنطقة.

على الصّعيد العلميّ، حاز قطب الماجستير في دراسات التّنمية من معهد الدّراسات الاجتماعيّةفي لاهاي، هولندا، وشهادتي الماجستير والبكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة أسيوط، مصر.

السيرة الذاتية:

خالد أحمد الوافي

يرى خالد الوافي أن السلام يبدأ من العائلة. وهو يؤمن أن المصالحة وبناء السلام لا يمكن أن ينجحا إلا متى كان أفراد العائلة يحترمون بعضهم بعضاً و يتعلمون مناقشة سبل حل النزاع والتخفيف من حدة التوتر بطرائق سلمية. وبالتالي كانت العائلة المحرك الذي شجع الوافي على تكريس حياته المهنية لبناء السلام. عاشت ليبيا سنة ٢٠١١ ثورة عنيفة، وكان الوافي شاهداً على الدمار الذي لحق مدينته الأم، مصراتة. شارك الوافي في عدة ورش العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مساعدة الليبيين على النفاذ إلى العدالة وفهم أهمية المصالحة.

يعمل السيد خالد الوافي حالياً كمحامي وله شركة محاماة كما ينشط كمدير لرابطة حقوق الإنسان في مصراته, ليبيا وكميسر في المنتدى الإقليمي للميسرين التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام. بعد الثورة الليبية، عمل الوافي محققاً لمصلحة رابطة حقوق الإنسان في مصراتة جامعاً الأدلة حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من جانب نظام القذافي. عمل الوافي سنة ٢٠١٣ مستشاراً للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في باريس محققاً الكثير من النجاحات في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان. قام الوافي في ليبيا بإعلام عائلات الأشخاص المفقودين وضحايا الجرائم الدولية بالموارد القانونية المتاحة، وشارك سنة ٢٠١١ في دورات تدريبية مكثفة تابعة لمنظمة العفو الدولية، وذلك حول القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ينتمي الوافي إلى جملة من المنظمات في ليبيا، بما فيها نقابة المحامين في مصراتة والمنظمة العربية للمحامين الشبان ورابطة حقوق الإنسان والمجموعة الاستشارية الليبية لسيادة القانون.

حاز الوافي شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة مصراتة في ليبيا.

السيرة الذاتية:

أسامة صفا

يعود اهتمام أسامة الصفا بمجال حل النزاعات إلى الدروس التي تلقاها خلال دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت. ترعرع أسامة في لبنان وكان شاهداً على تداعيات الحرب الأهلية وعلى ما عاناه لبنان من أحداث وحروب ونزاعات وأزمات متنوعة. أدرك أسامة منذ تجربته الأولى مدى ضرورة ابتعاد الشباب العربي من الفساد السياسي ومن التنافس من أجل المصلحة الشخصية وأهمية التحلي بالتعاون وخدمة مصلحة الوطن كبديل لذلك.

يترأس أسامة حالياً قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA) التي يعمل فيها في عدة مجالات، كالسياسات العمومية والحوكمة وتشريك المواطنين والمجتمع المدني في بلدان الانتقال. انتُخب أسامة أيضاً أميناً عاماً للمنظمة اللبنانية لديمقراطية الانتخابات (LADE) التي تعد منظمة رائدة في مجال الإصلاحات الإنتخابية. إضافة إلى ذلك، تولى أسامة منصب المدير العام للمركز اللبناني للدراسات وعمل لمصلحة منظمة البحث عن أرض مشتركة في كل من المغرب ولبنان والولايات المتحدة الأميركية وكذلك مكتب الاستشارات البيئية (ECO Consult) في عمّان.

شارك أسامة في تأسيس عدد من المنتديات والمنظمات، مثل مبادرة الفضاء المشترك و تعاونية تحويل النزاع - إضافة إلى منتديات دولية خاصة بمتمرسي بناء السلام - والحملة المدنية للإصلاحات الانتخابية في لبنان، والشراكة العالمية لمنع النزاع والأمن البشري، والمنظمة العربية للانتخابات الديمقراطية. كما شارك سنة ١٩٩٨ في تأسيس جمعية «لا فساد» وكان أول رئيساً لها، وهي تعد اليوم أبرز المنظمات المختصة بمكافحة الفساد في لبنان.

أسامة صفا هو ميسر ووسيط ذو خبرة تربو على العشرين سنة في مجال الوساطة و تيسير النزاعات. وقد كان من أبرز مؤسسي الشبكة اللبنانية لحل النزاع في بيروت وهو اليوم ميسر سامٍ في الشبكة. له جملة من المنشورات الصادرة من كل من مركز كارنيغي للسلام الدولي وفريدم هاوس ومركز برغوف ومركز برلتسمان وفي مجلة الديمقراطية.

حاز صفا شهادتي الماجستير في التنمية الدولية والسياسات الدولية وبناء السلام من الجامعة الأميركية في واشنطن وشهادة البكالوريوس من الجامعة الأميركية في بيروت.

السيرة الذاتية:

علي شاهين

لطالما آمن علي شاهين بأن الفرص تولد مع كل يوم جديد مهما كانت الظروف المحيطة. فـ«البداية الجيدة هي نصف الإنجاز»، إذ مهما كان مسار بناء السلام صعباً والعراقيل كبيرةً، فإن الخطوة الأولى هي الخطوة الحاسمة، فهي الخطوة التي تجعل المبادرة ممكنة.

ترعرع علي شاهين في لبنان، و كان شاهداً على آثار الحرب الأهلية التي تعلم منها أهمية المصالحة والحوار. ورغم التحديات التي يواجها علي في عمله مع كل من الأطراف السياسية والمجتمعات المحلية، فهو يحتفظ بالرغبة نفسها في حل النزاعات، وقد شارك في تيسير العديد من مبادرات الحوارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُعد علي من المناصرين للحوار والمؤمنين بأن الحوار الناجح والعلاقات المحسنة يجب أن تنبع من المجتمع المحلي.
علي شاهين هو أيضاً أحد أعضاء المنتدى الإقليمي للميسرين التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام، وأحد أعضاء «مبادرة المساحة المشتركة» التي تركز على دعم الحوارات الوطنية. كما هو عضو في قائمة ميسيري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتدخل في الأزمات.

قام علي، طوال مسيرته المهنية، بالمشاركة والتنسيق في كثير من مبادرات المصالحة والوساطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما عمل على مشاريع تابعة لمنظمات غير حكومية دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات حكومية في كل من الشرق الأوسط وأوروبا. وفي هذا السياق عمل على مشاريع الإغاثة وبناء القدرات في العراق ولبنان مع منظمات دولية عديدة؛ كما شارك في مبادرات الحوار في تونس واليمن وسوريا وليبيا، وساهم في التصميم والتحليل والتدريب حول آليات السلام المحلية ومسارات الحوار الوطنية. وقد سبق له أن عمل لمصلحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من كوسوفو والصومال وزيمبابوي، وصمّم ونفّذ مشاريع تدريب تهدف إلى بناء قدرات المنظمات المحلية في الحوكمة وإدارة البرامج. فضلاً عن ذلك، عمل علي مدرباً وميسراً مستقلاً منذ العام ٢٠٠٧ في مجال إدارة النزاعات، وقدم دورات حول إدارة المشاريع والمناصرة وديناميات الفرق والمهارات الفردية، مثل القيادة وفاعلية الفرق ومهارات التواصل. كما شارك علي في تيسير فرق عمل ضمن فريق المبعوث الخاص للأمين العام الأمم المتحدة في كل من المفاوضات اليمنية والسورية.

السيد شاهين حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت وشهادة البكالوريوس في الهندسة وهندسة الكمبيوتر والاتصالات من الجامعة نفسها.

السيرة الذاتية:

فادي أبي علاّم

في عام ١٩٨٣، وفي أتون الحرب الأهلية في لبنان، أُجبر سكان عشرات القرى في منطقة جبل لبنان، بمن فيهم عائلة السّيد فادي أبي علاّم، على النّزوح بعيداً من مساكنهم وقراهم. وكان علاّم آنذاك شاباً لا يتجاوز سن الثّامنة عشرة، فأدرك منذ ذلك ضرورة تكريس حياته للحول دون وقوع حروب كتلك التي عاناها في طفولته. وبالفعل أدى أبي علاّم دوراً إيجابيّاً في التّأثير في عدد من المجتمعات المحليّة في لبنان بالتّعاون مع منظّمات المجتمع المدنيّ ومشاريع العدالة التّصالحيّة. لكنّ هدفه الأسمى يبقى السعي وراء النّجاح في إنشاء مؤسّسة عالميّة تهدف إلى خلق وحماية السّلام المستدام في لبنان، والمنطقة العربيّة، وبقيّة العالم.

يشغل أبي علاّم حالياً منصب الممثّل الإقليميّ لمؤسّسة الشّراكة العالميّة لمنع اندلاع النزاعات المسلّحة في الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو كذلك منسّق مؤسّسة الشّراكة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنع اندلاع النّزاع المسلّح (MENAPPAC). كما أنه عضو في المجلس التنفيذي للشبكة العالمية لمراقبة الأسلحة ، ومنسّق إقليميّ لشبكة اللاّعنف في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعضو في «حركة غاندي العالميّة للحكم الذّاتيّ» (Global Ghandian Movement for Swaraj). وعضو في المجلس التنفيذي للتحالف الدولي للمسؤولية في الحماية.

على الصّعيد المهنيّ قام أبي علاّم طوال مسيرته المهنيّة بإدارة وتنظيم التّعاون بين منظّمات المجتمع المدنيّ في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا وجامعة الدّول العربيّة. وبوصفه مديراً تنفيذيّاً لحركة السّلام الدّائم في بيروت، أطلق وقاد عدداً من مبادرات الوساطة والمصالحة بعد الحرب الأهليّة في لبنان، في صفوف مجموعات الشّباب المنتسبة إلى مختلف الأحزاب السّياسيّة. وفي عام ٢٠٠٩، تولّى منصب مستشار لوزير المهجرين .

إضافة إلى ذلك نشر أبي علاّم عدّة كتيّبات عن دور القيادات المحلية في بناء السّلام ومنع النّزاعات وحق الشباب في المشاركة والعدالة التّصالحيّة. كما حصل على عدة جوائز دوليّة، بما في ذلك الدّرع الفخريّ من المجلس الإقليميّ لمدينة لازيو ومدينة روما، وكذلك وسام السّلام من الهيئة اللّبنانية للسّلام.

أمّا على الصّعيد الأكاديميّ، فقد حاز أبي علاّم درجة الدراسات العليا في العلوم السّياسيّة من الجامعة اللّبنانيّة، وشهادة البكالوريوس في الشّؤون الدّوليّة وشهادة البكالوريوس في اقتصاديّات الأعمال من الجامعة اللّبنانية الأميركية.

السيرة الذاتية:

خديجة الصرحي

يعتبر السلام بالنسبة للسيدة خديجة الصرحي المسار الوحيد الذي يحول دون وقوع المزيد من العنف، كما أنه الخطوة الأولى التي يجب اعتمادها من أجل تكريس التنمية المستدامة في اليمن. وقد ساهمت الصرحي مثابرة في ذلك الاتجاة من خلال تجربتها في الوساطة والتيسير في تحقيق مصالحات ناجحة بين الأحزاب السياسية في اليمن.

عملت الصرحي سابقاً في عدد من المنظمات الدولية التنموية كما عملت ميسرةً ووسيطة في مؤتمر الحوار الوطني ومستشارة للامانة العامة للحوار الوطني لاخراج كتيب لتوثيق قصة الحوار الوطني في اليمن. ولكن قبل ذلك، نجحت الصرحي في الحصول على الدعم لتدريب نساء من جميع شرائح المجتمع اليمني ضمن إطار البرنامج الدولي لتنمية النساء الذي حاز بدوره على جائزة دولية في بريطانيا كبرنامج تنموي يعمل على تمكين النساء على تحديد الأهداف العملية والواقعية المساهمة في تحسين قدراتهن كموظفات.

قامت الصرحي أيضاً بتدريب مشاركين في ورش عمل حول قيادة الشباب في إطار المشروع التعليمي «أحلام وفرق» التابع للمجلس البريطاني في كل من المغرب وإثيوبيا و مصر. كما عملت مديرةً مساعدة في المجلس الثقافي البريطاني في اليمن و عملت على ادارة برامج اقليمية للتعليم وللعلوم التابعة للمجلس الثقافي البريطاني في منطقة الشرق الأوسط.

تُعد خديجة السارحي حالياً درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة ليدن، هولندا. وهي حائزة على شهادة الماجستير في تعليم الكبار من جامعة مانشستر، وشهادة البكالوريوس في تعليم اللغة الإنكليزية كلغة ثانية من جامعة صنعاء. وقد نالت الصرحي منحة نافك الهولندية للدراسة في جامعة ليدن و منحة شفننغ البريطانية للدراسة في جامعة مانشستر، ومنحة فولبرايت الامريكية للدراسة في جامعة ماساشوستس للتكنولوجيا.

السيرة الذاتية:

سعاد المراني

عايشت سعاد المراني بألم انهيار بلدها اليمن من جرّاء الصّراعات العنيفة المتعاقبة، وبات لديها شغف لبناء السّلام فيه. وقد قادها إيمانها بمقولة غاندي: «كن التّغيير الذي تريد رؤيته في العالم»، إلى البدء بتغيير نفسها، قبل تغيير من حولها. وعلى الرّغم من السّنوات الدّراسيّة التي أمضتها في مجال الصيدلية ،انتقلت إلى تغيير مسارها العملي و العلمي لما من شأنه مساعدتها على التغيير و إحلال السّلام والعدالة في المنطقة، على غرار مكافحة الفساد، والتّيسير، إدارة التغيير وحلّ النّزاعات، والحوكمة. وهي تأمل، من خلال الدّعوة إلى السّلام المستدام، إنهاء الأزمات العنيفة في اليمن، كما تأمل إحداث تأثير إيجابيّ في وطنها.

تعمل المراني حالياً مسؤول مناصرة وسياسيات مع الأمم المتحدة. وكانت تعمل مديرة الدعم الفني والتّعاون الدّوليّ في الأمانة العامة للحوار الوطني الذي عمل على تنفيذ و دعم مؤتمر الحوار الوطني اليمنيّ و من ثم مرحلة صياغة الدستور الجديد. وهي عضوة في المنتدى الإقليمي للميسرين التّابع لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP) إضافة إلى ذلك، تتطوّع المراني على المستوى الوطني في عدد من المبادرات في اليمن، كما تتطوّع على المستوى الدولي في مجالات مكافحة الفساد، وحقوق الطّفل، والحوار وإدارة التغيير. وقد سبق أن عملت المراني مديرةً لـ«مشروع دعم الحوار الوطنيّ» فضلاً عن عملها عدّة سنوات مدير عامّ قطاع التّعاون الدّوليّ مع الهيئة الوطنيّة العليا لمكافحة الفساد في اليمن.

حازت المراني على البكالوريوس في مجال الصيدليّة، والماجستير في علوم إدارة الأعمال من معهد ماستريخت للإدارة في هولندا، و شاركتت بالعديد من الدورات التدريبية و ورش العمل التخصصية في انحاء العالم.

السيرة الذاتية:

عبد الكريم ثابت

تغيرت رؤى ومواقف عبد الكريم ثابت خلال السنوات العشر التي عمل فيها مدرباً مستقلاً وميسراً للورش التخطيطية لدى المنظمات الدولية، من التركيز على القضايا التنموية البحتة لتشمل عمليات التحليل المعمق للنزاع. وقد ساعدته تجربته في مجال المتابعة والتقييم وتخطيط المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التمكن من التعامل مع النزاعات باستعمال مقاربات تتفق مع المستويات المختلفة للنزاعات، في الوقت نفسه. يقدم ثابت حالياً المشورة إلى الجهات المانحة للمشاريع التنموية حول كيفية تحليل العوامل المحركة للنزاع.

يعمل ثابت حاليا مديرا لاحد برامج وزارة التعاون والتنمية الاقتصادية الألمانية في مدينة كولن وذلك على خلق فضاءات آمنة للمجتمعات المضيفة وللاجئين السوريين المقيمين في شمال الأردن. وهو عضوا وميسراً ضمن المنتدى الإقليمي للميسرين التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام. وكان ثابت قد عمل مستشاراً تنموياً لدى المؤسسة الألمانية للتعاون الفني ومختصاً في الإدارة الفنية للمشاريع، ونظراً لفهمه النقدي للأطر السياسية للعمل التنموي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهو مسجل في قائمة الخبراء في مجال تحويل النزاع لبعض المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تولى ثابت ادارة مشروع التماسك الاجتماعي والتنمية في اليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحيث ركز على دعم تحويل ومنع النزاعات المحلية في خمس محافظات يمنية حتى شهر أيار/ مايو ٢٠١٤. عمل ثابت، قبل التحاقه ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مستشاراً ومدرباً محترفاً وميسراً للورش التدريبية لمدة ١١ سنة. حيث قام بتسيير نحو ١٣٩ ورشة عمل تخطيطية للتنمية في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما عقد أكثر من ٤٧ دورة تدريبية حول التقييم الريفي بالمشاركة ودورة حياة المشرع والإدارة القائمة على المتابعة والتقويم ومتابعة تأثير المشروعات. إضافة الى عملة الاستشاري في دعم منظمات المجتمع المدني للاجئين السورين في غازي عنتاب في العام ٢٠١٦، فقد قدم استشارات اخري في مجال تقييم المشروعات والحصول على التمويل.

حاز ثابت شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فريدريتش ألكسندر في مدينة ارلنجن-نورنبرج في ألمانيا في العام ١٩٩٤ والماجستير من العراق، والبكالوريوس في العلوم الاقتصادية من الجامعة الأردنية.

السيرة الذاتية:

صائب صديق الكيلاني

واجه صائب الكيلاني خلال تجربته في الوساطة وحل النزاعات عدة تحديات، منها تلك التي واجهها خلال تيسيره جلسة حوار في جنوب بغداد سنة ٢٠٠٧ حين رفض طرفا النزاع الحديث في ما بينهما وحتى التفاعل مع الكيلاني في جهوده في الوساطة. وعوضاً من الاستسلام، انتظر الكيلاني حتى انتهاء الجو المشحون بالتوتر بين الطرفين المتنازعين، اللذين ما لبثا أن استسلما في نهاية المطاف للحاجة إلى المساعدة وعادا إليه طالبَين منه التدخل. أدرك الغيلاني في تلك اللحظة نقطتين أساسيتين، أولاهما أهمية الوسطاء في عمليات حل النزاعات، وثانيهما عدم وجود نزاعات غير قابلة للحل مهما كانت معقدة وشائكة ومهما اختلفت هويات الأطراف المنخرطة فيه ومعتقداتهم.

ينشط الكيلاني كميسر ومدرب سام لمصلحة شبكة الميسرين العراقيين، والمنتدى الإقليمي للميسرين التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام، ومنظمة «سند» العراقية لبناء السلام.

ترأس الكيلاني منظمة «دار الخبرة» (DAKO)، وهي منظمة غير حكومية عراقية تعمل بالتعاون مع مؤسسة «ويست منستر للديمقراطية / مؤسسة بريطانية تعمل مع مجلس العموم البريطاني» لدعم النواب العراقيين والأكراد في البرلمان العراقي. كان الكيلاني قبل ذلك عضواً في مجلس الحكم المشارك في مفاوضات الفلوجة سنة ٢٠٠٤. كما ترأس مجلس أمناء المبادرة العراقية للتنمية المستدامة (IISD)، وكان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس الأمناء وعضواً في اللجنة التوجيهية الدولية للتحالف العالمي للتنمية المستدامة (GITSI) في العراق ، ساهم الكيلاني في تدريبات عديده محليه ودوليه لمنظمات المجتمع المدني والحكومات المحليه والبرلمانات.

حاز الكيلاني على درجة الدكتوراه في الجراحة العامة من جامعة بغداد، وشهادة البكالوريوس في الطب من جامعة الموصل. وهو يتقن اللغات العربية الإنكليزية والكردية.

السيرة الذاتية:

عبد العزيز يونس الجربا

كان في العراق طرفان دينيان غير مستعدين للعمل أحدهما مع الآخر، إذ كان كل منهما يعتقد أن الطرف الآخر كان يخترق الهدنة المبرمة بينهما، فرفضا بذلك جميع أوجه الحوار في ما بينهما. في تلك الأثناء، كان عبد العزيز الجربا يتولى مهمة الوساطة، وكان يخشى أن تتخذ المحادثات منحىً سلبياً فتنهار الهدنة بينهما. لكن الجربا تمكّن، بفضل مثابرته، من إقناع الطرفين بالتركيز على حاجات مجتمعهما واستئناف الحوار الذي حقق مساره نتيجة ناجحة. شعر عبدالعزيز بابتهاج كبير بعدما ساهمت جهوده في تحقيق التعايش السلمي بين طرفين كان كلٌ منهما يرفض الآخر. يأمل السيد الجربا مواصلة دعمه وترويجه ثقافة نبذ العنف وتشجيع الحوار كوسيلة لحل النزاعات.

يعمل الجربا ميسراً سامياً، وهو عضو في شبكة الميسرين العراقيين التابعة لمعهد الولايات المتحدة للسلام، و هو خبير في بناء السلام في المركز العراقي «درا السلام». كما اسس في بداية الامر جمعية التحرير للتنمية وهي منظمة غير حكومية تعمل من خلال سلسة واسعة من الموضوعات، منها مراقبة الانتخابات والتعبئة العامة وإدارة المشروعات وتصميم مقاربات التقويم وتطويرها.

بذل الجربا الكثير من الجهود في الوساطة والتفاوض في العراق، بهدف تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين مختلف الجماعات الدينية، وبخاصة الشبك والمسيحيون. راكم الجربا عبر مسيرته المهنية رصيداً وافراً من النجاحات في منع نشوب النزاعات وحلها وتخفيف من حدتها - وبخاصة في إطار المصالحة المحلية بين القبائل السنية والشيعية ضمن مبادرة سبايكر في تكريت. فضلاً عن ذلك، أطق الجربا الكثير من مبادرات حل النزاعات بين الأحزاب السياسية في محافظة نينوى العراقية ، وهو يواصل عمله من خلال تقديم المشورة إلى القادة المحليين في تونس وليبيا.

السيرة الذاتية:

محمد إبراهيم الجبوري

عاين محمد الجبوري الصّراع العرقيّ والوطنيّ في كركوك في عام ٢٠٠٣، وقد ولّد ذلك لديه الحرص على المساهمة في الحدّ من التّوتّرات التي تسود وطنه العراق. تسنى له أثناء عمله في كركوك فرصة العمل مع عدد من منظمات المجتمع المدنيّ ومنظّمات بناء السّلام، بما في ذلك معهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP)، الذي مكّنه من تحسين مهاراته في ميدان التّيسير والوساطة، والإسهام بصورة أفضل في أنشطة بناء السّلام. أدرك الجبوري خلال عمله على مستوى المجتمع المحليّ أنّ السّلام لا يولد في المؤتمرات الدّوليّة، بل في قلوب النّاس وعقولهم. وهو لذلك يعتقد اعتقاداً راسخاً أنّ العالم سيشهد سّلاماً حقيقيّاً حين تنتصر سلطة الحبّ على حبّ السّلطة. ومن أجل ذلك يسعى الجبوري إلى تحقيق هذا الهدف كلّ يوم من خلال تنظيم ورش عمل وحلقات دراسيّة للمجموعات المهمّشة في مناطق النزاع. على الصّعيد المهنيّ يمارس الجبوري مهنة المحاماة، وهو عضو في المنتدى الإقليميّ للميسّرين، وشبكة الميسّرين العراقيّين، وشبكة الميسّرين العرب، ورئيس منظمة الحق لثقافة حقوق الانسان وهو مستشار، وناشط في المجتمع المدنيّ في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعيّة، وإصلاح الأمن.

سبق أن أدار الجبّوري مشروعات منها اليات التعايش السلمي لشيوخ العشائر والنخب الاجتماعية وممثلي الحكومة المحلية لمنطقة جنوب غرب كركوك واعلان مبادئ واليات دعم سيادة القانون والاستقرار في كركوك وكسب التأييد لقضية السلم المجتمعي في قضاء الحويجة بعد التحرير وعروض مسرحيّة رفعت الوعي العامّ حول التّعايش السّلمي بين جميع شرائح المجتمع، وتعزيز ثقافات اللاّعنف والحوار. كما شارك في جهود مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقيّة. وقد نال الجبوري تقديراً لجهوده وإنجازاته عدداً من الجوائز، بما فيها الدّرع الفخريّة من وزارة حقوق الإنسان العراقيّة، اعترافاً له بالتزامه جهود بناء السّلام. وعلى الصّعيد المحليّ يعمل الجبّوري مع المجموعات النّسائيّة، والفئات الشّبابيّة، والمجتمعات المهمّشة. وشيوخ العشائر ورجال الدين والنخب الاجتماعية وممثلي الحكومة .

فضلاً عن ذلك، يتمتّع الجبّوري بخبرة كبيرة في العمل مع المنظّمات الدّوليّة، وهو مدرّب معتمد لدى دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. UNDPتوفّر له خلفيّته في بناء السّلام فهماً واقعيّاً للسّياق العراقي يساعده على إدارة ورش العمل والنّدوات والمحاضرات ذات الصّلة. نشر الجبّوري عدداً من المقالات التي تتناول بناء السّلام والتّعايش السّلميّ وحقوق المرأة.

السيرة الذاتية:

أمين الغالي

لا يستحضر أمين الغالي بالتحديد اللحظة التي أدرك فيها أنه ينوي تكريس حياته المهنية من أجل بناء السلام ودعم الديمقراطية، لكنه حين تعرف إلى تجارب الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية، أدرك مدى أهمية عمليات حل النزاعات. يحلم الغالي في رؤية المنطقة العربية يوماً خالية من الحروب والنزاعات، ويرى أن هذا ممكن فقط عبر الديمقراطيات التي تحول دون اللجوء إلى العنف وتقدّر أهمية الوساطة السلمية للنزاعات. وهو يأمل أن تكون بلده الأم، تونس، الدولة الأولى التي تحقق ذلك الهدف.

يشغل الغالي حاليا منصب مدير مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية (KADEM) منذ عام ٢٠٠٨، اين يتولى مهمة العمل على بناء الديمقراطية والإصلاح المؤسسي والعدالة الانتقالية في المنطقة العربية و خاصة في تونس. وكان الغالي قد شغل قبل التحاقه بمركز الكواكبي خطة مسؤول مشروع في منظمة فريدوم هاوس، وفي مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث ، مركّزاً في عمله على برامج الشراكة الداعمة لحقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة العربية. خلال السنوات التي تلت الثورة سنة ٢٠١١، عُيّن الغالي في كل من لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد واللجنة الفنية للحوار حول العدالة الانتقالية والهيئة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد؛ وساهم من خلال موقعه هذا في تيسير الحوارات بين منظمات المجتمع المدني والقادة السياسيين والشخصيات العامة.

حاز الغالي شهادة الماجستير في القانون الإنمائي الدولي من جامعة رينيي ديكارت، باريس، وشهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية من جامعة هيوستن، تكساس بالولايات المتحدة. كما يحاضر كأستاذ زائر في عدد من الجامعات و المبادرات الجامعية في أروبا.

السيرة الذاتية:

زغبي الزغبي

انطلق اهتمام زغبي بمجال بناء السلام حين عمل على حل النّزاعات في وطنه الأصليّ فلسطين. فالسّلام بالنّسبة إليه لا يتمثّل بغياب الحرب والعنف، وإنّما بتحقّق بالعدالة في جميع أوجهها. لكنّ هذه النظرة تعززت أكثر بعدما أصبح الزغبي عضواً في المنتدى الإقليمي للميسرين في التابع لمعهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP). وهو يعتقد اعتقاداً راسخاً بوجوب نشر العدالة والسّلام من خلال دور العبادة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات العمل الأهلي والمؤسسات التّعليمية، والمنزل، ووسائل الإعلام، وعبر جميع القنوات الثقافيّة والمجتمعيّة ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن أجل ذلك، كان الزغبي ولا يزال يواصل العمل بجدّ من أجل تعزيز السّلام والعدالة في العالم.

يعمل الزغبي ميسّراً إقليميّاً مع معهد الولايات المتّحدة للسّلام (USIP)؛ وهو مؤسّس ومدير مركز «وئام» الفلسطينيّ (المركز الفلسطينيّ لحلّ النّزاعات والتّحوّل) الذي يعنى بالوساطة والتّدريب وتقديم المشورة لحلّ النزاعات المجتمعيّة، ويوفّر برامج التّعافي من الصّدمات لمصلحة الأطفال، وتدريب النّساء على القيادة، وبرامج تربية الشباب على ثقافة اللاّعنف نظريا وعمليا.

وبموازاة هذه الأدوار، يُلقي الزغبي محاضرات عن حوار الحضارات، وهو كذلك عضو ناشط في مجلس الكنائس العالميّ، والزّمالة الدّوليّة للمصالحة، والشّراكة العربيّة لمنع نشوب الصّراعات. وهو مؤلّف عدد من الكتيّبات والمقالات المنشورة في دوريات مختلفة، ومحرّر عدة كتب في التّاريخ الشفوي، بما في ذلك كتاب الصّلحة حول الوساطة المجتمعيّة في فلسطين.

وقد سبق أن عمل الزغبي مع باكس كريستي (Pax Christi) (منظّمة كاثوليكيّة دوليّة للسّلام) و»إيفورIFOR» أو «قوّة التّنفيذ»(Implementation Force) (وهي قوّة بعثة حلف شمال الأطلسي التي كانت مسؤولة عن حفظ السّلام في البوسنة والهرسك)، وكتائب السّلام، فضلاً عن كونه محاضرا في العديد من الكلّيّات والجامعات في جميع أنحاء العالم. إلى جانب ذلك عمل زغبي عضواً في المجلس المحليّ لمدينة بيت لحم في فلسطين، وعضواً في اللّجنة الاستشاريّة للّجنة المركزيّة للمينونايت (Mennonite Central Committee MCC).

حاز زغبي على عدة شهادات عليا من عدة جامعات في العالم مثل الجامعة الكاثوليكية في واشنطن وجامعة المانونيت في فرجينيا على سبيل الامثلة بالإضافة زغبي حصل على درجة الماجستير في دراسات السّلام من جامعة نوتردام، والبكالوريوس في اللغة الإنكليزية من جامعة بيت لحم في فلسطين.

للمزيد من المعلومات حول المنتدى الاقليمي للميسرين,
يرجى زيارة الموقع التالي:

المنتدى الإقليمي للميسرين - Regional Facilitators Forum

www.menaff.org

REGIONAL FACILITATORS FORUM
المنتدى الإقليمي للميسرين